



□ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

□ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

□ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

□ املحة الجامعة - مغنية

□ قسم علوم إقتصادية

تخصص إقتصاد بنكي و مالي

□ مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان

□

أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي - دراسة حالة الجزائر -

تحت إشراف الدكتور

من إعداد الطالبة

د. شكوري سيدي محمد

لكحل خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

د. ساهد عبد القادر * أستاذ محاضر * جامعة تلمسان ملحة مغنية * رئيسا

د. شكوري سيدي محمد * أستاذ محاضر * جامعة تلمسان ملحة مغنية * مشرفا

د. مكيديش محمد * أستاذ محاضر * جامعة تلمسان ملحة مغنية * ممتحنا

شكراً وتقديراً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ . خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ أَجْمَعِينَ .
رَبِّي أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا
تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

ثم بعد لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم شكوري سيدي محمد لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، و للتسهيلات و التوجيهات التي منحها لي للمرة الثانية بعد إشرافه لي في مذكرة الليسانس و جميل صبره و أنه لم يبخل عليّ بالمعلومات منذ بداية هذا العمل إلى نهايته فجزاه الله ألف خير .
كما يجدر بي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الأجلة الذين أشرفوا على تدريسي طيلة مساري الدراسي منذ سنة 2010 و على كل مجهودات المطبوعات منهم .
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدني و مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد و أخص بالذكر مديري في العمل السيد بلهبري ضياء الدين و والده اللذان لم يعترضا يوما عن مواصلة دراستي .

و في الأخير أسأل الله عزو جل أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه و مقبولا عنده و رفعا لأعمالي لأن يجعل فيه فائدة لكل باحث يأتي من بعدي، و صلي اللهم على سيدنا محمد و على آله و أصحابه التابعين له إلى يوم الدين

أفكار عاشية

إلى التي تحمل أضعف كلمة نطق بها اللسان، و تتميز لعرضها عرش الرحمن، و وضعت تحت قدميها الجنان، كانت املاذ و امأوى، سر السعادة و التجوى، نبج الحنان و مبعث الأمان... لكي أمي أعلو و أجلي إنسانة في حياتي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي و رمز العطاء، هويتي حيثما أسير، إلى الذي علمني أن الحياة نضال و كفاح و أن بعد الصبر ثمر النجاح... أبي العزيز حفظه الله.

أسأل الله سبحانه و تعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة و أن يمنحهما الصحو و العافية و أن يجعل عاقبتهم جنة عرضها السموات و الأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد و الرعاية ورافقتني في دروب الحياة، إلى الغاليين على قلبي إخوتي عبد القادر و سيد أحمد.

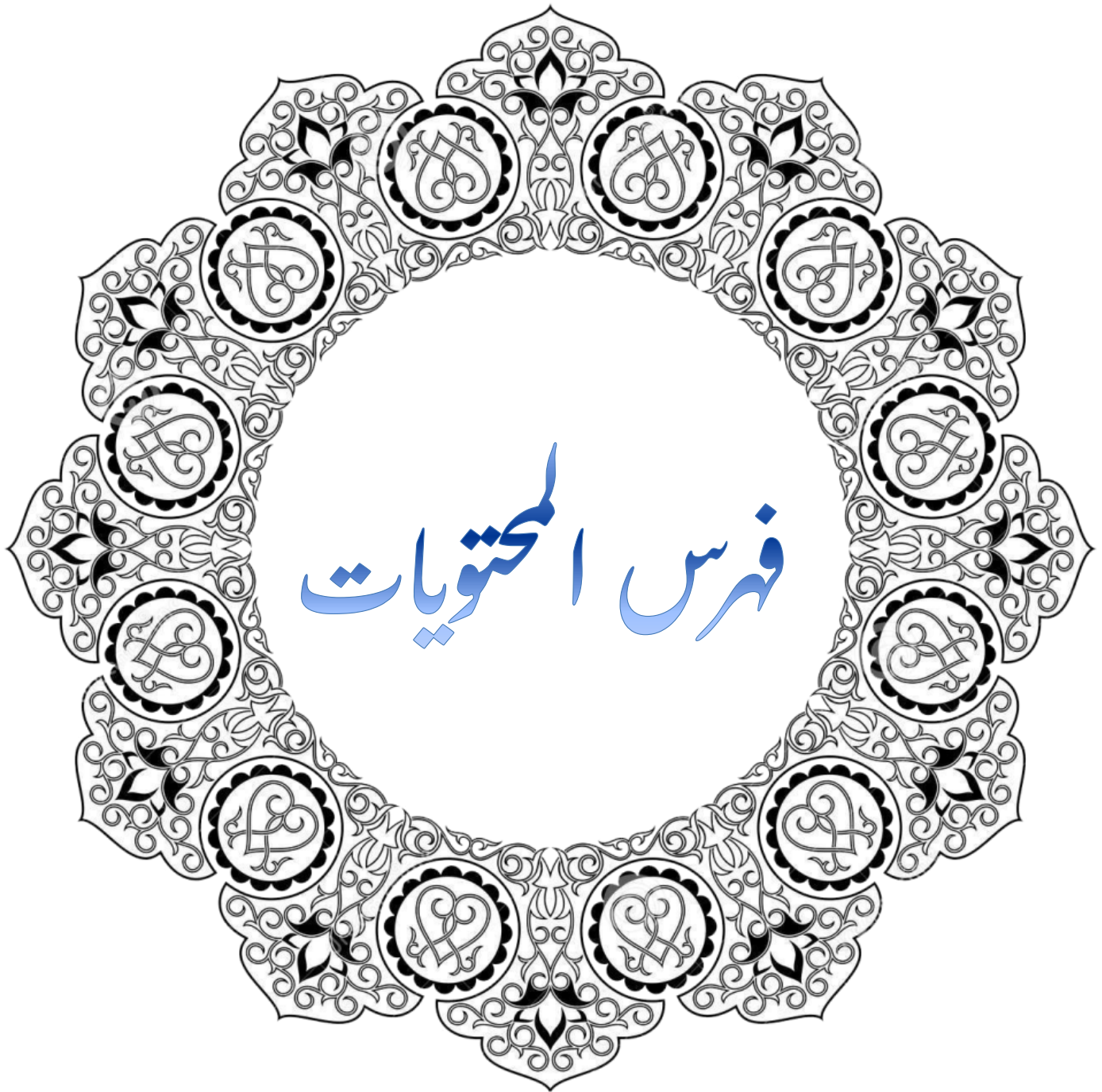
إلى فضاء المحبة و بحر الحنان، إلى رمز الصبر و العطاء، أختي الوحيدة حياة و إلى أبناءها و زوجها حفظهم الله و أطال في عمرهم.

إلى شمس أشرقت حياتي و قمر أرسل سنا نوره في فؤادي، إلى ابني الغالي "معاذ".

إلى كل من سرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى كل طالبة اماستر في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد بنكي و نقدي دفعة 2016 و أخص بالذكر: فتوح شافية، جديد سامية، بودر بالة بنعم.

إلى هؤلاء و أولئك، أهدى ثمرة جهدي، و أهدى هذا العمل المتواضع.

لكل خريجة



فہرس المحتویات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
	شكر و تقدير
	إهداء
	الفهرس:
	مقدمة عامة:
	الفصل الأول: مكانة النفط في الإقتصاد العالمي
01	تمهيد <input type="checkbox"/>
02	المبحث الأول: تطورات أسعار النفط و آثارها على الإقتصاد العالمي <input type="checkbox"/>
02	المطلب الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل 1973م <input type="checkbox"/>
14	المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986-2009 <input type="checkbox"/>
19	المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986-2009 <input type="checkbox"/>
28	المطلب الرابع: آثار تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي <input type="checkbox"/>
31	المبحث الثاني: محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط <input type="checkbox"/>
31	المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط: أنواعها و مميزاتها <input type="checkbox"/>
35	المطلب الثاني: الطلب البترولي و محدداته <input type="checkbox"/>
38	المطلب الثالث: العرض البترولي و محدداته <input type="checkbox"/>
40	المبحث الثالث: المنظومة المؤسسية لقطاع النفط بالعالم و تأثيراتها على أسعار النفط في الأسواق الدولية <input type="checkbox"/>
40	المطلب الأول: الهيكل المؤسسي للقطاع النفطي العالمي <input type="checkbox"/>
49	المطلب الثاني: محركات أسعار النفط في الإقتصاد الدولي <input type="checkbox"/>
55	المطلب الثالث: أسباب انخفاض أسعار البترول <input type="checkbox"/>
58	خاتمة <input type="checkbox"/>

	الفصل الثاني: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الاستقرار النقدي <input type="checkbox"/>
59	تمهيد: <input type="checkbox"/>
60	المبحث الأول: أثر اضطراب سوق النفط على السياسة النقدية <input type="checkbox"/>
60	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية <input type="checkbox"/>
63	المطلب الثاني: استراتيجية و أهداف السياسة النقدية <input type="checkbox"/>
68	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية <input type="checkbox"/>
74	المطلب الرابع: تطوّر العرض النقدي و العوامل المؤثرة فيه <input type="checkbox"/>
78	المبحث الثاني: أزمة العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظلّ الصدمة النفطية الراهنة <input type="checkbox"/>
78	المطلب الأول: خيارات نظم سعر الصرف الاقتصادية النفطية <input type="checkbox"/>
80	المطلب الثاني: أداء عملات البلدان المصدرة للنفط في ظلّ الصدمة النفطية المعاكسة <input type="checkbox"/>
83	المطلب الثالث: لماذا سياسة تخفيض العملة في فترات الصدمة النفطية المعاكسة؟ <input type="checkbox"/>
85	المطلب الرابع: جدوى سياسة تخفيض العملة لمعالجة تداعيات الصدمة النفطية <input type="checkbox"/>
86	المبحث الثالث: مدى تأثير سعر النفط على الاستقرار النقدي <input type="checkbox"/>
86	المطلب الأول: أثر سعر النفط على التضخم و معدّل الفائدة <input type="checkbox"/>
91	المطلب الثاني: التّدايعات المترتبة عن تقلّبات أسعار النفط العالمية <input type="checkbox"/>
94	المطلب الثالث: تشخيص المتغيّرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008 – 2010 <input type="checkbox"/>
100	خاتمة <input type="checkbox"/>
	الفصل الثالث: تأثير سعر البترول على المتغيرات النقدية في الجزائر
101	تمهيد: <input type="checkbox"/>
102	المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر <input type="checkbox"/>
102	المطلب الأول: النفط الجزائري وأنواعه <input type="checkbox"/>

104	المطلب الثاني: نشأة شركة سوناطراك <input type="checkbox"/>
107	المطلب الثالث: الجباية البترولية ودور الفوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري <input type="checkbox"/>
110	المبحث الثاني: تقلبات سعر الصّرف و الاستقرار النقدي الجزائري <input type="checkbox"/>
110	المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على السّياسة المالية في الجزائر <input type="checkbox"/>
116	المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر <input type="checkbox"/>
122	المطلب الثالث: المرض الهولندي و الاقتصاد الجزائري <input type="checkbox"/>
126	المبحث الثالث: المشاكل و الإجراءات التي تواجه الجزائر في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط و الاستراتيجيات البديلة <input type="checkbox"/>
126	المطلب الأول : الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط <input type="checkbox"/>
127	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر <input type="checkbox"/>
129	المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط <input type="checkbox"/>
140	خاتمة عامة:
	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام الأمريكي 1936 – 1944.	07
(2-1)	تطورات الأسعار المعلنة للنفط العربي الخام و النفط الأمريكي الخام في الخليج العربي و المكسيكي للفترة 1945-1960.	09
(3-1)	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال (1972-1975)	16
(4-1)	تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970 – 1985.	17
(5-1)	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2000.	20
(6-1)	الدول الأعضاء في الأوبك و مؤشرات مختلفة لسنة 2010:	44
(1-2)	أنظمة سعر الصرف في بعض البلدان المصدرة	80
(1-3)	تطور الفوائض النفطية في الجزائر (2002-2012)	106
(2-3)	يوضح توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر:	108
(3-3)	تطور هيكل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2011)	109
(4-3)	تطور نسبة نمو القيمة المضافة حسب القطاعات (1969-1985) %.	124
(5-3)	التوزيع القطاعي للنمو الناتج الداخلي الخام 1979-2003	125
(6-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	136
(7-3)	تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري في فترة 2000-2015	137

قائمة الأشكال:

الرقم	الصفحة	الخبير
(1-1)	17	التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 1973-1981
(2-1)	22	الأزمة النفطية سنة 1998
(3-1)	23	تقلبات أسعار البترول و أهم الأحداث المرافقة لها خلال فترة 1981-1998.
(4-1)	33	تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية:
(1-2)	89	أثر تغيرات أسعار النفط على التضخم المستورد المحلي خلال الفترة 1995-2008
(2-2)	91	أثر تغيرات أسعار النفط على سعر احتياطي الصرف
(1-3)	111	تطور الإنفاق العام % من GDP و أسعار البترول الفترة 1970-2014
(2-3)	117	أثر سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
(3-3)	120	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
(4-3)	121	أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم 200-2015.
(5-3)	123	المعدل الشهري لأسعار النفط التاريخية مع و بدون تأثير التضخم



يعتبر النفط سلعة إستراتيجية و مادة حيوية أساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية و يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط النشاط الاقتصادي بهذا الذهب السائل الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة و محدودة جدا، تتحكم في اقتصاديات كاملة و تعد الورقة الراجحة التي يستعملها أصحاب القرارات في بسط نفوذهم على شعوب لازالت تحت رحمة* حرب الأسعار* و قد تكفي صدمة بترولية واحدة لنقل اقتصاديات قائمة و حركة فاعلة في الاقتصاد لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل تعدت أبعاد البترول إلى ميادين أخرى أكثر حساسية كالسياسة حيث أصبح يمثل سلاحا هجوميا و دفاعيا في الوقت ذاته كافيًا و وجيها لإعلان الحروب ، فيرى الكثير أن* نقطة بترول تساوي نقطة دم.*

للفظ دور فعال في تحديد الأسعار البترولية و هذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة و النمو الاقتصادي في العالم، هذا من جهة و من جهة أخرى أن النفط يشكل ما نسبته 10% من التجارة الدولية و لا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة بصورة أوضح لكل التحليل الذي سبق، لقد كان للنفط في الماضي و الحاضر أثر رئيسي في حركة العملات و التضخم و سعر الفائدة إلى حد ما.

إن هذه الدراسة تحاول الربط بين الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط والاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد الجزائري، بإعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر يعد مهما للغاية حيث أنه يساهم بأكثر من 95% من إيرادات الدولة، و بالتالي فإن وضعية الإستقرار النقدي الوطني متوقف على حركة التقلبات السعوية للنفط و المترتبة أصلا بمجموعة من العوامل هذا ما يجعله عرضة لصدمة مختلفة

إشكالية البحث:

مما سبق ذكره يتضح بأن هناك علاقة بين تقلبات اسعار النفط و الإستقرار النقدي و هذا ما يجعلنا نصيغ إشكالية البحث على النحو التالي :

كيف تؤثر أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية و معرفة مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الإستقرار النقدي الدولي عامة و الجزائري خاصة نطرح التساؤلات الفرعية التالية

- ما هي محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط؟
- كيف تؤثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي؟
- ما هي تحديات الجزائر كبلد مصدر للنفط في ظل الأزمة الراهنة؟

فرضيات البحث:

1. هناك مجموعة من العوامل التي تطرأ على أسعار البترول العالمية و التي تؤدي إلى تدبجها و منها العوامل السياسية و الاقتصادية.
2. تؤثر تغيرات أسعار النفط على كل من معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة و هي مؤشرات الاستقرار النقدي
3. في ظل الأزمة الراهنة و في ظل الانخفاض المفاجئ لسعر النفط، فإن الجزائر أمام تحديات كبرى أهمها إيجاد مصدر بديل لقطاع النفط

الهدف من الدراسة:

إن حدود الدراسة لها اتجاه اقتصادي نحاول من خلاله فهم واقع الاستقرار النقدي بالاستعانة بتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الوطني

أهمية الدراسة:

- الوقوف على مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر
- النمو الإقتصادي في الجزائر هو رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية
- إيجاد الحلول المناسبة نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في 2015.

منهج الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة و الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة نستخدم المنهج التحليلي من خلال ربط الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول الاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد النفطي الجزائري إضافة إلى المنهج التاريخي لدراسة تطورات أسعار النفط.

محتويات الدراسة:

تطرقنا من خلال هذا البحث إلى ثلاثة فصول حيث في الفصل الأول تعرضنا إلى تطورات أسعار النفط و آثارها على الاقتصاد العالمي أما في الفصل الثاني فقمنا بإبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و الاستقرار النقدي أما في الفصل الثالث و الأخير فقمنا بدراسة حالة لتأثير تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع :

- إن أسعار البترول أصبحت لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الدولي و هي معلومة يعرفها الجميع، كما هو معروف أيضا أنّها تحوّلت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات السياسية في العالم، و بما أن القطاع البترولي في الجزائر هو العمود الفقري ارتأينا اختيار هذا الموضوع لأسباب:

أولا: لأن التحوّلات و المتغيرات في أسعار البترول أو في المحيط الاقتصادي الدولي بشكل عام سريعة و متجددة.

ثانيا: لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الجزائر و يتوقف عليه الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

ثالثا: لأن الجزائر أمام تحديات صعبة في ظلّ الأزمة التّقطعية الرّاهنة.

صعوبات البحث:

نظرا لتوسّع مجال دراستنا هذه واجهتنا صعوبات و مشاكل لإعداد هذا البحث أهمّها:

- صعوبة تحديد جميع مؤثرات الاستقرار التّقدي.
- ندرة المصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع، و صعوبة الحصول عليها.

دراسات سابقة:

من بين أهم الدراسات:

1. دراسة حاج بن زيدان (2011) عاجلت هذه الدراسة أثر تقلّبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يقضي هذا البحث لإبراز دور البترول و أثره على مستوى الأداء الاقتصادي و بالضبط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 فخلص البحث إلى أنه لوحظ تحسّن في مستوى و معدّل النمو الاقتصادي و كذلك مساعي الدولة في دعم ببرنامجها التنموي و هذا ما دفع إلى التحسن النوعي في الموارد المالية الكبرى الناتجة عن تحسّن أسعار النفط.
2. دراسة الدكتورين محمد بن بوزيان و عبد الحميد الخديمي (2011) لقد تطرّق الدكتورين من خلال دراسة تحليلية و قياسية تحت عنوان تغيرات سعر النفط على الاستقرار التّقدي في الجزائر إلى العلاقة و الاثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة الأوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي و قد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي، أما في جانبها القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و كل من المستوى العام للأسعار و سعر إعادة الخصم و سعر الصرف.
3. دراسة عماد الدين محمد المزيني (2013) عاجلت هذه الدراسة العوامل التي أثّرت على تقلّبات أسعار النفط العالمية، حيث تهدف الدراسة لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار النفط فكانت النتيجة أن هناك عوامل اقتصادية، جيوسياسية، مناخية، نفسية و أخرى نقدية.

4. دراسة سهام شباب (2014) عاجلت هذه الدراسة توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تأثير القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري فاستعرضت الباحثة أهم التطورات و المتغيرات، و خلصت الدراسة إلى اقتراح إعادة النظر في النهج التنموي و تطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية حيث أن أزمة الثمانينات خاصة أزمة البترول سنة 1986 كانت خير دليل على ذلك
5. دراسة موري سمية (2015) دراسة قياسية للباحثة موري سمية حيث عاجلت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر و مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في الاسواق العالمية و ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه الأسعار مما قد يخلق عجزا في موازنة مختلف القطاعات الاقتصادية و ذلك من خلال دراسة قياسية، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر البترول و الناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي، و تدفقات الاستثمار الصافي كما تظهر العلاقة في المدى الطويل ما بين سعر البترول و معدل التضخم.



تمهيد:

يعتبر البترول مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. و قد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986، و التي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات و خلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

و من خلال هذا الفصل نحاول تحليل تطورات أسعار البترول و الأحداث التي رافقتها وأهم ما يميز السوق البترولية عن باقي الأسواق، و قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حاولنا في المبحث الأول دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط و أهم الأزمات التي شهدتها سوق النفط العالمي، و أهم ما خلفته هذه الأزمات على اقتصاديات دول العالم، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أهم محددات الأسعار البترولية فتناولنا جانب الطلب و محدداته و جانب العرض و محدداته و الأسواق العالمية للنفط و أهم خصائصها، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى المنظومة المؤسسية لقطاع النفط بالعالم و تأثيرها على أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث تعرضنا إلى الهيكل المؤسسي للقطاع النفطي العالمي و الأطراف المكوّنة للسوق البترولية العالمية و محرّكات أسعار النفط في الاقتصاد الدولي.

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط و آثارها على الإقتصاد العالمي
المطلب الأول: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل 1973:

أولاً: النفط، نشأته، المفهوم و الأهمية:

نشأة النفط: ¹

هناك ثلاث نظريات تفسر نشأة البترول هي: تقرّر النظرية الخاصة بالأصل البيولوجي أنّ البترول قد تكوّن من بقايا بعض الكائنات الحيّة، الحيوانية و النباتية، و بخاصّة الأحياء البحرية الدّقيقة، التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قيعان البحر و المحيطات و اختلطت برمائها و برواسب معدنيّة أخرى و تحوّلت تدريجياً إلى صخور رسوبية و تزايد سمكها ثم تعرّضت لضغوط هائلة، و ارتفعت حرارتها الى درجات بالغة العلوّ بفعل تحركات القشرة الأرضية و تأثيرات حرارة باطن الأرض، فتكوّنت طبقات الصّخور الرسوبية التي تسمى بصخور المصدر و في ثناياها تحولت البقايا العضوية الغنيّة بالكربون و الهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية، تكوّن منها زيت البترول و الغاز الطّبيعي نتيجة عوامل الضّغط و الحرارة و التفاعلات الكيميائية و النشاط البكتيري الذي قام بدور مهمّ في انتزاع الأكسجين و الكبريت و النيتروجين من المركبات العضوية بخلايا الكائنات الحية و تنتج الصخور المولّدة بخلايا الكائنات الحية و تنتج الصّخور المولّدة الغنية بالبترول كميات كبيرة منه، إلّا أن ما يتحرك إلى الطبقات المجاورة قليل نسبياً أما أغلب البترول فيبقى في الصخور المولدة و لا يمكن إنتاجه، و يضيع جزء كبير من البترول في الطّريق أثناء هجرته بين جيئات الصخور أو بالتسرب إلى سطح الأرض و لا يصل الى المكامن. و من ناحية أخرى تتحكم بيئات ترسيب المواد العضوية و خصائصها الجيولوجية و ظروفها المناخية في خصائص البترول الكيميائية من حيث مكوناته الطبيعية مثل الكثافة و اللون. و نظرية النّشأة العضوية

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية، ط01، دار الجامعية، إسكندرية 2015، ص 15.

و للبتروول هي الأكثر قبولاً بين العلماء المعاصرين لأسباب عديدة، أولها اكتشاف الغالبية العظمى من حقول البترول في الصخور الرسوبية و بالقرب من شواطئ البحار أو في قيعانها مثل خليج السويس و الخليج العربي و بحر الشمال. أمّا البترول الموجود في بعض الصخور النارية أو المتحولة، فإن مصدره هو المهجرة من صخور رسوبية مجاورة.

مفهوم النفط: تختلف تعاريف النفط باختلاف أشكاله:¹

التعريف الأول: هو مادة سائلة و هي مادة الهيدروكربونات السائلة و يطلق عليها النفط الخام، و هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة و متميزة و لوّنها متنوع بين الأسود و الأخضر و البني و الأصفر، كما أنه مادة لزجة و هذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام و هي كثافة متوقعة و متجددة بمقدار نسبة الذرات الكربونية زادت كثافته النوعية أو ثقله و العكس.

التعريف الثاني: فينظر إليه على أنه مادة غازية و هي الهيدروكربونات الغازية و يطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Gaz و هو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمّها الميثان و الأثان و البروبين و البوتان و النتروجين و ثاني أكسيد الكربون و الكبريت و بنسب متفاوتة. إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان و بنسبة 70-90% و يمكن إسالته تحت ضغط عالي و درجة حرارة عالية.²

التعريف الثالث: يعرف بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، و غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبة جزئية متنوعة و خواص طبيعية و كيميائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت و الأكسجين و النيتروجين و الماء و الأملاح، و كذلك بعض المعادن مثل الحديد و الصوديوم.

¹ أمينة مخلفي، "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية"، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، الجزائر، ص 7.

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ص 09.

أهمية النفط:

لعل أهمية البترول و مكانته المتميزة نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير و تقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر و تنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:

- 1- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر و الأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة و اعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.
- 2- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة و أغراض أخرى و هو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80.000
- 3- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.
- 4- أهميته تجاريا في كون البترول و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثمّ تباع منتجاته المصنّعة في أثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.
- 5- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة ثريان النقل الحديث، و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم و يعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروسين.¹
- 6- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة.
- 7- استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي و تجلّى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973.
- 8- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية.

¹ محمد أحمد الدّوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص16.

9- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

ثانياً: تطور أسعار النفط قبل نشأة منظمة OPEC:

إنّ تضارب مصالح الدول المنتجة، المستهلكة و الشركات النفطية الاحتكارية ساهم في تطوير أسعار النفط و ما صاحبها من تغيرات في حجم السوق الدولية و انعكاسات على الاقتصاد العالمي عامة و أطراف السوق خاصة.

فبعد الحرب العالمية الأولى تزايد الطلب العالمي على النفط ما أدى إلى ارتفاع سعره، حيث أصبح النفط سلعة إستراتيجية حلّت محلّ الفحم كمصدر للطاقة و بديلاً عنه، إضافة إلى دخوله كأحد مدخلات الإنتاج الأساسية في العديد من الصناعات و أدى ذلك إلى ارتفاع سعر البرميل من 1,98 دولار للبرميل سنة 1918 إلى 3,07 دولار للبرميل سنة 1920.¹

و منذ بداية القرن العشرين برز أسهم الشركات النفطية عموماً و منطقة الشرق الأوسط خصوصاً كأكبر تنظيم احتكاري Cartel على المستوى العالمي و جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكناكاري باسكتلندا، و عرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكناكاري و قد تم هذا الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، و تركّز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفط و تقسيم الأسواق لصالح الشركات و حكوماتها الأم، و بذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية و تمثلت هذه الطرق في:

¹ محمد أحمد الدّوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص 199.

1- نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك (الأسعار المغلفة): يعرّف هذا النظام بنظام خليج زائد Golf Plus، و بموجبه يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة من العالم كما لو كان منتجا في خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد.

و بدأ العمل بهذا النظام من 1936¹ بسعر معن لبرميل النفط الخام بلغ 1,09 دولار، وقد حمل هذا النظام تكاليف شحن وهمية ما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من النفط الخام الأمريكي مما أضعف قدرته على المنافسة.¹

و يعود السبب في اختيار خليج المكسيك كسعر تأشيري إلى أن و.م.أ تعتبر المستهلك الأول للنفط في العالم، إضافة إلى أن خليج المكسيك يعد المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر كبير من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية و قد كان هذا النظام يهدف إلى:

- إضعاف القوة التنافسية للنفط الغير أمريكي المتميز بكلف إنتاجية متدنية، و ذلك عن طريق رفع أسعاره وربطها بأسعار البترول الأمريكي.
 - تدعيم استمرار اعتماد الأسواق القريبة من و.م.أ على البترول الأمريكي خاصة الأسواق الأوروبية.
 - حماية الاستثمارات البترولية للشركات الاحتكارية في الحقول الأمريكية ذات الكلف الإنتاجية العالية، و في نفس الوقت حصولها على أقصى عائد مالي من استثماراتها البترولية في مناطق أخرى.
 - الحد من نمو إنتاج البترول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الشرقي خاصة منطقة الخليج العربي دون تأثيره على الصادرات الغربية.
- و لقد حققت هذا النظام المفروض من قبل الشركات الكبرى في ذلك الوقت غرضه الأساسي و الذي تجلّى واضحا في استمرار سيطرة هذه الشركات و حكوماتها على سوق النفط العالمية.²

¹ كامل بكري و آخرون، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط 1986، ص 184.

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق، ص 204.

إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية فقد هذا النظام أهميته و تم اختيار الخليج العربي كنقطة ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي و الجدول رقم (1-1) يوضح تطورات أسعار النفط للفترة 1936 – 1945.¹

الجدول (1-1) تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام الأمريكي 1936 – 1944.

السعر المعلن دولار / برميل	السنوات
0.97	1935
1.09	1936
1.18	1937
1.13	1938
1.02	1940
1.14	1941
1.20	1943
1.21	1944

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية

2- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في ميناء نابولي بإيطاليا:

خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط بسبب العمليات العسكرية، و إزاء هذا الموقف اضطرت الحكومة الأمريكية و البريطانية إلى الاتفاق مع شركات البترول اللازمة إلا أن بريطانيا اعترضت على نظام التسعير المطبق Gulf Plus و طالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأسيري واحد و إنما يقوم على مساواة الأسعار في مكانين هما: المكسيك و الشرق الأوسط.²

¹ نور الدين هومز، "تغيرات أسعار النفط و عوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1 سنة 2007، ص5.

² كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 186.

و طبق هذا النظام سنة 1945 و بموجبه يصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتاً أساس: خليج المكسيك و الخليج العربي، حيث يتم تحديد أسعار نفط الخليج العربي بنفس أسعار نفط الخليج المكسيكي مضافاً إليه الأجر الحقيقية للشحن إلى تلك الأسواق، و اعتبر ميناء نابولي بإيطاليا نقطة تتعادل عندها الأسعار الآتية من خليج المكسيك و الخليج العربي من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتين و ميناء نابولي و لقد برز سعر النفط العربي الخفيف منذ 1945 في ميناء رأس التنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر معلن في السوق النفطية العالمية، حيث ابتدأ بمستوى 1.05 دولار للبرميل و هو مساو بذلك لسعر برميل النفط الأمريكي في خليج المكسيك. و قد ساهم هذا النظام في تحقيق:

- أ. الزيادة في القدرة التنافسية لبترول منطقة الشرق الأوسط اتجاه البترول الأمريكي.
- ب. نقص تكلفة نقل البترول للشرق الأوسط مقارنة بالبترول الأمريكي إلى نفس المناطق.
- ج. التحفيز على زيادة إنتاج البترول في منطقة الشرق الأوسط.
- 3- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في إنجلترا:

بعد ح.ع.2 شرعت الدول الأوروبية في إعمار ما دمرته الحرب من خلال تطبيقها لمشروع مارشال و في ذات الوقت فقدت و.م.أ أهميتها خلال تطبيقها لمشروع مارشال و في ذات الوقت فقدت و.م.أ أهميتها كمصدر رئيسي للبترول إذ لم تستطع سدّ احتياجاتها المحلية بدءاً من عام 1947. و نتيجة لذلك حدث ارتفاع تدريجي في أسعار البترول الأمريكي الخام و اختلف التساوي بين سعري البترول الأمريكي و العربي بين النقطتين التأسيسيتين في خليج المكسيك و رأس التنورة السعودي، لذلك حل ميناء ساوثمبتون الانجليزي محلّ ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار بترول الخليج المكسيكي مع أسعار بترول الشرق الأوسط. و لقد أصبح سعر البرميل من البترول العربي الخفيف وفق هذا النظام¹ 3.77 دولار، و لما كان السعر المعلن FOB في ساوثمبتون هو 2.22 دولار للبرميل أما سعره المعلن FOB

¹ كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 188.

في ساوثمبتون هو 2،22 دولار للبرميل فهذا يعني أن هناك تكلفة قدرها 1،55 دولار للبرميل، أما بالنسبة للبتروال الأمريكي من نوع "وست تكساس سور" فإن سعره CIF في ساوثمبتون هو 3،77 دولار للبرميل أما سعره المعلن FOB هو 3،75 دولار معنى ذلك أن تكلفة نقل البرميل هي 1،02 دولار للبرميل و واضح ذلك أنّ تكلفة نقل البترول العربي أكثر ارتفاعا من تكلفة نقل البترول الأمريكي الأمر و يوضّح الجدول رقم (1-2) الموضّح أدناه تطوّرات الأسعار المعلنة لكلّ من التّفط العربي الخام و التّفط الأمريكي الخام في الخليج العربي و المكسيكي للفترة 1945-1960^٢

الجدول رقم (1-2): تطوّرات الأسعار المعلنة للتّفط العربي الخام و التّفط الأمريكي الخام في الخليج العربي و المكسيكي للفترة 1945-1960.

التّفط الخام الأمريكي في الخليج المكسيكي	التّفط الخام العربي في الخليج العربي دولار / برميل	السّنوات
1.36	1.05	1945
2.76	1.75	1949
2.76	1.75	1950
3.00	1.97	1953
3.00	1.97	1956
3.25	2.12	1957
3.14	1.94	1959
3.14	1.80	1960

المصدر: نور الدّين هرمز و آخرون "البترول العربي و عوائده"، مرجع سابق، ص 08

ففي عام 1953 بلغت أسعار التّفط الخام العربي 1،97 دولار للبرميل بعد أن كانت تعاني من انخفاضات متتالية قبل ذلك مقارنة بالبتروال الأمريكي الذي بلغ سعره خلال سنة 1953 ما قيمته 3 دولار للبرميل في خليج المكسيك و قد قامت الشّركات النفطية الكبرى بإقرار هذه الزيادة نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج برميل التّفط الأمريكي الخام.

و في سنة 1956 و نتيجة لغلق السّويس عقب العدوان الثلاثي على مصر تأثرت الإمدادات النّفطية المصدّرة من الدّول العربية عموماً ما أدّى إلى ارتفاع سعر البرميل من النّفط العربي إلى 2.12 دولار، بينما ارتفع سعر برميل النّفط الأمريكي إلى 3.25 دولار.

و في سنة 1959 قامت الشّركات النّفطية العاملة في فنزويلاً بتخفيض الأسعار المعلنة للنّفط الخام الفنزويلي من 3.07 دولار إلى 2.92 دولار للبرميل بسبب إقدام الحكومة الفنزويليّة على تعديل ضريبة الدّخل على الشّركات النّفطية لرفع حصّتها من العوائد النّفطية، ما تسبّب في انخفاض سعر النّفط الأمريكي ليصبح 3.14 دولار مقابل 1.94 دولار من النّفط العربي الخام.

اتفاقية مناصفة الأرباح:

حتى عام 1950 كانت العوائد التّقديمية التي تحصل عليها الدّول النّفطية تحتسب بطريقة لا علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النّفط و لا تأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح التي تحقّقها الشّركات النّفطية على ما تنتجه من النّفط الخام، إنّما كانت هذه الشّركات تدفع على أساس ثابت لكلّ وحدة نفطية منتجة و ها ما يسمّى بالإتاوات.

أمّا فيما بين 1950 و 1953 تمّ توقيع اتّفاقية بين الدول النّفطية و الشركات المنتجة على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الانتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول و الشركات المنتجة و ذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنّفط و كانت هذه الفترة بداية اهتمام الدول النّفطية بأسعار البترول و كيفية تحديدها بسبب تدهور القوة التنافسية للبترول الأمريكي.

ثالثا: منظّمة الدّول المصدّرة للنفط OPEC

أدت التّخفيضات المستمرة و المعتمدة بأسعار البترول الخام في السوق الدّولية من طرف الشّركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار أسعار البترول الخام، و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدّى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها، فأنشأت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC كجهة موحدة للمنتجين.

و في سبتمبر 1960 في مؤتمر بغداد تمّ إنشاء منظّمة الدول المصدّرة للبترول (OPEC)، و قد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي: السعودية، العراق، الكويت، إيران، فنزويلا و هي الدّول التي وقّعت على الاتّفاق التأسيسي للمنظّمة، و تسعى الأوبك لتنسيق و توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السّعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.¹

و يمكن رسم الخطوط العريضة الخاصة بالتسعير خلال الفترة 1960-1970 على النحو التالي:

1- تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء الأوبك في سبتمبر 1960 أنّ أيّ تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشّركات البترولية يجب أن يلقي قبولا من حكومات الدّول المنتجة للبترول، و خلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل 1962 احتجّ أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد و درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطّويل، و ضرورة ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السّلع المستوردة من طرف الدّول الأعضاء.

¹ ماجد بن عبد الله المنيف، "منظّمة الدّول المصدّرة للبترول نشأتها و تطورها و التحدّيات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية، عربية،

العدد 41 سنة 2008، ص71-73.

2- في نوفمبر 1964 اتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكارتا باندونيسيا مع الشركات البترولية

على:¹

أ- تنسيق الإتاوة أي اعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز و تخصم من السعر المعلن و تدرج في الحسابات بهذه الصفة كما تم تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.

ب- تطبيق الفرق بين الأسعار المعلنة و الأسعار المحققة من خلال منح الشركات تخفيض من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964، 7.5% سنة 1965 و 6.5% سنة 1966، و بخلاف ذلك تجري تخفيضات على النفط وفقا لدرجة كثافته.

3- في سنة 1967 جرت مفاوضات بين أعضاء OPEC مع الشركات البترولية بخصوص

التخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكارتا و انتهت إلى:²

أ- تخفيض خاص بأنواع كثافة النفط الخام مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض أنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، و عموما يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975.

4- تمكنت ليبيا سنة 1970 من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبتروها 30 سنت للبرميل، و

رفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي 55% و قد أدى ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران، و السعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55% في نفس السنة.

5- و قد ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 8.5% سنة 1970 مقارنة بسنة

1965 كما انخفض المعروض النقطي بسبب تخفيض ليبيا انتاجها من النفط مما أدى إلى

¹كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، مرجع سابق، ص193.

²مرجع سابق، ص194.

ارتفاع أسعار المنتجات منذ 1969 خصوصا في اليابان، أمريكا، و أوروبا و في ظلّ هذه الأوضاع التي سادت في السوق عقدت الأوبك اجتماعا في فنزويلا في ديسمبر 1970 و تمّ اتخاذ قرار عرف بقرار كاراكاس تضمّن تطبيق القرارات التالية:¹

- لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55%.
- زيادة موحّدة في الأسعار المحليّة للنفط على أساس أعلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها مع العمل على زيادتها بما يناسب مع التحسن في ظروف سوق النفط، على أنه تؤخذ درجة كثافة البترول و المواطن الجغرافي للآبار بعين الاعتبار.
- وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة كثافة البترول.

و خلال هذه الفترة استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاءها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط و اتفاقية لاجوس، أدت هذه الاتفاقيات كلّها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين 35 و 62 سنتا للبرميل و زيادة في نسبة الضريبة 2.5% لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.²

و على إثر تدهور سعر الصّرف الدولار بعد إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1970 تكبدت الدول المنتجة و المصدرة للبترول خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، و قد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد اتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972 تم بموجبها اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا على صيغة حسابية تأخذ في اعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل 9 علامات حسابية مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار 8.49% حسب هذه الاتفاقية، إلّا أن الأزمة الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي دفعت و.م.أ إلى إجراء

¹كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، مرجع سابق، ص193.

²مرجع سابق، ص197.

تخفيض آخر للدولار سنة 1973 بنسبة 10% جعل دول الأوبك تدخل في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية أسفرت في يونيو 1973 بتوقيع اتفاقية جنيف الثانية تضمنت صيغة حسائية جديدة لتعديل أسعار النفط على أساس شهري.

المطلب الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986-2009

أولاً: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973:

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها تمكّنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، و نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع مثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، و تمّ اتّخاذ هذا القرار وفقاً للاعتبارات التالية:¹

- 1- حقّ السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الأسعار.
- 2- إعطاء قيمة فعلية للبتروال.
- 3- ربط أسعار البتروال بأسعار مصادر الطاقة المنافسة و البديلة.
- 4- ربط السعر البتروالي بمعدّلات التضخّم في الدول الصناعية.
- 5- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتجات.

و تضمّن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كليّة عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 و تخفيضه شهرياً بنسبة 5% ابتداءً من ديسمبر 1973، و قد أدّى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه،

¹ محمد أحمد الدوّري، "محاضرات في الاقتصاد البتروالي"، مرجع سابق، ص129.

فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% و دخل العالم في أزمة طاقة حقيقية.¹

إلا أنّ ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل و التي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمّها.

1- انخفاض قيمة الدولار.

2- المنافسة العالمية على الطاقة.

3- تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينيات أصبح عدد أعضاء الأوبك 13 دولة، 7 دول عربية لها طاقة انتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكّن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض التّقطي في السوق العالمي.

و لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار و ماله من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار، من خلال:

1- التخفيض من استهلاك الطاقة: حيث سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيض تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن.

2- تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض التّقطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء التّفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد

¹ MAURICE DUROUSSET. «le march du pttrole»; edition ellips ;1999 ;p47.

تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوم حماية لنفسها من الضغوط.

3- تعويض النفط بمصادر طاقة بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، و تشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

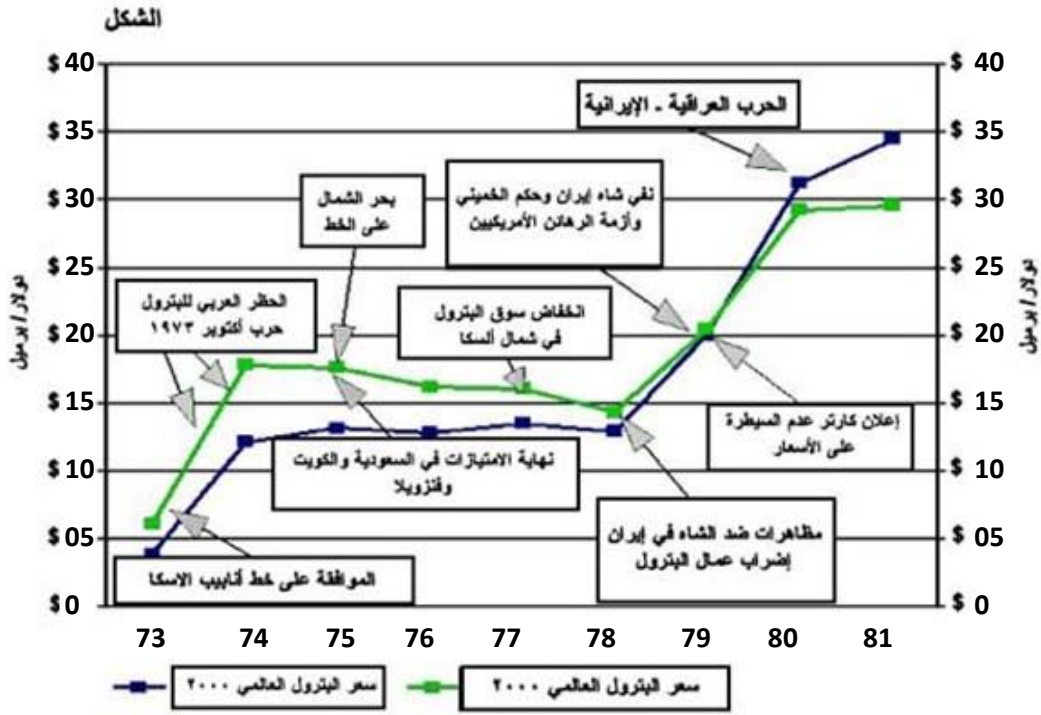
4- تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث و التنقيب من أجل المنافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة من مختلف مناطق العالم.

و لقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك و تمكّن هذه الأخيرة من إثبات مجودها في السّاحة الدّولية و الجدول (1-3) يوضّح الزّيادة في مداخيل دول الأوبك. الجدول رقم ر(1-3): العوائد التّفطية لبعض دول الأوبك خلال (1972-1975)

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

SOURCE : Abdelkader Sid Ahmed, " L'opp pass present et perspectives " ,OPU, 1980, P139.

و الشكل (1-1) يوضّح التقلبات التي شهدتها أسعار التّفط خلال الفترة 1973-1981 و أهم الأحداث المرافقة لها.



Source : WWW.moqatel.com

ثانياً: الأزمة التّفطية الثانية سنة 1979:

بعد سنة 1979 تأكّد أنّ عصر البترول الرّخيص قد انتهى و أنّ عصر السّيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضاً و أنّ الدّول المصدّرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلacen و العبارات المختلفة خصوصا تزايد التّضخّم النقدي العالمي.¹ و في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمّال الإيرانيين في

¹ Maurice Du rousset, « Le marché du pétrole », Op-cit, P49.

مصافي التّفط في نوفمبر 1978، ثمّ أعقبتها الثّورة الإيرانية في بداية 1979 ما أدّى إلى نقص الإمدادات التّفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل ممّا دفع بالأسعار إلى الارتفاع و في ظلّ هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، و واصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلّص العرض إلى مستويات خطيرة جدًّا، و في ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدّت إلى حدوث الأزمة التّفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية:

1- انخفاض الإنتاج الإيراني: أدّت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلّص الإنتاج التّفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979. و قد أدّى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدّول الصّناعية للحصول على الكمّيات اللاّزمة من التّفط خوفا من تأثّر منطقة الشّرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثّر إنتاجه، و قد أدّت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار كما هو موضّح في الجدول رقم (1-4).

2- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إنّ تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار التّفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.

الجدول (1-4): تطوّر أسعار التّفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970 – 1985.

السّنوات	السّعر دولار/ للبرميل
1970	2.1
1971	2.6
1973	3.1
1974	10.4
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.2
1982	31.7
1984	28.1
1985	27.5

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34، سنة 2008.

المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار التّفط بين 1986-2009:

أولاً: الأزمة التّفطية العكسية سنة 1986:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالٍ، إلا أنّ تزايد العروض التّفطي من دول خارج المنظمة و التّخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و التّرويج لأسعار نفطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل و عدم التزام أقطار منظمة الأوبك و دفعتها إلى خف سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثمّ 27.5 دولار سنة 1985.

و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للعملة المفاديه التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الجدول رقم (1-5): تطوّر أسعار النفط خلال الفترة 1986-2000.

السنوات	السعر دولار / للبرميل
1986	13.0
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1992	18.4
1994	15.5
1995	16.9
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008، مرجع سابق.

و تعتبر أزمة 1986 سببا رئيسا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط فقد عرفت الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة تقدر بـ 127 مليار دولار للفترة 1982-1985¹، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982-1986 حيث بلغت 134 مليار دولار،

¹ Maurice durousset, « Le marché du pétrole » Op.cit., P54.

و كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضّرر الأكبر في هذه الحالة لأنّها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها.

و في نفس الوقت و نتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا لانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

و لعلّ أهمّ الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة التّقطيّة العكسية سنة 1986 تتمثل في:

- 1- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: حيث في بداية 1980 طبقت الأوبك نظام الحصص للضّغط على الأسعار بما يتناسب مع التّطورات في الاقتصاد العالمي و حدّدت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يوميا، إلّا أنّ بعض الدّول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحدّدة و رفعت إنتاجها.
- 2- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحوّلت العديد من الدّول الصّناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجع نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.

و قد كان هذا من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980 و شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات، و على إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدّة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1978-1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و

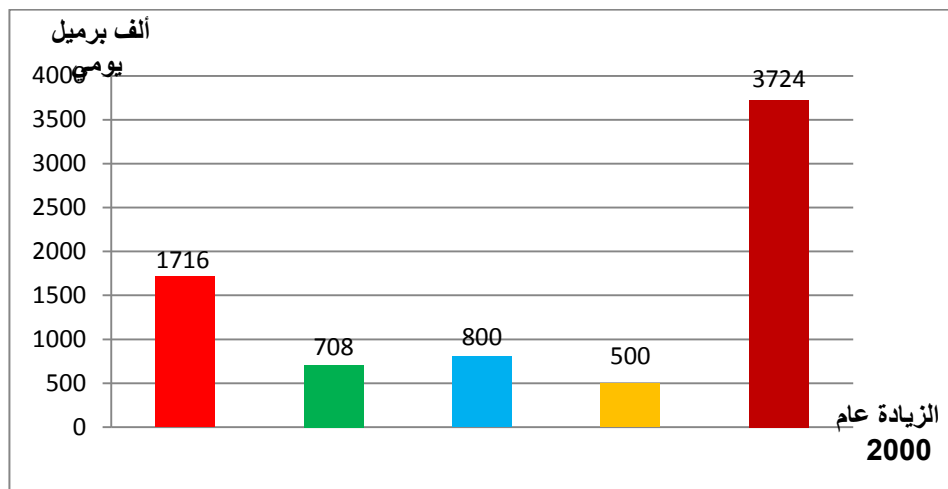
17.7 دولار للبرميل، و في نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسباً لحرب الخليج (الكويتية العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، و بقيت الأسعار ذو مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).

ثانياً: الأزمة النفطية سنة 1998:

في سنة 1998 تعرّضت السوق النفطية العالمية إلى عدّة ظروف أدّت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي و أثّرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول و على الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998.

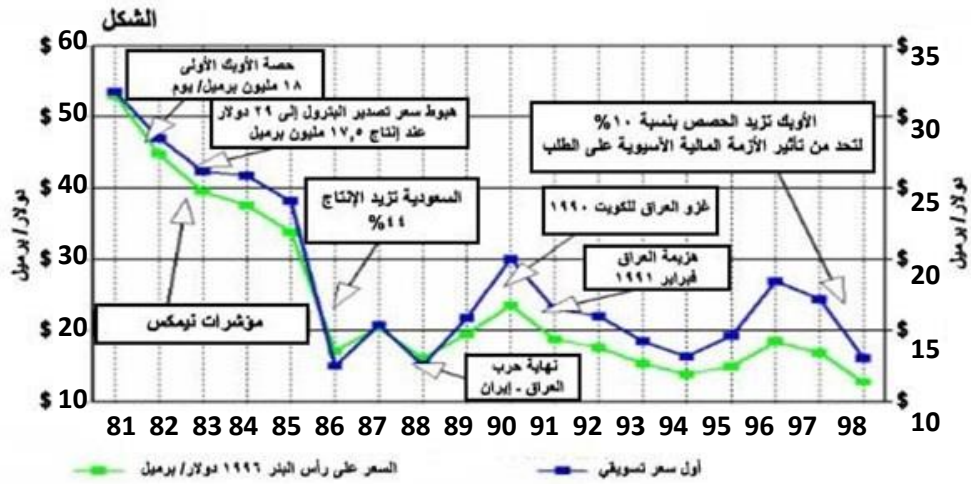
و ببداية 1999 تحسّنت الأوضاع و ارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك و دول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.¹

الشكل (1-2):



¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

الشكل (1-3): تقلبات أسعار البترول و أهم الأحداث المرافقة لها خلال فترة 1981-1998.



ثالثاً: تطوّر أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009:

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000، من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهّد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة و المستهلكة للنفط و الشكل (1-3) يوضّح الزيادات الأربع في عام 2000 التي أقرتها الأوبك.

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدّل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001¹،

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، سنة 2011، مرجع سابق.

و شهدت السّوق النّفطية عام 2002 العديد من العوامل و التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالأهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشّرق الأوسط و تعليق الصّادرات العراقية لفترة شهر و عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل¹، و في عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل و يعود هذا الارتفاع إلى عدّة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمّها²:

- 1- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النّفطية بسبب التّوتر في منطقة الشّرق الأوسط.
 - 2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة للإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
 - 3- الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من إمداداتها النّفطية.
 - 4- برودة الطّقس في الدّول المستهلكة الرئيّسة.
- و شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السّعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليلغ معدّل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطّى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.³

و خلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقه في الطّلب على النّفط، إذ بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السّنوات الماضية، و أمام هذا الوضع قرّرت الأوبك رفع سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل في اليوم ابتداء من أوت 2004 متجاوزة بذلك السّقف المحدّد رسميا المقدّر بـ 1.5 مليون برميل في اليوم، ممّا أفقد الأوبك السّيطرة و لعلّ السّبب الرئيّسي في حدوث

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

² التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة 2002-2003، ص 127.

³ ياء مجيد المسوي، "ثورة أسعار النّفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2005، ص 17-21.

هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات التّمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكي، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها و معدلات النمو المتزايدة في كل من الدّول الآسيوية و الصين.

و قد شهدت سنة 2004 عدّت أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمّها:¹

1- الاضطرابات السياسية في نيجيريا و استهداف عمّال التّفط، كل هذا أدّى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.

2- المشاكل التي واجهتها شركة الطّاقة الرّوسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها، ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدّى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 % دولار للبرميل.

3- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق.

4- إعصار ايفان في خليج المكسيك و التّخوّف من قدوم شتاء قاس.

5- تزايد معدلات التّمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصّين، الهند ودول جنوب شرق آسيا.

6- ارتفاع نشاط المضاربات على التّفط نتيجة التّخوّف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، و لقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعّالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

و استمر سعر التّفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تحطّت عقبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدّل سعر سلّة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحدّ أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، و تحطّى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

¹ المرجع السابق، ص 03.

و في سنة 2005 بلغ معدّل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4% و وصل إجمالي الطلب العالمي على النّفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004 و وصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون برميل يوميا.

و بهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار و تذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفّز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كمّيات من النّفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا ممّا يساهم في زيادة إضافية للأسعار، ممّا جعل المضاربات عاملا أساسا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية و زيادة درجة تذبذبها.¹

وقد بلغت أسعار النّفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقّة تحطّت عقبة 78 دولار للبرميل في جويلية لسنة 2006 أهمّها التوتورات في منطقة الشرق الأوسط و الاضطرابات و أعمال العنف في نيجيريا و توقّف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطلّ الإنتاج الروسي، إلّا أنّ هناك عوامل أخرى أدّت إلى تراجع أسعار البترول خلال الرّبع الأخير من سنة 2006 أهمّها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك و تباطؤ معدّل نمو الطلب العالمي على النّفط خلال هذه السنة.²

و شهدت 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدّل اليومي لسعر سلّة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا³، و وصل السّعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأوّل ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السّعر إلى 52.5 دولار للبرميل الفصل الرابع، و لعلّ السّبب الرّئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية و بدء الانهيارات المتلاحقة

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32 سنة 2005.

² تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 33 سنة 2006.

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34 سنة 2007.

في أسواق المال و المؤسسات المصرفية، كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط¹، و استقرّ السعر سنة في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.4% مقارنة بعام 2008².

و لعلّ هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام و تؤدي إلى تذبذبها، و أهم هذه العوامل تتمثل في:

- 1- المضاربة: و لك من خلال قيا المضاربين برفض و تخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة.
- 2- الاضطرابات السياسية و الأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض و العكس صحيح في عدم حدوث اضطرابات في أيّ دولة من الدول المنتجة للنفط.
- 3- الكوارث الطبيعية و خصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار و العكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.
- 4- الطلب على النفط: ذلك أنّ التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية³.

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، سنة 2006 ، مرجع سابق

² تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36 سنة 2009.

³ مهداوي هند و آخرون: "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر"، أكتوبر 2009، ص 14.

5- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة: إنّ دور النّفط يتغيّر يوماً بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلف لأنّه أرخص و قادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعلامات، إذ يشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات

المطلب الرابع: آثار تقلبات أسعار النّفط على الاقتصاد العالمي:

أولاً: الآثار المرتبة في حالة ارتفاع أسعار النّفط:

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

- أ. آثار ارتفاع أسعار النّفط على اقتصاديات الدول المصدّرة للنّفط:
 - زيادة كبيرة في العوائد النّفطية و انعكاس ذلك على تطوّر مستوى معيشة الفرد و التعزيز من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية.
 - زيادة حجم الفوائض المالية النّفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، و توجّه الدول المصدّرة للبترول في هذه الفوائض عبر عدّة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصّناعية، إنشاء مؤسسات متنوّعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصّناعية¹، إنشاء مؤسسات متنوّعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصّناعية².

¹كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 223.

²كامل بكري و آخرون، "الموارد و اقتصادياتها"، مرجع سابق، ص 223.

ب. آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جزاء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

- احتواء الفوائض المالية النفطية: أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة إيداعات أو واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد و السلع المصنعة و بذلك نجد أنّ الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، و يعكس ها الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

ج. آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و تدهور شروط التبادل الدولي.

- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 ليصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، و لعلّ الافتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمته الاقتصادية.

- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

ثانيا: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار التّفط:

- أ- آثار انخفاض أسعار النفط على الدّول المصدّرة للبتّرو: ¹
- انخفاض العوائد النفطية و تراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدّرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السّائدة في تلك المرحلة.
 - انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتّب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البتروية إلى السّحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللّجوء إلى الاقتراض، و تراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.
 - تدهور شروط التّبادل غير صالح هذه الدّول و اتّسع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها.
 - انخفاض أسعار التّفط يشجع الدول على ترشيد الاتّفاق العام و تنويع صادراتها و توسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكليّ أو شبه الكليّ على إنتاج و تصدير مادّة أولية واحدة.
- ب- آثار انخفاض أسعار التّفط على الدّول الصناعية:
- انخفاض قيمة الواردات من البترو و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السّلع الصّناعية.
 - تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترو.
 - انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد التّفطية للدول المصدّرة للبترو خاصة بالنّسبة للسّلع الاستهلاكية و الكمالية.

¹ أحمد منور، أحمد رمضان، «اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية»، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990، ص 193.

- تخفيض قدرة البنوك و أسواق المال على ممارسة أنشطتها.
- ت- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترو:
 - انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول.
 - انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.
 - تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية التّغطية للدول البترولية و التي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول و بالتالي انخفاض صادرات هذه الدول.
 - انخفاض المعونات التي تقدّمها الدول البترولية للدول النّامية.
 - التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول و تراجع عمليات البحث و التّقيب و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

المبحث الثاني: محدّدات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط:

تتحدّد أسعار البترول في الأسواق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلّقها بسلعة إستراتيجية مهمّة يتوقف عليها معدّل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط: أنواعها و مميّزاتها:

الفرع الأول: أنواع الأسواق العالمية للنفط: تميّز بين نوعين من أسواق البترول:

1- الأسواق الفورية للنفط: عرضت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك ب و.م.أ، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية بالتّخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، و لم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم

التجارة العالمية في النفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة¹.

و في منتصف الثمانينات أدى الاختلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفرعية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية و السياسية التي تخضع لها الأسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية و نفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة): عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن) في منتصف الثمانينات و قد عرفت هذه الأسواق قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، و توقّر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة الحر من مخاطر تغير السعر في المستقبل، و تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب و عدم الاستقرار.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، و هذا يدل أنّ هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن و سنغافورة.

¹ حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 2006، ص 247.

الشكل (1-4): تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية:



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2007، مرجع سابق.

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

- أ- السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توقّر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.
- ب- السوق البترولية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها تتسم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة التزامات و من أهمّ هذه الأسواق نجد: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات العالمية بإنجلترا.

الفرع الثاني: مميزات الأسواق العالمية البترولية:

تتميّز الأسواق البترولية من حيث العرض و الطلب بخصائص أهمّها:¹

- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع عن مصالحها، كالدول المنتجة و المصدرة للنفط من خلال

¹ سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، مرجع سابق، ص 166.

منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون و الإنماء الإقتصادي OCDE.

- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلاً، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن و التي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

و بصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

- أهما سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع و شراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق و لم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات و الدول المنتجة و المستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

- أهما سوق ثقافية: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور و تطوّر الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض و الطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

- أهما سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظراً للاعتماد الكلي عليه في كلّ المجالات من جهة و من جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغييرات العرض و الطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول و يزداد المعروض منه نجد أنّ الأسعار تزداد ارتفاعاً كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل

السياسية، المضاربات و التلاعب في السوق النفطية و التي تترك أثرا واضحة على الأسعار و لهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:¹

1- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات و التلاعب في و غيرهما.

2- إن للتأثير النفسي و العوامل السيكولوجية دورا أكبر من أساسيات العرض و الطلب و دون أسباب منطقية.

المطلب الثاني: الطلب البترولي و محدداته:

الفرع الأول: مفهوم الطلب البترولي:

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة التابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.²

و نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، و يعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة و التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الانتهاك في أسواقها، و من ثم أسعار تلك المنتجان من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط

¹ مندر المصري، "قضايا عربية معاصرة"، المؤسسة العربية للنشر، ص76.

² هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1992، ص320.

الفرع الثاني: محدّدات الطلب البترولي في السوق النفطية:

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1- النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدّلات النمو الاقتصادي المحرّك الرئيسي للطلب على الطّاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدّل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9% عام 2004. وقد صاحبها التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعاً في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي.¹

2- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحياناً في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفاً من نقص في الإمدادات في الوقت الحالي: شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولاراً للبرميل وذلك بسبب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا و غيرها ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول انقطاع إمدادات النفط و ما يترتب علىها التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين بين السوق النفطية للحصول على الأرباح، و على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً و في مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة و مكلفة.

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، أعداد مختلفة.

3- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها، و في العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، كل لك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

4- النمو السكاني: ¹ يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثر في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فإن لك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل، نفط و يتوقع أن يصل عدد السكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، و يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2005 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا و متكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي في المناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

5- أسعار السلع البديلة: يؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تغير منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية.

¹ صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة النفط و الصناعة، الامارات العربية المتحدة أكتوبر 2000، متوفرة على الموقع التالي:

مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية، و تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبها مهارات فنية و تكنولوجية و أساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها و إنتاجها و تطلبها لمهارات، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب و غيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير و المتوسط مقارنة بالنفط.

المطلب الثالث: العرض البترولي و محدداته:

الفرع الأول: مفهوم العرض البترولي:

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، و العرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا مجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد¹، و يتسم العرض بالمرونة القليلة على مدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

الفرع الثاني: محددات العرض البترولي في السوق النفطية:

توجد العديد من العوامل و الأسباب و التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، و تختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، و من أهم هذه العوامل نجد:

1- الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية: تعبّر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثة أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

¹ هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، مرجع سابق، ص 311.

2- السّعر: تلعب دورا هاما في المقادير المعروضة من أيّ سلعة، فارتفاع سعر التّفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أنّ سوق التّفط يخضع لإعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزّمني.

3- المستوى التكنولوجي و التّقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تميّز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4- المصادر البديلة للتّفط و أسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للتّفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب و الأحداث السياسية: كانت و مازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال الحروب و الأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للتّفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثمّ 1979، 1980 و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدّفاع كملف غزو العراق و أفغانستان و ملف إيران النووي و غيرها من القضايا.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة:¹ تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها فيمايلي:

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية: (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض.

¹ عبد الملك مباتي، "الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية استشرافية" مرجع سابق، ص61.

- ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه، و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها في بداية الثمانينات.
- ت- سياسة تثبيت الأسعار(بداية من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من 20 يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدّل 500 ألف برميل يوميا.

المبحث الثالث: المنظومة المؤسسية لقطاع النفط بالعالم و تأثيراتها على أسعار النفط في

الأسواق الدولية:

المطلب الأول: الهيكل المؤسسي للقطاع النفطي العالمي:

إن القطاع النفطي العالمي يعتبر من القطاعات الاقتصادية المعقدة، و التي بلغ تأثيرها حتى في القيادات القيادية للدول بمختلف أحجامها، و تطلّب هذا الأمر إيجاد سبل تنظم القطاع فدعت كل جهة إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها و تحقّق أهدافها، فأنشأت الدول المنتجة و المصدّرة للنفط منظمتي الأوبك و أنشأت الدول المستهلكة منظمة الطاقة العالمية، و كل منظمة تسعى لحماية مصالح الجهة التي أنشأتها.

أولا: منظمة الأوبك OPEC: نظم المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الأول للبتروال بالقاهرة في شهر أبريل 1959 و الذي حضره مراقبون من فنزويلا و إيران، و في كواليس هذا المؤتمر أمكن للمندوبين العرب و غير العرب أن يبدروا البذور الأولى لمنطقة الأوبك، بل أن

وزير النفط الفنزويلي يؤكد بأن اتفاقية جنتلمان قد أمكن التوصل إليها في الكواليس آنذاك لإنشاء منظمة الدول المصدرة للأوبك.¹

لكن منظمة الأوبك تأسست بشكل رسمي خلال المؤتمر الذي دعا إليه العراق و انعقد في بغداد خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960²، و الذي انتهى بميلاد منظمة الأوبك يوم 14 سبتمبر 1960 من طرف خمس دول و هي العراق، السعودية ، الكويت، إيران، فنزويلا و بالتالي أصبحت منظمة الأوبك من أهم المنظمات التي أنشأت من طرف الدول النامية بهدف رعاية مصالحها³.

و يرجع الدافع الأساسي و المباشر لإنشاء الأوبك في ذلك الوقت بالذات هو التكتل لمواجهة التحدي الناشئ عن قيام الشركات النفطية الكبرى المتعددة الجنسيات و صاحبة امتيازات التنقيب و الإنتاج بتخفيض أسعار النفط من جانب واحد و هو ما أدى إلى حدوث خسائر جسيمة باقتصاديات الدول المنتجة⁴، فهنا كان لابد أن تحدث ردة فعل من طرف الدول المنتجة من أجل السيطرة بشكل أكبر على أسعار النفط من جهة، و ترتيبات الإنتاج من جهة أخرى، غير أنه هناك دوافع غير مباشرة أسهمت هي الأخرى في إنشاء الأوبك و يتمثل أهمها في:

- 1- صعوبات التنقيب و الإنتاج.
- 2- ظهور مبدأ السعر المعلن للنفط.
- 3- ظهور و نمو طبقة تقنوقراطيي النفط و خبرائه داخل الدول النفطية.
- 4- التحركات النشطة داخل جامعة الدول العربية: حيث أن أجهزة الجامعة كانت قد استشرفت منذ عام 1945 الفوائد الناجمة عن إقامة تعاون عربي في حقل النفط و قد

¹ عصام نعمان، "العرب و النفط و العالم"، دار مصباح الفكر، بيروت، ط1، 1982، ص 110.

² عصام نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ <http://Aljazeera.net/lebusiness/42d46b0-4a2d4> consulté le 12-09-2012.

⁴ عصام نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

شملت بمداولاتها و مؤتمراتها و مساعيها النشطة طيلة تلك الفترة في إخراج فكرة الأوبك إلى حيّز التنفيذ¹.

5- و تعرّف منظّمة الدّول المصّرة للنفط بأنّها هيئة دولية تضم اثنتي عشر دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق دخولها و تتمثّل هذه الدول في الإمارات، اندونيسيا، إيران، الغابون، الجزائر، السعودية، العراق، فنزويلا، قطر، الكويت، ليبيا، نيجيريا² و للمنظّمة أربعة فروع هي:

1- المؤتمر: و هو السلطة العليا للمنظمة و المسؤول عن رسم سياستها العامة و توجيه نشاطاتها و وضع القواعد التي تسيّر عليها.

2- مجلس المحافظين: يتألّف المجلس من ممثلين للدول الأعضاء في المنظّمة، و من أهم أعماله توجيه إدارة شؤون المنظمة و تنفيذ قرارات المؤتمر و اتخاذ قرارات و توصيات بشأن التّقارير التي تقدّمها إليه سكرتيرة المنظمة و اللّجان التي تشكّل لدراسة موضوعات مختلفة.

3- اللّجنة الاقتصادية: أنشأت هذه اللّجنة عام 1964 لتكون جهازا متخصصا دائما في المنظمة، تضم ممثلين عن الدول الأعضاء و من أهم أعمال هذه اللّجنة دراسة أوضاع السوق النفطية و الأسعار و تحليل العوامل الاقتصادية و العوامل الأخرى التي تأثر فيها و تقوم اللّجنة الاقتصادية أيضا برفع توصيات بذلك إلى المؤتمر.

4- السّكرتارية: تقوم بتنفيذ مهام المنظمة وفق قانون المنظمة و بتوجيه مجلس المحافظين و تتكون من السكرتير العام، إدارة البحوث، إدارة المعلومات، إدارة الشؤون الإدارية و شؤون الموظفين إضافة إلى مكتب الأمين العام³

¹ عصام نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 111.

² <http://www.lletesama.com/vp/showthread-t39672.html> consulté le 14-09-2012.

³ <http://www.islamicnews.net/common/vienitem.aspxdoc>.

إنّ أعضاء الأوبك يمتلكون ما يزيد عن 80% من الاحتياطي النفطي العالمي حسب تقديرات سنة 2010، وهذا ما جعل هذه الدول تؤثر تأثيرا بالغا في السوق النفطية العالمية.

ثانيا: منظمة الأوابك "OAPEC": Organisation of Arabe Petroleum Exporting Countries

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OPEC: هي منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول و تصدّره و تهدف إلى التعاون فيما بينها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية و الاستفادة من مواردها و إمكاناتها و لإقامة المشروعات المشتركة و خلق صناعة بترولية متكاملة و تأمين وصول البترول إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة و معقولة.

تمّ إنشائها و التوقيع عليها في 09 جانفي 1968، في بيروت بين كل من السعودية و ليبيا و الكويت، كما تم اختيار الكويت مقرّاً لها و تبقى العضوية في المنظمة مفتوحة لأي دولة عربية مصدّرة للنفط، شريطة التزامها بميثاق المنظمة و أن يكون للنفط دورا هام في اقتصادها¹ و تظم المنظمة حاليا 11 دولة عربية و هي موضحة في الجدول التالي:

¹ [http://www.rb-ency.com/index.php?module=pnuncyclopdia,func display-term fid=12428fm=1](http://www.rb-ency.com/index.php?module=pnuncyclopdia,func%20display-term&fid=12428fm=1).

الجدول رقم (1-6): الدول الأعضاء في الأوبك و مؤشرات مختلفة لسنة 2010:

الدولة	تاريخ العضوية	تاريخ اكتشافات النفط	تاريخ بدء إنتاج النفط	احتياطي النفط المؤكد (مليار برميل)	إنتاج النفط	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية ألف برميل/ يوم	عدد المصافي القائمة	قيمة الصادرات النفطية 2010 (مليار دولار)
السعودية	1968	1938	1938	264.6	8.165 مليون برميل يوميا	1378.3	08	196.2
الكويت	1968	1938	1946	101.5	2.312 برميل يوميا	1005.7	03	61.7
ليبيا	1968	1958	1961	47.10	1.486 مليون برميل يوميا	363.7	05	41.9
البحرين	1970	1932	1932	0.1	181 ألف برميل يوميا	253.3	01	4.6
قطر	1970	1940	1940	25.38	733.43 برميل يوميا	310.7	02	23.3
الإمارات العربية المتحدة	1970	1953	1965	97.8	2.324 برميل يوميا	422.5	05	74
الجزائر	1970	1956	1956	12.2	1.189 برميل يوميا	557.5	05	38.3
العراق	1972	1909	1934	143.10	2.358 مليون برميل يوميا	536.5	12	51.1
سوريا	1972	1956	1968	2.25	387 ألف برميل يوميا	251.2	02	6.7
مصر	1973	1907	1914	4.47	554.3 ألف برميل يوميا	554.4	08	2.593
تونس	1982	1964	1966	0.43	81.7 ألف	375	01	/

المصدر: الموقع الرسمي للأوبك، <http://WWW.Oapec.org>

أجهزة المنظمة: تتشكل منظمة الأوبك من أربعة أجهزة رئيسة و هي:

1- المجلس الوزاري للمنظمة

2- المكتب التنفيذي

3- الأمانة العامة

4- الهيئة القضائية

و تعمل منظمة الأوبك على تحقيق و تجسيد العديد من الأنشطة تتمثل أهمها و على وجه الخصوص فيما يلي:

اتخاذ الخطوات المناسبة للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في أقطار الأعضاء.

اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية.

مساعدة الأقطار الأعضاء على تبادل المعلومات، و الخبرات وإتاحة فرصة التدريب و العمل أمام مواطنيها.

تعاون الدول الأعضاء في كل ما يعترضها من مشكلات في صناعة النفط.

الاستفادة من موارد الدول الأعضاء و إمكاناتها في إنشاء مشروعات مشتركة يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم و ذلك في مجال الصناعات النفطية المختلفة¹.

و قد حققت الجهود التي بذلت من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط العديد من النجاحات، و تجسدت من خلال إعطاء القرارات الصادرة في مجال النفط، قوة تفاوضية على المستوى الدولي، أما على الصعيد الاقتصادي فقد انبثقت عن المنظمة أربع شركات نفطية عربية و هي:

¹محمود عبد الفضيل، النفط و الوحدة العربية، تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية و العلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1981، ص 130.

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول، تأسست في 06 جانفي 1973.
- الشركة العربية لبناء و إصلاح السفن، تأسست في 01 ديسمبر 1974.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية: تأسست في 23 نوفمبر 1975.
- الشركة العربية للخدمات البترولية تأسست في 08 جانفي 1977.¹

ثالثا: الوكالة الدولية للطاقة AIE

تعتبر الدول الصناعية هي المستهلك الرئيسي على المستوى الدولي و تعتبر مناطقها الجغرافية، أفقر المناطق من الموارد الطاقويّة و في مقدمتها الثورة النفطية، لهذا أصبحت الدول الصناعية تسعى جاهدة لتأمين احتياجاتها النفطية و ضمان تدفق البترول إليها بشكل دائم و مستمر و بأسعار جدّ مناسبة و لتحقيق مساعيها كانت تتكّتل و تتعاون من أجل الدّول المصدّرة للنفط.

إنه و على الرّغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD وعت العديد من الإجراءات لتنفيذها في حالة وقوع طوارئ في المعروض النفطي في أوروبا و و.م.أ و لكن هذه الإجراءات لم تنفذ خلال الأزمة النفطية لعام 1973 و هذا على الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD، كانت تملك هياكل للتعامل مع مسالة الطاقة مثل مجلس المنظمة و اللّجنة التنفيذية، و لجنة النفط و الطاقة و هذا نظرا للنطاق المحدود للمنظمة و من هنا بدأت الدول المستهلكة للنفط و في مقدمتها الدول الأوروبية و و.م.أ بالتفكير في إنشاء منظمة تدافع عن مصالحها و تؤمّن وصول الإمدادات النفطية إليها و بالشكل الكافي و السعر المناسب فجاءت الفكرة من وزير الخارجية الأمريكي في خطاب ألقاه يوم 12 ديسمبر 1973، و أيضا في

¹ محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 131.

مؤتمر القمة للدول الأوروبية في كوبنهاغن حيث أعلن مترئس القمة رئيس الوزراء الدانمركي « بأن القمة تعدّ جدّ مفيدة لدراسة مشاكل الطاقة للدول المستهلكة »¹.

و بعدها سارعت و.م.أ إلى دعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن من 11 إلى 13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة، و تمّ الاتفاق هناك على إنشاء وكالة الطاقة الدولية و خلال هذا المؤتمر أعلن وزراء من 13 دولة من البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط إلى الحاجة الماسّة إلى برنامج عمل شامل يتعامل من خلاله مع كل العالم في التدابير التعاونية في مجال الطاقة.

و كان الإنشاء الرسمي لوكالة الطاقة الدولية يوم 18 نوفمبر 1974².

و من ذلك التاريخ أصبحت الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة في يد الدول المستهلكة للنفط، حيث تقوم هذه الدول باستعمال المنظمة من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية و يبقى السبب الرئيسي لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة هو قيام الدول العربية بوقف ضخّ النفط للدول الغربية خلال حرب أكتوبر 1973 إنّه و في بداية إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، كانت مهمتها الأساسية التصدي أو مواجهة الإضراب في المعروض النفطي و لتلبية احتياجات الدول الصناعية من النفط هذا فضلا عن كونها مصدر المعلومات عن إحصاءات السوق النفطية العالمية و كل قطاعات الطاقة الأخرى، إلا أن وكالة الطاقة الدولية أصبحت فيما بعد بمثابة مستشار سياسي للدول الأعضاء و هي تتعامل حتى مع الدول الغير أعضاء و خاصة الصين و الهند و روسيا و تسعى الوكالة الدولية للطاقة للتركيز في سياستها على ثلاث محاور أساسية و هي أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة، و لوكالة الطاقة الدولية دورا بارزا و جد فعال في تعزيز مصادر الطاقة البديلة و تفعيل سياسات الاستهلاك العقلاني للطاقة³.

¹ <http://www.ica.org.op>

² <http://www.lea.org>

³ <http://www.lea.org.op>

إن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة يتعين عليها الحفاظ على مستويات المخزون الإجمالي للنفط إلى ما يعادل 90 يوم على الأقل من الواردات الصافية للعام الماضي وها كأقل ما يمكن تخزينه لمواجهة الإضراب في المعروض النفطي و تسعى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة، و إنما إلى فرض المزيد من الضغوط على الدول المنتجة لا لشيء سوى لاقتناص المزيد من عائدات البترول من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، فتنتقل النقود من الدول المنتجة للبترول إلى الدول الصناعية فالمسألة إذا مالية فقط و ما الكلام عن النقص في حجم الإنتاج غير صحيح، فليس هناك مشروع صناعي في العالم تعطل عن العمل بسبب نقص البترول¹.

إنه و منذ إنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974، تدخلت ثلاث مرات في السوق النفطية العالمية، و هذا عن طريق الإفراج عن المخزونات النفطية، فكانت المرة الأولى خلال حرب الخليج الأولى عام 1991، حيث أذن الرئيس الأمريكي بوش الأب ببيع النفط الخام المخزن لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية و كانت المرة الثانية عام 2005 بعد إعصار كاترينا الذي دمر مصافي النفط على طول ساحل خليج المكسيك².

و تثير إنتاج و.م.أ و بالتالي اضطر الرئيس بوش الابن بالإذن بإطلاق 2 مليون برميل في اليوم و لمدة شهر و المرة الثالثة و الأخيرة التي تدخلت فيها الوكالة الدولية للطاقة كانت في عام 2011 لمعويض انقطاع الإمدادات النفطية الليبية نتيجة الحرب على ليبيا.

¹ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص 11.

² <http://Hortednews/qfp/articlaeqm5jf>.

المطلب الثالث: محركات أسعار النفط في الاقتصاد الدولي

إن سعر أو ثمن أي سلعة يتحدد في الأسواق بناء على قانون العرض و الطلب، فكلما زادت الكميات المعروضة من طرف المنتجين عن الكميات المطلوبة من طرف المستهلكين، انخفض سعر السلعة المتداولة و العكس صحيح، فكلما انخفضت أو قلت الكميات المعروضة في السوق عن الكميات المطلوبة من طرف المستهلكين ارتفعت أسعار السلعة محل التداول، هذه هي النظرية العامة التي تحكم الأسواق بمختلف أنواعها سواء كانت أسواق محلية أو دولية.

إلا أن تجارة البترول الدولية تختلف عن تجارة السلع الأخرى فالنفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية و إنما هو سلعة إستراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض و الطلب التقليدية¹.

إن تجارة البترول الدولية تتعدى تأثيرات الدول المنتجة و تأثيرات الدول المستهلكة إلى الدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات و بالتالي فأسعار النفط تخضع لصراع حاد و شرس بين مختلف القوى الدولية، حيث يتضح من خلال متابعة تطور أسعار الصناعة البترولية أنها لا تخضع لمعايير المنافسة التامة و آلية العرض و الطلب و لذلك أدى التحليل الخاص بموازين القوى ببعض الباحثين إلى التركيز على بعض الأطراف كالشركات البترولية العالمية كقوة محركة للسوق و من ثم الأسعار، بينما ركّز البعض الآخر على المفاهيم الجيوسياسية في تكوين و تحديد الأسعار و آخرون ركّزوا على جميع الأطراف و أهملوا التحليل الاقتصادي أي تحليل التكاليف²، و باحثون آخرون ركّزوا على القرارات السياسية و أثرها في تحديد الأسعار و بالتالي تم ربط أسعار النفط بالسياسة و ليس بالاقتصاد.

إن الأسواق النفطية العالمية تشغل اهتمام العالم بأسره، فالكل أصبح يتحدث عن أسعار النفط اليومية في الأسواق العالمية، فتأثير أسعار النفط لم يعد فقط على المشتقات النفطية الطاقوية بل

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² عيسى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

أصبح يؤثر حتى في أسعار الغذاء و بالتالي فالأسواق العالمية النفطية بلغ تأثيرها المباشر على استمرارية الحياة فوق الأرض، هذه الأسواق تتميز دائما بعدم الاستقرار و التقلبات الشديدة و الحادة و التي تعكس الصراع الدولي الحاصل حول عصب الحياة الاقتصادية العالمية و المتمثل في الثورة النفطية.

إن السوق النفطية العالمية مرّت بمراحل مختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و سنبز أهم هذه المراحل فيما يلي:

1- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: و التي تميّزت بالتوسع السريع في البناء و التعمير و بالانتعاش الاقتصادي في أوروبا و اليابان و خلال هذه الفترة تحول النفط إلى وقود عالمي، و امتدت هذه الفترة إلى أوائل السبعينيات من القرن العشرين و تميزت بسيطرة الشقيقتان السبع على اغلب الامتيازات النفطية العالمية و بالتالي سيطرتها على السوق النفطية العالمية و بالتالي سيطرتها على السوق النفطية الدولية.

2- فترة الإضراب في السوق النفطية العالمية: و امتدت هذه الفترة من عام 1973 عندما قام العرب بتوقيف ضخّ النفط العربي إلى الدول الغربية إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي و تميزت هذه المرحلة بالخوف الشديد من حدوث خلل في الإمدادات النفطية و بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط وصل إلى حوالي عشرة أضعاف، كما تميزت هذه الفترة بردود اقتصادي عالمي و خلال هذه الفترة تحولت ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى شركات النفط الوطنية و التي تملكها الدول المضيفة بعد تأميمها لثرواتها النفطية، كما أن هذه الفترة شهدت ميلاد الوكالة الدولية للطاقة 1974 كمظهر من مظاهر تكتل الدول الصناعية في مواجهة تكتل الدول النفطية.

3- فترة أواخر السبعينيات و حتى منتصف الثمانينات: تميزت هذه الفترة بانحياز مستويات الطلب على النفط في بلدان منطقة التعاون الاقتصادي و التنمية و إعادة ظهور إنتاج

النفط من خارج منظمة الأوبك كما أن هذه الفترة تميزت بعدم مقدرة منظمة الأوبك على المحافظة على مستويات الأسعار و على الإبقاء على الحد الأدنى المقبول من الحصة السوقية.

4- فترة منتصف الثمانينات إلى غاية عام 2000: خلال هذه الفترة لم تكن أسعار النفط مرتفعة حيث أنه ابتداء من عام 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت الزيادة التدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية و شهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضاً في مستوياتها و تميزت هذه المرحلة بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة و وصلت أسعار النفط إلى مستويات دنيا تكاد مما كانت عليه من قبل التصحيح الكبير في أسعار النفط إلى مستويات دنيا تكاد مما كانت عليه من قبل التصحيح الكبير في أسعار النفط أي قبل عام 1973.

5- الفترة من 2000 إلى 2012: تميزت هذه الفترة بزيادة الطلب العالمي على النفط خاصة في آسيا و على وجه الخصوص من طرف الصين و الهند و تميزت أيضا بظهور اختناقات على كامل سلسلة الإمدادات النفطية و بلغت أسعار النفط أعلى مستوياتها متجاوزة الـ 150 دولار للبرميل الواحد في بعض الأحيان و هو رقم لم يكن متوقعا على الإطلاق.

6- العقد القادم: يتوقع خلال العقد القادم وصول إنتاج الأوبك إلى أعلى مستوياته، كما يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط و كذلك ارتفاع الأسعار¹.

إن الشيء الملاحظ حول أسعار النفط هو تميزها بعدم الاستقرار سواء في مرحلة ما قبل ظهور منظمي الأوبك و الأوبك حيث كانت تسيطر على الشقيقات السبع الإنتاج و التصدير من خلال عقود الامتياز و كانت الأقطار المالكة للثورة النفطية لا تقوم إلا بدور جابي الضرائب و التي

¹ وليد زهت، نشأة أسعار النفط الدولية و أبعادها على سياسة الدول، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22 ديسمبر

كانت تتميز بانخفاض معدلاتها أو في مرحلة تعاضد دور الدول المنتجة من خلال بروز منظمتي الأوبك و الأوبك و قيام الدول المنتجة بعمليات التأميم لقطاعاتها النفطية و قيامها أيضا بتأسيس شركات النفط الوطنية، و إن تميز أسعار النفط بعدم الاستقرار أفرز جدلا كبيرا في الأوساط النفطية و على أعلى المستويات في مراكز صنع القرار في كل دول العالم و أصبح التنبؤ بأسعار النفط يتميز بعدم الدقة و الوضوح و حتى عملية تفسير سبب ارتفاع الأسعار أو انخفاضها في الأسواق النفطية، أصبحت صعبة حتى على المحللين الاقتصاديين فقد تَمَرَّ ظواهر و أحداث يتوقع لها أن تؤثر على أسعار براميل النفط و مشتقاتها، فلا يحدث شيء على أرض الواقع، فأسعار النفط قد تتغير دون ملاحظة أسباب واضحة¹، و على العموم فقد أجمع أغلب اقتصاديي النفط و خبراء البترول و الأسواق النفطية العالمية على مجموعة من العوامل التي تؤثر في مستويات أسعار النفط الخام على المستوى العالمي و سنوجز الأهم منها فيما يلي:

1- العرض: إن الكميات المعروضة مكن النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة و مدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المنتجة أو الدول الأخرى، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية، و كميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات، و كميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطوّر العلاقات الإنتاجية فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد و زيادة في الطاقة الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط و بالتالي على الأسعار المحددة².

2- الطلب: إن التوقعات المستقبلية لتطور سوق النفط العالمية تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم حيث أن توسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأخرى، إضافة إلى عدد وسائل النقل بمختلف أنواعها في

¹ وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

² وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

العالم¹ يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط و بالتالي ترتفع أسعاره، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.

3- الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل و منه تنخفض أسعار براميل النفط² و هذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل قناة السويس و مضيق هرمز و مضيق جبل طارق و باب المندب منافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى و لا يخفي على أحد بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة على الدول المستهلكة حيث تستخدمها الدول المصدرة للنفط كسلاح مثلما تهدد بها إيران حاليا في حالة تعرّض مصالحها أو تعرضها لأي اعتداء، فستقوم بغلق مضيق هرمز الذي يعبره حوالي 17 مليون برميل يوميا من البترول المنتج في الشرق الأوسط³.

4- توفر المخزون من النفط الخام و مشتقاته لدى الدول المستهلكة و بالشكل الكافي في مختلف مناطق العالم يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات الدول المستهلكة و منه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.

5- التغيرات الموسمية: إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الصيف إلى فصل الشتاء لها تأثير قليل لأسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، و يؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 2 مليون برميل

¹ وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

² وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

³ Tobias Vanderbulcke Iran ; Oil and striât of Hormuz.

يومياً¹ في فصل الشتاء و بالتالي ترتفع الأسعار كما أن التقلبات المناخية الغير متوقعة تؤثر على الأسعار و بشكل مباشر.

6- البدائل المتاحة: إنه و كلما توفرت بدائل للطاقة النفطية كالطاقة الشمسية و غيرها كلما أدى ذلك إلى التخفيف من وطأة أسعار النفط، لهذا نجد أن الدول المتقدمة تسعى دائماً للإعلان عن اكتشافات جديدة في مجال الطاقة المتجددة حتى و إن كانت هذه الاكتشافات غير صحيحة، و هذا لتوهم الدول المنتجة للثورة النفطية بالقرب الاستغناء عن الطاقة النفطية و منه تنخفض أسعار براميل النفط.

7- التقنيات المستعملة: إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الاستخراجية منها و التحويلية تؤدي إلى تحسين نمط و أساليب العمليات النفطية بمختلف مراحلها، و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، و زيادة كفاءة استخراج النفط من الحقول و المكامن النفطية و هذا يؤدي إلى التأثير على مجمل أسعار براميل النفط².

8- السياسات المتبعة: إن الاستراتيجيات و السياسات المتبعة من طرف حكومات الدول المنتجة من جهة و حكومات الدول المستهلكة، إضافة إلى السياسات المنتهجة من طرف الشركات النفطية العالمية الكبرى، و شركات النفط العربية تلعب دوراً مهماً في تحديد أسعار براميل النفط³

9- الأوضاع الاقتصادية العالمية: يعتبر الوضع الاقتصادي و المالي العالمي من أهم المؤثرين في أسعار الثورة النفطية، فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية و يزيد الطلب على النفط و من ثم ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق الدولية و العكس صحيح ، في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي سوف تحدث أزمة مالية و يؤدي

¹ ياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص30.

² وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

³ وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

هذا إلى تراجع القطاعات الاقتصادية المختلفة، و بالتالي سينخفض الطلب العالمي على النفط و من ثم تنخفض أسعار النفط و خير مثال على هذا هو الأزمة المالية التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة عام 2008 و خلالها تراجعت أسعار النفط.

10- العوامل البيئية: تعتبر العوامل البيئية من العوامل المهمة ذات التأثير البالغ على أسعار النفط، فالتأثيرات البيئية لصناعة النفط و استخداماته على البيئة دفعت إلى إعاقه الكثير من المشاريع التي كانت ستضيف طاقات جديدة لإنتاج النفط أو بدائله و هذا ما أدى إلى بقاء أسعار النفط عالية و متصاعدة¹.

11- الحروب و الصراعات الإقليمية: إن للحروب و الصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مثلما حدث في حربي الخليج الأولى و الثانية مع الغزو الأمريكي البريطاني لأفغانستان و الهجوم الغربي على ليبيا.

المطلب الرابع: أسباب انخفاض أسعار البترول

هناك مجموع من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط و أهمّها²:

- 1- ظهور إنتاج النفط الصّخري: الذي أتاحتها تكنولوجيا التّكسير الهيدروليكي و الحفر الأفقي و قد أضاف هذا المصدر الحديد حوالي 2,4مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام ممّا ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- 2- التّغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدّرة للنفط: تعدّ OAC أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية و قد شهدت الفترة الأخيرة تغيّرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصّتها السّوقية على حساب الأسعار. فقد

¹ وليد زهت، مرجع سبق ذكره.

² عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل الجزائر، ص 02

فاجأت المنظمة الجميع باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي و هو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار و هذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة العالمية المالية 2008-2009 ، عقب انهيار أسعار النفط، حيث حققت من إنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

- 3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية :و هذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينهما . حيث تستعدّ ايران لتصدير 1,26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 ، و هو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.
- 4- تراجع الطلب العالمي و خاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها 1/3 الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول فقد شهدت الصين في آونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها و استثماراتها التي تمثل 2/3 ناتجها المحلي الإجمالي و هذا راجع أساسا الى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.
- 5- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، و خاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

هل سيستمرّ انخفاض أسعار النفط طويلا؟؟

عموما يتوقع خبراء سيناريو من " الانخفاض طويل الأجل " حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولار و في نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي¹ أنّ هذا الانخفاض سيستمرّ من الـ 6 الى 8 سنوات و هذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي و سعر النفط و التي هي علاقة عكسية

¹ Pablo druck , Nicolas E.Magud ;and Rodrigo Mariscal Collettral Damage, « Dollar Stregth and Emerging markets Growth » , IM Working Paper, July 2015.

فغالبا ما تقتن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع النفط و العكس صحيح .فالدولار الأمريكي يمرّ بدورات طويلة المدى من الارتفاع و الانخفاض.

فبعد انخفاضه خلال الفترة 2011-2002 و هي فترة طفرة أسعار النفط عاود الدولار الارتفاع مجددا منذ العام 2012 ، و تزداد الاحتمالات بأن يظلّ الدولار قويا لفترة أطول و هذا في ظلّ قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع معدّل الفائدة في الرئيسيّ في 2015-12-16 ، برع نقطة مئوية، و أن يستمرّ الرفع تدريجيا مستقبلا و بالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية و هذا التّشديد النقديّ الأمريكي ستكون لها انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث تراجعت التدفقات الرأسمالية الدّاخلية الى اقتصاديات الأسواق الصّاعدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدّي الى تفاقم آثار ضعف أسعار السّلع الأولية ، و زيادة التّكاليف التّمويل الدّولية و هو ما يعني أنّ الآفاق الخارجية للاقتصاديات النّفطية خلال الفترة 2014-2022 ليست واعدة.

خاتمة الفصل الأول:

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي انعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

و تعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص و بداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة و المصدرة للبتروال الحق في تولي زمام التصحيح السعري و إعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية، و إنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البتروال مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

و سوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط ، فتهافت أسعار البتروال بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر.



تمهيد:

يعيش العالم النقدي فترات تحوّل مهمّة مرجعها إلى الحرب الاقتصادية، تحرير الأسواق المالية أضف إلى ذلك عوامة الاقتصاد و منه فهو يعمل على معالجة الاختلالات التي تصيب اقتصادياته باتّباع سياسات معينة أهمها السياسات النقدية و المالية التي تعبر أدوات فاعلة لمعالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود و التضخم و البطالة و منه الخروج من هذه الوضعية.

لكن غالبه ما يكون لهذه السياسات نتائج عكسية على اقتصاديات هذه الدول و هذا غالباً ما يعود للنظم النقدية المتبعة ، لذا فإنّ العالم النقدي يبدأ في العمل أجل إيجاد القواعد الأساسية لنظم نقدية دولية جديدة تتجنّب النتائج السلبية من جرّاء انخفاض أسعار البترول و تداعياته على الاقتصاد العالمي بصفة عامة و على الاستقرار النقدي للدول بصفة خاصّة.

إذن نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث الأول سنتطرق من خلاله إلى اضطراب سوق النفط و أثرها على السياسة النقدية، و في المبحث الثاني سنتطرق إلى أزمة العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظلّ الصدمة النفطية الرّاهنة، أما في المبحث الثالث و الأخير سنشرح ما مدى تأثير سعر النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي كالتضخم و معدل الفائدة.

المبحث الأول: أثر اضطراب سوق النفط على السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

لقد عرفت السياسة النقدية تعاريف عدّة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخصّ الكاتب الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد، إذ قبل الحرب العالمية الأولى كان مفهوم السياسة النقدية يعتبر مجرد تقنية ضمان الاستقرار النقدي ومع ظهور نظرية جون مينار كينز* تستعمل بشكل خاص تطور مفهوم السياسة النقدية وظلّ ولازال منذ ذلك الحين يثير الكثير من النقاش وعلى ذلك أخذت التعريفات الخاصّة بهذا المفهوم عدّة اتجاهات وفقا لاتجاهات النظريّة المرّجحة في التطبيق إلا أنّ جميع التعاريف اتّفتت على أنّ السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي و خاصة ما تعلق منه بسياسة الائتمان و كذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلّق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة و بالمركز النقدي للدولة بصفة عامة و بالتالي يمكن ايجاز تعريف السياسة النقدية في التعاريف التّالية:

-تعرّف السياسة النقدية على أنّها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كلّ من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامّة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسّع والانكماش في حجم القوّة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية¹.

¹ مفكر إقتصادي، زعيم المدرسة الكينزية (1964-1983)، أهم أعماله: كتاب النقود (1913)، ألف كتاب الإصلاح النقدي (1923)، كتاب النظرية العامة للتوظيف و النقود و الفائدة سنة 1936.

بلعيز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص112.

- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.¹

- السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو الدّاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية و ذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضّغط على الأرصدة النقدية للدولة و يتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين و التنظيمات و الإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات و مرونة أداء الجهاز الإنتاجي و كذلك المحافظة على المدخّرات المحلية و موارد الدولة من العملات الأجنبية.²

- عرّفت السياسة النقدية بأنّها العمل الذي يُستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- في حين هناك من فضّل عدم تعريفها باعتبارها فناً صعباً بحيث أنّ تعريف وإدارة السياسة النقدية في عالم يتميز بعالمية الاقتصاد وشمولية الأسواق والتطوّر السريع في المبتكرات المالية هو فنّ صعب بالإضافة إلى أنّ الوقائع الفعلية للسياسة النقدية هي التي تثير الجدل والنقاش ذلك أنّ الأدوات

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك، عمان، دار و مكتبة حامد للنشر، 1999، ص 207.

² أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص، 39.

المستعملة في تنفيذ هذه السياسة أصبحت قليلة في محيط مالي يتسم بالتححرر من القيود التنظيمية و التغير السريع و حتى بالنسبة للأدوات المتبقية أصبحت فاعليتها أقل تأكيداً.¹

هناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه "اينزينغ" و هو أنّ السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بغض النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي.²

لذا فإنّ أيّ تعريف شامل و كاف للسياسة النقدية لابدّ أن يضمّ مجموعة من العناصر الهامة و هي:

- الإجراءات و الأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.

- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية و بالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية و غير المصرفية.

- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية:

بأنّها مجموعة الإجراءات و التدابير و التشريعات و الأحكام و التعليمات و القوانين و الأوامر التي تتخذها السلطة النقدية و الحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالتقصان بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع و التحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي و الخارجي لمحاولة الحفاظ على ثبات نسبي لمستوى الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في مدة زمنية معيّنة.

¹ André Icard : les ffets de la politique monétaire dans un environnement financière en mutatiom, 1992, banque de France, P27.

² einzing , Monetary PolicyM : Means ands, Penguin books harnonsd worth Midlesex, 1964 ,P50

و لهذا فإنّ السّياسة التّقديّة متعلّقة بالتّقد نفسه و الجهاز التّقدي ككلّ خاصّة الجهاز المصرفي و سياسة الائتمان أيّ كلّ ما يتعلّق بسيولة الجهاز المصرفي و غير الجهاز المصرفي بتنظيم عمليات الإصدار و الرّقابة على الائتمان.

المطلب الثاني: استراتيجية و أهداف السّياسة التّقديّة

الفرع الأوّل: استراتيجية السّياسة التّقديّة

يتمتع البنك المركزي استراتيجية من أجل بلوغ أهداف السّياسة التّقديّة فهو يتبنى استراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السّياسة التّقديّة ثمّ الهدف الأوّل فالوسيط الى التّهائي و لكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متّصلة ببعضها البعض حتّى الوصول الى الهدف التّهائي المنشود و الّا اعتبرت الاستراتيجية غير كاملة و سنعرّض في هذا المطلب الى الاستراتيجيات غير الكاملة في الفرع الأوّل ثمّ الاستراتيجيات الكاملة في الفرع الثاني.

1- الاستراتيجيات السّابقة للسّياسة التّقديّة:

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة مند نشأته، فالاستراتيجيات الكاملة هي التي تحتوي أهداف أولية و وسيطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول الى الأهداف التّهائية كما يمكن رقبته و تصحيح انحرافاتهما و التّنبؤ عليها بالمؤشرات و هذا ما يميّزها عن الاستراتيجية غير الكاملة و لم تعرف الاستراتيجية الكاملة الّا في الستينات من القرن العشرين و قد استخدم البنك المركزي عدّة استراتيجيات غير كاملة و هي¹:

¹ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، الرياض، دار المزيخ للنشر، 1984، ص300.

-نظرية القرض التجاري:

تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي و هي نظرية القرض التجاري و هو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسددها نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل و تكون متناسبة مع حاجات التجار و تشمل فقط الأوراق التجارية كالكيميالة و فتح الاعتمادات و السندات و ذلك حتى تتحوّل السلع النهائية الى نقود بعد بيعها الى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض و فوائده و خلال فترة الكساد العظيم تبين بوضوح أنّ هناك استراتيجية غير كاملة و غياب واضح لأهدافها.

-مبدأ الاحتياطات الحرة:¹

تمّ استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينات و بداية الستينات و لكنّه لم يؤدّي دوره كما ينبغي لأنّه لم يتمتع بمواصفات لم تؤهله لأن يكون مؤشراً هاماً من بينها:

- لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأول لأنّ العلاقة بينها و بين الأفراد أكبر من العلاقة بينها و بين البنك المركزي بمعنى أنّ البنك المركزي لم يستطع عليها كليّة، حيث يعاني هذا المبدأ من عدّة تأثيرات تجعله عديم الفعالية منها: المعلومات الاحتياطية الحرة غير سليمة نتيجة لتغيّرات تسويق الأسهم و العملة المتداول و عوامل أخرى، كما أنّ مبدأ الاحتياطات الحرة بعيدة نسبياً عن أهداف السياسة النقدية النهائية²، و بالتالي فإنّ هذا المبدأ تعرّض لعدّة انتقادات من قبل الاقتصاديين و عليه لا يمكن بناء على استراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

¹ مبحث صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، القاهرة، دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 257.

² الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة واقتراضاتها من البنك المركزي

-أسعار الفائدة:

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر و كان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينات و الستينات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع أو الانخفاض و في الواقع أنّ أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر للسياسة النقدية من عدة نواحي و هي:

-تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية و بالطلب و عرض الائتمان و بالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

-تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة و قياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية و لا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة و ذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات، فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقية المتوقع يتلاءم مع الطلب و لا نعرف الصلة بينه و بين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية.¹

-الارتباط بين تغيرات الأسعار و أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة كما نلاحظ أيضا أنّ أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار و أنّ أسعار الفائدة المرتفعة تقيّد الاستثمار.

2- استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة:

إنّ ظهور بؤادر التضخم في الدول الكبرى، بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم و مكافحته تأخذ أهميتها القصوى في استراتيجية السياسة النقدية خاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود و مستوى النشاط الاقتصادي.

¹ يوسف كمال محمد، السياسة النقدية المصرفية الاسلامية، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص28.

كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة و محاولة تصحيح و ضبط الفروقات بين التقديرات و الواقع و اتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في اجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية و بالتحكيم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدّل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك¹. و يقوم الاقتصاديون بتقدير نموّ التّقد المطلوب للوصول الى الهدف المشروط من قبل السّلطات التّقدية كما يقدّرون سعر الفائدة على الأرصدة التّقدية لدى البنوك الذي يكون مناسباً مع معدّل نموّ عرض التّقد الذي وضع كهدف وسيط لأنّ انخفاض معدّل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجّعاً لزيادة افتراضات البنوك كما أنّ ارتفاعه يؤدي الى انخفاض تلك الافتراضات و لذلك فإنّ ضبط معدّل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الاحتياطي و بالتالي عرض النقود في زيادة الإستراتيجية أيضاً لم تكن ناجحة بالكامل.

و لكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها و لم تلق نجاحاً كبيراً و تعرّضت لانتقادات عديدة لكون البنوك المركزية لم تتحكّم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود و لذلك تمّ تطعيمها بإجراءات جديدة منها²: توسيع المجال الذي يسمح فيه لمعدّل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه و استخدام مجموعة احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمّيّة النقود و لذلك فقد تمّ التّركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموعة الاحتياطات.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص121.

² باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سابق، ص317.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

إنّ إعداد إستراتيجية متكاملة تحدّد الأهداف و الأدوات يعدّ أمراً ضروريا لبناء سياسة نقدية فعّالة لتحقيق الأهداف المرجوة و حتى تكون الإستراتيجية النقدية متكاملة لا بدّ من احتوائها على:

*أهداف أولية.

*أهداف وسطية.

*أهداف نهائية.

1-**الأهداف الأولية:** بسبب عدم قدرة البنك المركزي التّأثر على الأهداف النهائية بشكل مباشر لا بدّ من استخدام أهداف أولية تتمثل في معدّلات نموّ كلّ من الأساس النقدي و معدّلات الفائدة قصيرة الأجل و سعر الصّرف.¹

2-**الأهداف الوسيطة:** تتمثل في التّأثير على معدّلات الفائدة طويلة الأجل و عرض التّقد فمن خلال التّحكّم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية و من تمّ بلوغ التّأثير المرغوب و بما يتوافق و متطلّبات الوضع الاقتصادي.

3-**الأهداف النهائية:** تتمثل في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي و المساهمة في تحقيق معدّلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الاقتصادية كما تهدف السياسة النقدية الى استقرار قيمة العملة و تحقيق العدالة في توزيع الدّخول و هذه الأهداف الاقتصادية هي أهداف مشتركة لكلّ مكّونات السياسة الاقتصادية ممّا يقتضي وجوب تحقيق انسجام كامل بين السياسة النقدية و السياسات الأخرى كالسياسة المالية و التجارية ذلك أنّ عدم الانسجام و التعاون بين هذه السياسات من شأنه أن يعرقل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

¹المجلّة العراقية للعلوم الاقتصادية، السّنة العاشرة، العدد33، 2012

و لإيضاح أهمية وجود أهداف أولية و وسيطية افترض أنّ البنك المركزي يهدف الى تحقيق معدّل نموّ للتّاتج يصل الى حوالي 5% خلال عام و لتحقيق ذلك الهدف يمكن زيادة عرض النّقْد(هدف وسيط) بما مقداره 4% مثلاً.

و زيادة عرض النّقْد يمكن تحقيقها عن طريق معدّل نمو الأساس النّقدي (هدف أولي) بما يقارب 3.5% مثلاً لذلك يتمّ عادة تنفيذ السياسة النقدية بالتسلسل التالي:

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية

1* مفهوم التنمية : هي زيادة الدّخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزّمن بمعدّلات تسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدّخل و تعمل أيضا على تضيق أو سدّ فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع و المجتمعات الأخرى الأكثر تقدّما.¹

و هذا يعني أن التنمية الاقتصادية بأبعادها تعني باختصار التّطور الشّامل للمجتمع في أجل قصير بكلّ ما يعنيه من²:

*زيادة العناصر الانتاجية المستخدمة في النّشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل العاطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكميات المتاحة من العناصر النادرة.

*زيادة الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج المستخدمة في النّشاط الاقتصادي عن طريق اعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

¹ عبد الرّحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام، 1981، ص5.

² عصام حوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق 2002، ص2011، ص211-216

*اعطاء أهمية كبرى لرأس المال الفكري الى جانب عنصر رأس المال المادي حيث أنّ الاهتمام و إعادة الاعتبار لرأس المال الفكري أصبح دعامة أساسية لتطور المؤسسة الاقتصادية¹.

2- تطوير السوق النقدي كآلية للسياسة النقدية و السوق المالي:

لكي تؤدي السياسة النقدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لا بدّ من وجود السوق المالي و السوق النقدي و العمل على تطويرهما بأساليب فعّالة حتّى لا تتسرّب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن الفوائد المغرية و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الحصول على السيولة في الوقت الذي يريد و العمل على تجنّب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية. تعتبر الدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية و المالية مؤهلة لأنها تسهّل عمل السياسة النقدية و يتعلق الأمر هنا خاصة بالدول المتقدّمة أما في الدول النامية فإنها ملزمة بتحقيق بعض الجوانب منها²:

1* ربط الاصدارات بسياسة الدين العام و عجز الخزينة العمومية.

2* تهيئة الجوّ المناسب للاستثمار في الأوراق المالية.

3* العمل على تنمية المؤسسات المالية و المصرفية التي ترفع مستوى الادّخار و الاستثمار معا.

4* الحفاظ على حسن أداء السوق النقدي و المالي و رفع كفاءتهما من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليهما.

¹ Beatrice qizilfalh , capabilities , well being and humain developement A survey, 1993, P143-162.

² صالح مفتاح، التّقود و السياسة النقديّة، ص 196

5* توفير المعلومات و البيانات و البحوث و الدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال و الطلب عليها مما يخفف العوائد الموجودة بين المدّخرين و المستثمرين.

6* ان أسواق الأوراق المالية ليست بديلا عن التمويل مصرفي و لكنّها متممة له و لن تكون مبيعات الأسهم جديدة هي المورد الوحيد للاستثمار و زيادة التنمية مع القروض المصرفية بحيث يشكّلان معا موردا مناسباً لتمويل الاستثمارات.

و يمكن التطرّق في هذا المطلب الى السّوق النقدي و آلية التّدخل فيه¹، و كآلية لتفعيل السياسة النقديّة.

1- مفهوم السّوق النقدي: هو السّوق الذي تستطيع أن تتبادل فيه المؤسسات المالية و بعض الأجهزة العامّة، السيولة بالحسابات الجارية لدى البنك المركزي مقابل أوراق مالية بعد أن تحدّد معدّلات الفائدة باختيار الطّرفين و بفضل السّوق النقدي يحوّل البنك المركزي الفائض لدى بعض الوسطاء الماليين الى وسطاء آخرين تظهر حساباتهم عجزاً في هذا البنك، هذا السّوق يوضع تحت رقابة البنك المركزي الذي يقوم من خلال تدخلاته بإدارة معدّلات الفوائد و يساهم بإعادة التمويل بواسطة السيولة التي توفرها البنوك ذات الحسابات الجارية الدائنة. و السوق النقديّة يعبر عن المكان الذي تتقاطع فيه عمليات العرض مع عمليات الطلب.

2- نوعية المتعاملين: قد تختلف نوعية المتعاملين بين بلد و آخر لكن من حيث المبدأ تمنع من التعامل في هذا السوق، المشروعات الصناعية و التجارية إضافة الى الأفراد فالدّخول الى هذا السّوق هو محصور على البنك المركزي و الخزينة العمومية بالإضافة الى البنوك و سائر المؤسسات

¹ خالد أمين عبد الله، ادارة العمليات المصرفية المحليّة والدّولية، دار النشر عمان، 2006، ص 343.

الإقراض العمومية أو المشتركة بين القطاعين العام و الخاص و هم وكلاء الصّيرفة و شركات الاستثمار بالأوراق المالية و شركات التأمين.

إذا السوق النقدي هو سوق مقفل لا يتمتع بالمشاركة فيه سوى الأجهزة المحددة من قبل السلطات النقدية المختصة.

و المتعاملون في هذه السوق تسجّل أرصدهم الفائضة في البنك المركزي ة تكون عارضة لها و بالمقابل تكون طالبة عندما تسجّل أرصدهم عجزاً¹. و يمكن لمؤسسات إعادة الخصم التي تلعب غالباً دور الوسيط لمؤسسة الإصدار في عملياتها ضمن إطار السوق النقدي الى أنّ هذه المؤسسات وسط ينحصر دورها في التقريب بين عرض و طلب السيولة التّقدية دون أن تكون طرفاً مقابلاً في هذه العمليات على الإطلاق. يمكن أن تتمّ صفقات عرض و طلب التّقود في السوق التّقدي عبر الهاتف "التلكس و الفاكس و الأنترنت" أما يمكن أن تعقد العملية مادياً بكافة قيودها المطلوبة أما أشكال الصفقات و أدوات التّبادل في السوق النقدي فهي عادة تكون عادة قصيرة الأجل و الصفقات قد تأخذ الأشكال المختلفة.

- الشراء و البيع المباشر.

- قروض مضمونة على شكل مبيعات مؤقتة أساساً ليوم واحد و قد تكون أيضاً لأسبوع و قد تكون لشهر أو حتى نصف سنة و هذه القروض تكون مضمونة بأوراق مالية و مقابل عمولات مشابهة لسعر الفائدة.

- عمليات لأجل قد تكون لشهر، 3 أشهر، نصف سنة، و احتمالاً لسنة أو سنتين.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة.

إنّ البنك المركزي يقبل عادةً تدخّله في السوق النقدي أوراقا مالية محدّدة و هي عادة الأوراق الجائزة للاستخدام في اطار سياسة إعادة الخصم و تتمثل هذه الأوراق في:

- الأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام التي تكون بشكل أساسي من سندات الخزينة في الحسابات الجارية المصدّرة سابقا أثناء المناقصات التي تجربها الخزينة.

- الأوراق المالية الممثلة لسلف قابلة للتبادل (شهادات إيداع، سندات خزينة قابلة للتداول، سندات المؤسسات المالية المتخصصة، سندات الشركات المالية).

دور السوق بالنسبة لمختلف الوكلاء المتعاملين فيه:

ذكرنا سابقا أن السوق النقدي يحتوي على ثلاث فئات رئيسية¹ و هي البنك المركزي، الخزينة العامة، البنوك الأخرى و يتمثل هذا الدور فيما يلي:

1-العلاقة بين البنوك و السوق النقدي:

تقوم العلاقة بين البنوك و باقي الأجهزة الأخرى و باقي الأجهزة الأخرى المشاركة التي تمتلك للسيولة غير المستخدمة مؤقتا بوضع تلك السيولة تحت تصرف البنوك و الأجهزة الأخرى المشابهة التي يتوجب عليها تغطية عجزها المؤقت، أي العمليات التي تتم في السوق النقدي تسمح فعليا بتخصيص أو جذب رؤوس الأموال لأجال قصيرة جدًا (يوم واحد) مما يسمح بتحقيق لتسوية يومية بين الموارد و الاستخدامات في السوق النقدي و يضمن توفير السيولة المصرفية.

¹ مصطفى رشديجة، الاقتصاد النقدي والمصري، الدار الجامعية، 1985، ص284.

2-العلاقة بين الخزينة العامة والسوق النقدي:

لكي تواجه حاجة صندوقها بالأرصدة النقدية تلجأ الخزينة الى الوضع بالمناقصة لدى البنوك لسندات الخزينة بالحسابات الجارية، هذه السندات كباقي الأوراق المالية يمكن أن تكون موضع تحريك في السوق النقدي.

3-العلاقة بين البنك المركزي و السوق النقدي:

وضعية البنك المركزي المسيطرة تسمح له بأن يجعل من عملياته في السوق النقدي أداة هامة للسياسة النقدية و ذلك من خلال الأثرين التاليين وهما: الأثر الكمي، و الأثر السعري.

-الأثر الكمي: أي أن البنك المركزي يؤثر في السيولة النقدية فيما اذا كان بائعا أو مشتريا، فعند البيع يقوم بتقليص حجم السيولة النقدية و العكس عند شراء الأوراق المالية فإنه يقوم بذلك بتحريك و زيادة السيولة النقدية التي تسمح للبنوك بمواجهة التسريبات النقدية.

-الأثر السعري: و ذلك بتدخله في السوق النقدي كعارض للأوراق المالية و مرة أخرى طالبا لها، فعندما يبيع الأوراق المالية فإنّ سعر الفائدة في السوق النقدي يميل الى ارتفاع و العكس في حالة شرائه و بالتالي فتغيّرات معدلات الفائدة في السوق النقدي ياثّر حتما على ألفة الإستدانة التي تقع على عاتق كافة الوكلاء الاقتصاديين.

4-التدخلات غير المباشرة للبنك المركزي في السوق النقدي خارج إطار سياسة إعادة الخصم:

إنّ البنك المركزي يتدخل في السوق النقدي من خلال سياسة إعادة الخصم، لكنه يمكن أن يتدخل أيضا من خلال استعماله لمعدلات الفائدة عبر ثلاثة أنماط مختلفة:

***طلبات العروض:** عندما يرى البنك المركزي أنّ هذه الطلبات ذات فائدة يطلب من مؤسسات الإقراض تحديد حاجاتها من السيولة النقدية الذي ترغب بإقراضه منه إضافة الى تحديد معدّل الفائدة الذي هي على استعداد لدفعه من أجل هذه الغاية بعد تجميع الإجابات على طلبات العروض وتبعاً للحاجات المقدرة يقوم البنك المركزي بتحديد معدّل الفائدة الذي يريد على أساسه تلبية حاجات البنوك للسيولة آلياً وجزئياً وقد يكون هذا المعدل تصاعدياً حسب طلبات العروض من المستفيدين منه و في الأخير يُقابل القروض الممنوحة تسليم أوراق مالية اجمالية من قبل المؤسسة المستفيدة.

***القروض المضمونة بسندات تتراوح مدّتها بين 5 و10 أيام:** وفي الغالب تكون هذه المدّة 7أيام، هي عبارة عن عمليات تحصّل بواسطتها مؤسسة اقراض من مؤسسة إقراض أخرى على سلفة صندوق، هذه السلفة تكون مُقابل ضمان بأوراق مالية صادرة عن القطاعين العام والخاص، فالأوراق المالية الصادرة عن القطاع العام هي سندات الخزينة التي بحوزة البنوك توضع في حساب جار لدى البنك المركزي، أمّا القروض مقابل ضمان بسندات صادرة عن القطاع الخاص فهي لا تستدعي في الغالب تسليم الأوراق المالية أو السندات المذكورة، بل يتوجّب تدوينها فقط باسم المقرض في محفظة سندات المقرض مع تحديد الأوراق المالية أو السندات الموضوعة كضمان و تكون القروض مضمونة لفترة تتراوح بين 5 و10 أيام هي قابلة للاستدانة يوميا في حين أنّ طلبات العروض ليست منتظمة و معدّلات الفائدة في الحالة الأولى هي أعلى من الحالة الثانية و الفرق الأساسي بين طلبات العروض و القروض بضمان يتمثل في توزيع المبادرة، ففي حين أنّه في حالة القروض بضمان لفترة تتراوح ما بين 5 و10أيام يكون وضع العمليات حيّز التنفيذ و تحديد مبالغها مرتبطا بإدارة المؤسسات المفترضة أما في حالة طلبات العروض يقوم البنك المركزي وحده باستخدام هذا الاجراء بالضافة الى تحديد فترة و مبلغ العملية.

*التدخلات المباشرة ما بين البنوك: تستطيع التدخل في هذا السوق:

-مؤسسات الإقراض كالمصارف التجارية و المصارف المتخصصة و صناديق الادخار و الشركات المالية و المؤسسات المالية المتخصصة و سائر المؤسسات المشابهة الأخرى.

-الخزينة العامة و البنك المركزي.

-بيوت الأوراق المالية.

أما الصفقات التي تجري في هذا السوق فقد تأخذ أشكالا متعددة:¹

-تحويلات بسيطة لرؤوس الأموال دون وضع أوراق مالية في المقابل عمليات على بياض.

-بيع السندات مع استردادها خلال فترة تحدّد عند انجاز العملية و بسعر يتفق عليه مسبقا بين الطرفين.

المطلب الثالث: تطوّر العرض النقدي و العوامل المؤثرة فيه

يعدّ الاستقرار النقدي من أهم الأهداف المحققة للاستقرار الاقتصادي و تتولّى السلطات النقدية تحقيق ذلك من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة و تثبيتها عن مستويات توازنية و يرى معظم الاقتصاديون أنّ تحقيق الاستقرار في البلدان النامية يتمّ من خلال ضبط حجم الطلب الفعلي و التحكم في كمية النقود المتداولة، باعتبارهما ظاهرتان تتسمّ بهما اقتصاديات هذه البلدان² و لذلك فإنّ السياسات النقدية التي تستهدف التأثير على عرض النقد و التحكم فيه

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص59.

² غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص123.

بالقدر الذي يتناسب مع معدّل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي تعتبر السياسات الأكثر ملاءمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

و سنتناول في هذا المطلب تطوّر العرض النقدي و العوامل المؤثرة عليه خلال الفترة "1990-2004" للتعرف على دور النقود و معدّل نموّها في الاقتصاد.

1- العرض النقدي: يتّسع مفهوم العرض النقدي ليشمل عدّة عناصر أبرزها:

أ- التّقد: و هو ذلك التّوع الذي يتمتع بسيولة عالية كالنقود الورقية و المعدنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا اليها ودائع الأفراد الجارية فهذه الأنواع تتمتع بدرجة سيولة كاملة 100% حيث يمكن استخدامها في تسوية المدفوعات في الحال.

2- شبه التّقد: و تشمل كافة أنواع الودائع الخاصة و الحكومية الادخارية و الآجلة و قد ثار جدل حول سيولة هذا النوع حيث يرى البعض أنّ الودائع الآجلة و الادخارية و ودائع التّوفير يمكن اعتبارها مثل النقود تماما حيث يمكن السّحب من ودائع التّوفير و الودائع الادخارية و تحويلها الى نقود قانونية بسرعة الى الطّلب كما يمكن تحويل الودائع الآجلة الى ودائع جارية عند الطّلب مقابل خسارة الفوائد المستحقة² و هناك من يخالف هذا الرأي كالأستاذ "نيولن" الذي يرى بأن التفرقة بين النقود و أشباه التّقد يجب أن يستند الى وظيفة كلّ نوع، فالنقود تستخدم أساسا لتأدية وظيفة التبادل ، بينما أشباه النقود تؤدي وظيفة مخزن للقيمة و يرى نيولن أنه بالإمكان استخدام الودائع الآجلة كجزء من كمية النقود لأنّ تحويلها الى ودائع لا يؤثر على

¹ عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصادية الكلية، در التّهضة العربية القاهرة، 1977، ص252.

² Chandra. D Imcone velocity of money in various sectors of economy, indian of economics vol 25.no, 275, 1998, P443.

مقدرة البنوك على خلق الائتمان نظرا الى عدم التمييز بين أنواع الودائع المختلفة عند احتساب الاحتياطي أو نسبة السيولة في النظام المصرفي البريطاني.

3- العرض النقدي: و يشمل النقد و شبه النقد.

2-العوامل المؤثرة على عرض النقود.

- تتمثل العوامل المؤثرة في عرض النقود فيما يلي:

1-صافي الأموال الأجنبية.

2-صافي الائتمان المحلي.

3-صافي بنود الموازنة (أخرى).

و لمعرفة أيّ عامل من العوامل مارس تأثيرا سلبيا أو إيجابيا على حجم و تطوّر العرض النقدي خلال 1990-2004 سنتناول هذه العوامل فيما يلي بشيء من التحليل:

1-صافي الأصول الأجنبية: تميل التزامات لدى البنك المركزي و البنوك المركزية و البنوك

التجارية و التي يمارس زيادتها أثرا توسّعا على العرض النقدي و يمثل نقصانها أثرا

انكماشيا و هناك علاقة تربط بين العرض النقدي و العوامل المؤثرة عليه و تتمثل هذه

العلاقة فيما يلي:¹

$$D MS = D DC + D NFA \quad \dots 1$$

$$D DC = D MS + D NFA \quad \dots 2$$

حيث أن : $D MS$ التغير في العرض النقدي.

$D DC$ التغير في الائتمان المحلي.

$D NFA$ التغير في صافي الأصول الأجنبية.

و يتضح من المعادلة أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة طردية مع الائتمان المحلي و صافي الأصول الأجنبية أما الائتمان المحلي فيرتبط بعلاقة عكسية مع صافي الأصول الأجنبية و بذلك تتوقف التغيرات في صافي الأصول الأجنبية على الآتي¹.

أ- مدى الاختلال في العلاقة بين الائتمان المحلي و الطلب على النقود حيث برامج التثبيت الاقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي تركز على تقليص الائتمان المحلي و تحديد الائتمان الحكومي باعتباره ذا أثر قوي على العرض النقدي و توازن ميزان المدفوعات.

ب- رصيد المعاملات الرأسمالية بميزان المدفوعات ترتبط بعلاقة طردية مع صافي الأصول الأجنبية و يتوقف رصيد المعاملات بدوره على التمويل الخارجي و التمويلات الرأسمالية الرسمية.

المبحث الثاني: أزمة العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة

المطلب الأول: خيارات نظم سعر الصرف الاقتصادي النفطي.

تشير أدبيات الاقتصاد النقدي الدولي الى أن البلدان تكون مضطرة لأن تختار نظاما نقديا واحدا من ثلاث أنظمة نقدية ممكنة لتحديد سعر صرف عملاتها و هي²:

1- الخيار الأول: اما أن تختار تثبيت قيمة عملتها اتجاه عملة بلد قوي كالدولار الأمريكي و بهذا يكون سعر الصرف غير قابل للتعديل و من مزايا هذا النظام هو الوصول الى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية الا أن ما يؤخذ عليه هو خسارة البنك المركزي لاستقلالية سياسته النقدية، لأنه لا يملك سعر صرف قابل للتعديل عندما يحتاج الاقتصاد لذلك، كما أن معدلات الفائدة المحلية ترتبط آليا بتلك الفائدة في بلد عملة التثبيت و لا يمكن أن تحيد عنها حتى

¹ خليفة محمد المهدي، تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد في مصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، 1996.

² مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 42-43.

يستمر نجاح عملة الرّبط و لا يتعرّض للضغوط نتيجة تدفقات الرّأس المال و من أمثلة البلدان التي تعتمد هذا النّظام: دول الخليج العربي كالسعودية و قطر و سلطنة عمّان.

2- الخيار الثاني: اما أن تترك قيمة العملة تتقلب كما تشاء حيث يتمدد سعر الصّرف بكلّ حرّية وفقا لقوى العرض و الطلب في سوق الصّرف الأجنبي و لا يتدخل البنك المركزي اطلاقا للتأثير عليه. و من مزايا التعويم هو أن قيمة العملة تنخفض تلقائيا عندما يحتاج الاقتصاد لذلك. أمّا مساوئه فتظهر نتيجة التقلبات الحادّة في سعر الصّرف و التي يمكن أن تحدث تأثيرا خطيرا على الميزانيات العمومية للبلدان و على معدّلات التّضخم (المستورد) النمو فيها. و من أمثلة هذه الدّول نجد: و. م. أ.

3- الخيار الثالث: اما أن تختار نظاما وسيطا بين النظامين السابقين أي تثبيت قيمة العملة مقابل أخرى أو سلّة عملات مع الاحتفاظ بحقّ تعديل هذه القيمة. و يكون هذا التعديل من خلال أداتين يستخدمهما البنك المركزي و هما: تغيير معدّل الفائدة الرئيسي أو بالتدخل في سوق الصرف باستخدام حيازته من النقد الأجنبي لتصحيح قيمة العملة نحو الأعلى أو الأسفل اما في نطاق ضيق (+1%) أو في نطاق واسع (+30%) و يعتمد ذلك على تباين معدّلات تضخم عبر البلدان و من مزايا هذا النظام أنه يجمع بين فوائد النّظامين السابقين (الثبات و التعويم) و بالمقابل ما يأخذ عليه هو عرضته لهجمات المضاربين¹، الى حدّ أنّ بلدانا كتييلاندا خلال أزمة جنوب شرق آسيا (1997-1998) استنفذت احتياطاتها الدّولية من التّقد الأجنبي في الدّفاع عن قيمة عملتها الباهتة و اضطرت الى تخفيضها و يتطلب نجاح استمرار هذا النظام توافر البلد على احتياطات كافية من النقد الأجنبي و وضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال وبما لاحظته خيارات نظم الصرف في الاقتصاديات المصدرة للنفط، نجد أنّها تتراوح في مجملها من بين خيارين اثنين و هما الربط الصارم أو التعويم الموجه، في حين أن هناك خوف من التعويم الحرّ و نفور منه

¹ المضاربة Speculation على العملة هي الاقبال الشديد على بيعها

للمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها. و الجدول الموالي يوضح ترتيبات سعر الصّرف في بعض البلدان المصدّرة للنفط

الجدول رقم 2-1 : أنظمة سعر الصرف في بعض البلدان المصدرة

نظام سعر الصرف	البلد
التعويم الموجه	الجزائر
الربط الثابت إلى الدولار الأمريكي	المملكة العربية السعودية
التعويم الموجه	روسيا
الربط الثابت إلى الدولار الأمريكي	الإمارات العربية المتحدة
الربط الثابت إلى الدولار الأمريكي	فنزويلا
الربط إلى سلة من العملات	الكويت
الربط الثابت إلى سلة حقوق السحب الخاصة	ليبيا
الربط الثابت إلى الدولار الأمريكي	قطر

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة

المطلب الثاني: أداء عملات البلدان المصدّرة للنفط في ظلّ الصّدمة النفطية المعاكسة

بعد الطّفرة التي عرفتها أسعار التّفط مند مطلع الألفية الثانية و استمرت لأكثر من عقد من الزمان، انحارت الأسعار بصورة حادّة و مفاجئة مند منتصف 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل الى حدود 30 دولار مطلع 2016 ولقد كان لهته الصدمة المعاكسة تداعيات وخيمة على اقتصاديات البلدان المصدّرة للنفط بما فيها عمالاتها الوطنية و سنحاول فيما يلي سنستعرض أداء 4 عملات نفطية و هي: الدينار الجزائري، البوليفار الفنزويلي، الرّوبل الرّوسي، الرّيال السّعودي.

1- الدينار الجزائري: بعد استقلالها عام 1962 طبّقت الجزائر نظام الرّبط الثابت للدينار الى عملة واحدة (الفرنك الفرنسي) ثمّ تحوّلت مند عام 1974 الى الرّبط الثابت بسلة من العملات لكنّها تخلت عن هذا الرّبط مند أكتوبر 1994، و تحوّلت نحو التعويم الموجه للدينار مع إبقاء الضوابط على حركة رؤوس

الأموال و قد شيدّ سعر صرف الدينار مند مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عمليتي الدولار و الأورو، بين انخفاض تارة و تحسس الطّيف تارة أخرى، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض و لكن بنسب ضعيفة.

2-البوليفاز الفنزويلي:

تعتبر الفنزويلا دولة نفطية و عضوا مهما في منظمة الدول المصدّرة للنفط OPEC و قد طبقت نظام الربط الثابت لعمليتها البوليفاز الى الدولار على امتداد عدّة سنوات، و لكن بتاريخ 10-02-2015، قامت بتغيير نظام صرفها بإدخال بعض المرونة عليه و التحوّل نحو التّعويم بما يسمح لسعر الصّرف البوليفاز بأن يتحدد بحرية وفقا لقوى العرض و الطلب. لكن المفاجأة الكبرى حصلت يوم الأربعاء 18-02-2016، فاعلان الرئيس الفنزويلي خفضا لقينة العملة الوطنية و زيادة في أسعار الوقود في مسعى الاحتواء تداعيات أزمة انهيار أسعار البترول و مواجهة الركوض الحادّ و ارتفاع معدّل التضخم الذي تجاوز 100% بموجب هذا التخفيض البالغ 37% انتقل سعر الصرف الرسمي من 6,3% بوليفاز لكل دولار الى 10 بوليفاز أمّا في السوق السوداء فيبادل الدولار الأمريكي ب 190 بوليفاز و هو مستوى قياس و بعيد جدّا عن السّعر الرسمي¹.

3-الرّوبل الروسي:

يعتبر النفط و الغاز السلعة الرئيسيّة التي تصدّرها روسيا أما نظام الصّرف المطبّق في هذا البلد فهو التّعويم المّوجه و هذا مند 1998 و قد شهدت العملة الروسية في السنوات الأخيرة انخفاضات كبيرة في قيمتها فقبل الصّدمة النفطية لعام 2014، كان سعر صرف الرّوبل مستقرا نسبيا و يتراوح مند 2009 ما بين 28 و 35 روبل للدولار لكنّه انخفض في جانفي 2016 الى ما مقداره 76 روبل للدولار².

و يعود سبب هذا الانخفاض الكبير الى تقليص البنك المركزي الروسي لتدخلاته في سوق الصّرف للحفاظ على استقرار سعر صرف الرّوبل و هذا في ظلّ تراجع احتياطي البلد من النقد الأجنبي

¹ Corina Pons, Brian ellsuorth , le venezuela assouplit son régime de change.

² http://Fr.rbth.com/en_bref2016.

بفعل تضافر مجموعة من العوامل: كأزمة انهيار سعر النفط و كذا العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب تدخلها في الشأن الأكراني و كذا سحب الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأتها أثناء الأزمة المالية العالمية و هذا بخفض برامج التسيير الكمي و رفع معدّل الفائدة ما أدى لتراجع التدفقات الرأسمالية الداخلة لروسيا¹.

وفي 15-12-2014 تعرّض الرّوبل لانهيار حادّ في قيمته مقابل كلّ من اليورو و الدولار بلغ 8% و هو ما دفع بالبنك المركزي الروسي في اليوم الموالي لإجراء رفع كبير في معدّل الفائدة ب650 نقطة مئوية حيث بلغ المعدّل 17% و جاء هذا الرفع كمحاولة لإنقاذ الرّوبل.

و في شهر فيفري 2016 تعمقت أزمة الرّوبل حيث عرف هبوطا حادا مع اعلان وزارة المالية نيتها تحويل 212 بليون روبل الى عملات أجنبية من السّوق المحلية بواقع 3,5 بليون روبل يوميا لضخها في صندوق الاحتياط و هذا الاجراء يعني آليا خفض تدخل البنك المركزي الروسي في سوق الصّرف لتعويم سعر صرف رغم تأكيد الحكومة الروسية عدم نيتها تعويم العملة.

4-الريال السعودي:

يتّسم الاقتصاد السعودي بخاصيتين أساسيتين هما اعتماده على النفط و الرّبط الثابت لسعر الصّرف بالدولار الأمريكي. فبالنسبة لنظام الصرف و قد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي في أواخر السبعينيات من القرن الماضي بربط الريال بسلة "حقوق السحب الخاصة" و ادارته ضمن هامش محدود 7,25% مقابل الدولار، إلا أنّ هذا الخيار لم يكن مشجّعا حيث حصلت مضاربات متكرّرة و عدم الاستقرار في سعر الصّرف و أصبحت سياسة الصّرف رهينة للتحرّكات اليومية للدولار الأمريكي مقابل وحدات حقوق السحب الخاص.

¹ محمد الجاسر، أثر الدورات الاقتصادية على السياسيين المالية والنقدية، ص7.

و تبعاً لذلك قرّرت المملكة التّخلي عن الربط بسلّة عملات و التحوّل بعملات مند عام 1986 لربط الريّال بالدولار الأمريكي بما يعادل 3,75 ريال للدولار و نظراً لتطبيق نظام الربط الثابت للريّال بالدولار و الانفتاح النسبي للحساب الرأسمالي، تقوم مؤسسة النقد العربي السّعودي بتحريك أسعار الفائدة الأساسية بحيث تكون قريبة من سعر الفائدة عن أموال الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمنع حدوث ضغوط على أي من جانبي ربط الريّال¹، فعلى سبيل المثال و نتيجة للزيادة التي حصلت مؤخراً في أسعار الفائدة الأمريكية برفع معدّل الفائدة الرئيسي في 16-12-2015، برع نقطة مئوية فقد قرّرت مؤسسة النقد العربي السّعودي رفع معدّل الفائدة الأساسي بنسبة ماثلة.

و عموماً فقد التزمت السّلطات السّعودية بالمحافظة على سياسة ربط سعر العملة عند 3,75 ريال للدولار و التي لم تعد عنها خلال ثلاثة عقود رغم تعرّض الريّال لضغوط بيع حادة في أكثر من مناسبة مثل تلك التي حصلت في عامي 1993-1998 بسبب انخفاض أسعار النّفط و الأزمة المالية الآسيوية²، و في ضوء الصّدمة النّفطية الرّاهنة لم يتأثر سعر صرف الريّال سوى في السّوق الآجلة ففي 12-01-2016 شهد الريّال هبوطاً قياسيماً أمام الدولار في العقود الآجلة حيث سجلت 1020 نقطة متجاوزة المستوى القياسي المسجّل عام 1998م، بـ850 نقطة اثر هجمات مضاربة على الريّال.

المطلب الثالث: لماذا سياسة تخفيض العملة في فترات الصّدمة النّفطية المعاكسة؟

- سياسة تخفيض العملة هي وسيلة تستخدمها البلدان لمعالجة ظرف اقتصادي سيّء يتميّز بتدهور قدرتها التنافسية و عجز ميزان مدفوعاتها فعن طريق تخفيض العملة يصبح من السّهل جدّاً خفض الأجر و الأسعار ببساطة بما يساعد في تحسّن التّنافسية السّعرية للصادرات بالتالي زيادة الطّلب

¹قضايا مختارة، سبتمبر 2015، ص6.

²محمد جاسر، مرجع سبق ذكره.

الخارجي عليها لانخفاض أسعارها، و بالمقابل تقلص الواردات لارتفاع أسعارها و من ثمّ يستعيد ميزان المدفوعات توازنه.

و لفهم آلية سير هذه الوسيلة نتعرّض للمثال الآتي الذي ساقه الاقتصاد الأمريكي الشهير "بولكروغمان"¹. فافتراض وجود بلدين هما اسبانيا و ألمانيا لـ لكلّ منها عملته الذاتية أي البيزتا الاسبانية و المارك الألماني، حيث يبادل المارك الواحد بـ 80 بيّزتا. و بافتراض أنّ الأجور المحلية في اسبانيا ارتفعت بمعدّل 20% مقارنة بنظيرتها في ألمانيا ما أدّى الى تدهور التنافسية الخارجية للصادرات الاسبانية و عالية لمعالجة هذا الوضع يكون أمام صنّاع السياسة في اسبانيا طريقتين:

الأولى: اقتناع عمّال اسبان بقبول أجور أقل أو دفعهم لذلك. وهو أمر ليس بالسهل في ظلّ وجود نقابات العمالية القويّة التي ترفض أي مساس بالأجور.

الثانية: تقتضي الطريقة الثانية ببساطة أن تقوم اسبانيا بتخفيض قيمة عملتها المحلية بنسبة 20% بأن تصير قيمة كلّ مارك ألماني 100 بيّزتا بدلا من 80 بيّزتا، مما يؤدّي الاسبانية و تقريبها من نظيرتها الألمانية مع الإبقاء على الأجور الاسبانية الاسمية كما هي و تجدر الإشارة الى أن سياسة تخفيض العملة وفق ما ذكر أعلاه تكون ناجحة في البلدان ذات الاقتصاد المتنوّع حيث تكون الصادرات حساسة لأيّ تغيّرات في سعر الصّرف. أمّا في الاقتصادات المصدّرة لسلعة وحيدة كالنفط فان اللّجوء الى التّخفيض في قيمة العملة عقب صدمة سالبة لأسعار التّفط غالبا ما يكون له دافع آخر و هو استخدام انخفاض سعر الصّرف كإجراء لرفع حصيلة مداخل التّفط المقوّمة بالدولار الأمريكي عند تحويلها الى عملاتها الوطنية، و بالتالي تضخيم الحساب الجاري لميزان المدفوعات مقوّما بالعملة الوطنية و تمويل الموازنة العامة بأكبر قدر ممكن من الإيرادات. و

¹ بول كروغمان، أمّوا هذا الكساد الآن، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 186.3

بالمقابل تبقى الدوافع الأخرى التي يسوّقها المسؤولون في هذه البلدان لتبرير خفض العملة مجرد أوهاام أو كلام فارغ.

المطلب الرابع: جدوى سياسة تخفيض العملة لمعالجة تداعيات الصدمة النفطية.

إذا كانت سياسة تخفيض العملة في الاقتصاديات النفطية تؤدي إلى رفع مداخيلها من التصدير مقومة بعملتها الوطنية، فإنّ هذا الانخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية له بالمقابل تداعياته السلبية على الاقتصاد، فقد توصلت الكثير من الأبحاث التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة إلى نتيجة مفادها أنّ انخفاض قيمة العملة في البلدان النامية يؤدي إلى انكماش الإنتاج المحلي¹. و تفسير ذلك هو أنّ عادة ما يؤدي انخفاض العملة إلى زيادة الطلب الكلي من خلال تنشيط مكوّن صافي الصادرات فيه، و بالمقابل ينخفض العرض الكلي بسبب زيادة تكلفة السلع الوسيطة المستوردة. و عليه فإن التأثير النهائي على الناتج سيكون مرتبط و مرهون بالتحوّلات الحاصلة في العرض و الطلب الكليين، حيث غالباً ما يكون مقدار انخفاض العرض الكلي في البلاد النامية أكبر بكثير من الزيادة الحاصل في الطلب الكلي و من ثمّ تتجلى الآثار الانكماشية لانخفاض قيمة العملة.

يضاف إلى ذلك مجموعة من التداعيات السلبية الأخرى مثل: تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بفعل ارتفاع أسعار المستوردات من الغذاء و الدواء و اللباس (التضخم المستورد)، و تفشي ظاهرة الركود التضخمي و ارتفاع قيمة المديونية الخارجية مقومة بالعملة الوطنية و تعرّض المستثمرين الأجانب لخسائر صرف فادحة عند تحويل أرباحهم إلى بلدانهم الأصلية ممّا قد لا يحفزهم على مواصلة استثماراتهم في هذه البلدان ناهيك عن التوسع فيها.

¹ Mohsen Bahmani, Are devaluation expansionary or Contractionary, A survey, part2
2003, P 1-28.

و الشيء الآخر المهم في التداعيات السلبية لتخفيض العملة هه تضرر مصداقية هته البلدان لدى الأسواق و الأطراف الأخرى، فقد صنفت دراسة الاقتصادي جوزيف غانيون¹، صادرة عن معهد "بيترسون للاقتصاد الدولي" البلدان النفطية التي تخفض عملاتها بصورة مصطنعة على أنها من الدول التي تتلاعب بسعر صرف عملتها الوطنية. كما أن اللجوء غير المبرر لتخفيض في العملة يتنافى مع أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تنص المادة الرابعة على ما يلي:

- "على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي... أن يتجنب التدخل في أسعار الصرف أو في النظام النقدي الدولي من أجل إعاقة التصحيح الفعّال في موازين المدفوعات أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة اتجاه سائر البلدان الأعضاء..."

و ختاماً يمكن القول أنه على البلدان النفطية أن نولي أهمية و أولوية خاصة لمسألة الاستقرار في سعر الصرف كونه من الرموز الأساسية للاستقرار النقدي و أحد أبرز دعائم الثقة في العملة و الاقتصاد الوطني، كما يعتبر عاملاً أساسياً في دعم الثقة في مجال إدارة الأعمال من خلال ارسال إشارات إيجابية لإقناع المتعاملين الاقتصاديين المحليين و الأجانب بالاستثمار، و ادراكهم الجيد للمستقبل الاقتصادي و آفاقه. و في سياق متصل ستحتاج هذه البلدان في القريب العاجل الى صياغة استراتيجية اقتصادية لتساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتاً في المدى المتوسط من خلال العمل على تنمية القطاع غير النفطي كمصدر بديل للدخل

¹ Joseph E.Gagnon, Confating Currency Manipulation, Peterson Institute for International economics, 12-19 , july 2012.

المبحث الثالث: مدى تأثير سعر النفط على الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: أثر سعر النفط على التضخم و معدل الفائدة.

يمكن تتبع الأثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم و سعر الفائدة من اتجاهين مختلفين:

الأول محلي من خلال العوائد النفطية و إجراءات انفاق الحكومي و الثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد.

أولاً: الإنفاق العام G و العجز الموازي.

يرى Gal و Orszag بأن هناك سببين رئيسيين يؤدبان بعجز الموازنة إلى الرفع من معدلات الفائدة الاسمية: أولاً سينتج عن عجز الموازنة العمومي انخفاض في الادخار الكلي بشكل لا تزيد فيه المدخرات الخاصة الأخرى بنفس الكمية (و هذا في ظل غياب فرضية المكافئ الريكاردي) مع غياب تدفقات رأس مال أجنبي معوضة، هذا ما سيؤدي لا محال إلى انخفاض في عرض رؤوس الأموال. ثانياً سينتج عن عجز الموازنة زيادة في أسهم الدين العمومي بشكل يخفّض عن دفع مبالغ السندات الحكومي (نسبة إلى الأصول المالية الأخرى)، و هذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة المالية أي الزيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها.

مما لا شكّ في أنّ أيّ حكومة تعاني من عجز موازني دائم ستلجأ عاجلاً أم آجلاً الى تمويل هذه العجز. و هنا يأتي دور الاصدار النقدي أي التوسّع النقدي فيما لو تتوقّر لديه السيولة الكافية مما سيؤدّ ضغوطاً تضخمية ، و هذا ما شهدته الجزائر في سنوات عدّة ففي ظلّ عدم فعالية النظام الجبائي و عدم الاستقرار السياسي و الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية.

ثانيا: سعر النفط و معامل الاستقرار النقدي.

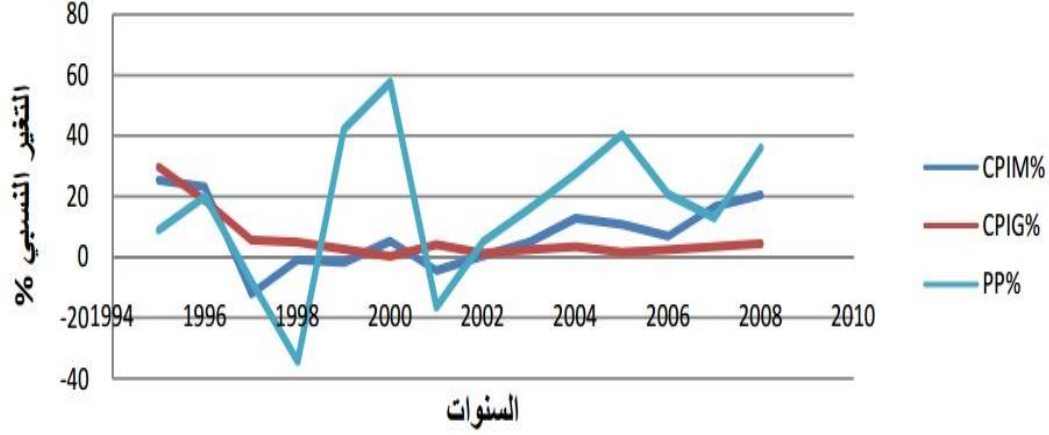
انّ تحقيق الاستقرار النقدي لا يشترط أن يتم في ظلّ التوازن الاقتصادي فقد يحدث الاستقرار النقدي في ظلّ ظروف التوازن الاقتصادي و هنا نتحدّث عن توازن غير مستقر (Equilibre Instable) كما قد يحدث أيضا في ظلّ ظروف التوازن الاقتصادي فنكون بصدد الحديث عن توازن مستقر اما التوازن المستقر أو اللاتوازن.

ثالثا: سعر النفط و التضخم المستورد.

يمكن ارجاع جانب كبير من التضخم الى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية اعادة تصدير التضخم التي تقوم الى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية اعادة تصدير التضخم التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة و ذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنّعة المصدّرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان.

و من خلال الشكل رقم 2-1 يتبين كيف أنّ سعر النفط الممثلة في (PP%) ساهما بشكل كبير في احداث تقلّبات و بالتالي ارتفاع في التضخم العالمي الذي يبرز من خلال التضخم المستورد (CPIM%) و الذي أثر بشكل متباين على التضخم المحلي المتمثل في (CPIG%)

الشكل رقم 2-1 :أثر تغيرات أسعار النفط على التضخم المستورد المحلي خلال الفترة 1995-2008



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2009 WWW.ONS.DZ

و الملاحظ من خلال الشكل أنّ مؤشر سعر النفط له متغيّر تابع لتغيّرات التّمو الاقتصادي العالمي و الطّلب على النفط بل كانت هناك عوامل أخرى عملت على تقلّبه.

و قد ميّزته عدّة تقلّبات فعند سنة 1998 انخفض سعر النّفط بسبب الأزمة المالية الآسيوية التي أدّت الى انخفاض الطّلب على النّفط باعتبار أن دول جنوب شرق آسيا أنّها تشكّل جزءا معتبرا لا يسهمان به من الطّلب العالمي على النّفط و قد أخذ بعدها اتّجاه تصاعدي لكن بعدها انخفض سعر النّفط بشدّة بسبب الهجمات على برجي "و.م.أ" باعتبارها من الاقتصاديات العظمى فقد شكّل اغلاق أسواقها المالية و النفطية بسبب حالة الدّعر و عدم الاستقرار أثر حادّ على انخفاض سعر النفط العالمي لكن ما فتئت و تلاشت تلك المخاوف و بدأ منذ ذلك الحين يعرف ارتفاعا متواصلًا لولا الأزمة المالية أزمة الرّهن العقاري¹.

¹مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 / 2013، ص 204

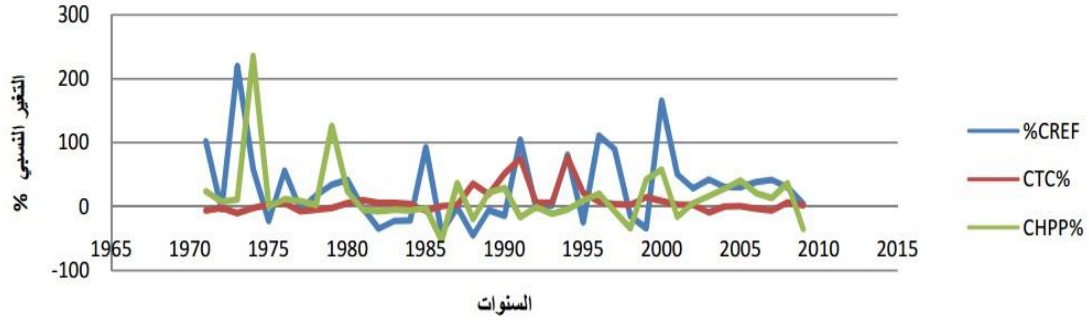
في الو.م.أ سنة 2007 التي أثّرت على الأسواق النفطية أين انخفض سعر النفط بشكل محسوس هذه القراءة السريعة تبين مدى تداخل العوامل التي تحدث تغييرات في أسعار النفط. و قد تسببت الزيادة في تكلفة النفط الى ارتفاع في التضخم العالمي الذي أثّر بدوره على التضخم المحلي في الجزائر.

رابعا: أثر النفط على سعر الصرف

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية. يعتبر احتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري الذي يستعمله للإدارة و الحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف و لقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي مند السبعينات الى غاية 2009 تطورات عدة، نتيجة تغييرات الأسعار النفطية و الشكل رقم(7) يبين نتيجة هذه التقلبات في سعر النفط لسلة أوبك و أثرها على احتياطي الصرف الذي يلعب دورا هاما في ادارة سعر الصرف.

حيث يرمز كل من REF احتياطي الصرف الأجنبي CH%REF التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي CH%TC التغير النسبي في سعر الصرف CH%PP التغير النسبي في سعر الصرف.

الشكل رقم 2-2 :أثر تغيرات أسعار النفط على سعر احتياطي الصرف



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2008-2001 www.OAPE.Org

فمن خلال الشكل يبدو واضحا أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية و كما هو ملاحظ بأنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين حيث نجد في السبعينات تغير كبير و محسوس و بنسب عالية تقدر بـ 219.95% مليون دولار في سنة 1973، لتسليمها زيادة بنسبة 59.42% أين وصل احتياطي الصرف الى 1454.28 مليون دولار في سنة 1974، و هذه المرحلة تعتبر مهمة أين قررت دول الأوبك زيادة سعر نفطها بسبب انخفاض قيمة الدولار على أثر التخفيض الذي أجرته الو.م.أ على سعر صرف الدولار في سنة 1971. أما في مرحلة الثمانينات و التسعينات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاض في وسط الثمانينات بسبب أزمة النفط و دخول الجزائر في مديونية خارجية شكّلت عبء ثقيل على الاقتصاد الجزائري. و قد استمرّ هذا التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض إلى غاية أواخر التسعينات.

المطلب الثاني: التداعيات المترتبة عن تقلبات أسعار النفط العالمية

يترتب عن ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالا على الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أنّ

معظم دول العالم كانت قادرة على التكيّف مع أسعار التّفط المتصاعدة و ذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي و بفضل تبني أغلبية الدّول التّامية برامج إصلاحية و مالية مكّنها من امتصاص الزيادة في أسعار التّفط الّا أنّ ارتفاع الأسعار عامي 2010*2011 تجاوز سعر البرميل 100 دولار اضطرت الدّول الى تبني مجموعة من الاجراءات و التدابير كان من أهمّها تقليص الدّعم الحكومي الموجه للمشتقات التّفطية و رفع أسعار المشتقات التّفطية المستهلك النهائي الأمر الذي ينعكس سلبا على شريحة واسعة من المستهلكين من أصحاب الدّخول المتوسطة و المنخفضة خاصة في الدّول النامية¹.

و سنتناول في هذا المطلب التّداعيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لتقلّبات أسعار التّفط على الاقتصاد العالمي.

1* التّداعيات الاقتصادية : تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط و فنزويلا و أمريكا و رغم انخفاض الدّولار بشكل متكرّر و لكن ذلك لم يخفف كثيرا من حجم الإيرادات النفطية كما كان يتوقع كان النّصيب الأوفر من العوائد المالية هي لدول الشرق الأوسط باعتبارها الدّول التي زادت انتاجها بنسب كبيرة لتخفف من ضغط الطّلب العالمي عليها و بهدف خفض الأسعار²، و خلافا لفترات الازدهار التّفطية السابقة فإنّ مضاعفة حجم الإيرادات التّفطية و معها الفوائض المالية المتوقعة في موازيات دول مجلس التعاون الخليجي لا تنبع من الارتفاع في أسعار التّفط فحسب بل و أيضا من المساعي الرّامية للحدّ من ارتفاع الأسعار التي تتمثل أبرزها في ضخّ كميات اضافية من التّفط الخام الأمر الذي انعكس في ارتفاع مزدوج في حجم الإيرادات.

لقد عرفت الدّول العربية كيف تستفيد من ارتفاع العائدات التّفطية فسجّلت موازنتها فوائض و زادت نسب الانفاق على المشاريع العمرانية و التطويرية و البنية التّحتية و الشّؤون الاجتماعية و

¹ جامعة الدول العربية، 2008، ص127.

² يوسف عبد الله مني حاج، ص50.

غيرها، ممّا جعل التأثيرات الإيجابية لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح فإنّ أهمّ ما يميّز هذه الفترة عن سابقها هو توجه الإيرادات المزدهرة نحو خدمة الاقتصاديات المحليّة حيث أنّ هناك مؤشرات إلى بقاء الثّورة الماليّة في الدّاخل وسعها لاستغلال الفرص المحليّة المتاحة و لعلّ أبرز انعكاسات هذه الظاهرة قد ظهر من خلال الازدهار الذي شهده أسواق الأسهم الخليجيّة في الوقت الحاضر، فليبيا مثلا أفردت نحو 20 مليون دولار لصندوق تقديم القروض الميسّرة للليبيين من أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسّطة بينما السّعودية أعلنت خططا لإعادة الاقتطاعات من مشاريع العمل الاجتماعي و ذلك برصد 11مليار ريال سعودي لهذه المشاريع على مدى 5 سنوات بالإضافة إلى اتجاه شركات نفط حكومية في الكويت و السّعودية و إيران إلى إقامة مصاف نفطية في الهند من خلال مشروعات مشتركة و عليه لم تقع الدّول النّفطية إلى زيادة الانفاق عن توظيفه بتنمية مشاريعها الاقتصادية.¹

لقد تعالت الأصوات في قمّة دول أوبك و على رأسها دول مجلس التّعاون الخليجي عن تسعير النّفط مقابل سلّة من العملات و ليس بالدّولار الأمريكي حيث ترى دول المجلس أنّ ارتفاع أسعار النّفط لا يمكنه تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة عوائده في ظلّ انخفاض قيمة الدّولار الأمريكي.²

كذلك تؤدي ارتفاع أسعار النّفط إلى رفع أسعار المحاصيل الزراعيّة بزيادة تكلفة المدخلات و دعم الطّلب على المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي إضافة إلى أحمور الشّحن. كذلك تؤدي ارتفاع أسعار النّفط إلى تراخي جهود الاصلاح الاقتصادي و المالي نظرا للأعباء التي أضافها ارتفاع أسعار النّفط.³

¹ مجلة جامعة الأزهر - غزة-، سلسلة العلوم الانسانية، 2013، العدد 1.

² مدحت أيوب، 2007، ص13.

³ جاسم المناعي، 2006، ص08.

2* التدايعات الاجتماعية:

- 1- ارتفاع أسعار المواد و السلع و الخدمات المختلفة و ضعف الطلب عليها الأمر الذي يؤدي الى اغلاق بعض المعامل و تسريح عدد من العمال.
- 2- ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة معاناة أصحاب الدخل المتوسطة و المنخفضة و هم شريحة واسعة في الدول النامية.
- 3- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية و المواد و السلع المختلفة يؤدي الى امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط و المنخفض.
- 4- ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى اجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية و رفع أسعار البنزين.

3* التدايعات السياسية:

- 1- حدوث جملة من الاحتياجات و الاضطرابات نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي الى ارتفاع أسعار مشتقات النفط.
- 2- دفع الحكومات الى عمل حزمة من الاجراءات كتقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية.
- 3- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية للأحزاب الحاكمة.

المطلب الثالث: تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008 – 2010.

يعزو كثير من المراقبين أنّ الارتفاع المطرد في الأسعار العالمية للنفط الخام على مدى السنوات الخمس الماضية الى ضعف عوامل السوق الأساسية المتعلقة في محددات الطلب و العرض حيث يبرز الجانب المتعلق بالطلب الى ما يتعرّض له الطلب العالمي من نموّ متسارع بسبب النموّ الاقتصادي القويّ الذي تشهده كلّ من الصين و الهند في نفس الوقت الذي تتعرض فيه امدادات النفط الى ركود بسبب تراجع وتيرة الاستثمارات الجديدة مقارنة مع النمو المتسارع للطلب. و مع ذلك لم يأخذ بعض المحلّلين في تفسيراتهم بفكرة أنّ التحوّلات في أساسيات السوق مسؤولة على تحركات أسعار النفط الهائلة سنة 2008، لأنّها لم تكن حسب رأيهم ذات تأثير كاف لوصول الأسعار الى المستوى 150 دولار للبرميل. و بدلا من ذلك اعتمدوا على عدد من التفسيرات البديلة لدعم رأيهم كمثل السياسات الحكومية الخاطئة، اتّجاهات حركة متغيرات الاقتصاد الكليّ و دور الأزمة المالية.¹

1*العوامل المتعلقة بالطلب على النفط:

1-1 ضعف الطلب في مواكبة نموّ واردات الصين و الهند:

ينظر معظم المحلّلين الى أنّ أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النموّ المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة ففي حين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدّل سنويّ متوسط بلغ 1.1% أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1998-2002، تسارع نمو الطلب العالمي بمعدّل سنويّ متوسط بلغ 2.1% أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال 2004-2009 و ترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب

¹ سعد الله داوود، جامعة الجزائر3.

على الطّاقة الى اقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا و الشرق الأوسط و بشكل خاص الى الصّين و الهند.

1-2 كثافة استخدام النّفط في الاقتصاديات الناشئة:

يعتبر التّموا الاقتصادي السريع و الكثافة العالية لاستخدام النفط أي كمية النّفط اللّازمة لإنتاج دولار من الانتاج أو المخرجات. في الاقتصاديات الجديدة الناشئة من الأسباب الرئيسيّة وراء الزيادة المطردة لاستهلاك خامات النّفط حيث تشير البيانات المتوفرة حول نمو استهلاك النّفط في الصّين لوحدها خلال الفترة الممتدة بين 2007/2003 فقط أن استهلاك الصّين من النّفط قد نما ب: 35% أي ما يقارب في معدّله 9% سنويا. و لا يزال استهلاك الفرد من النّفط في كلّ من الصّين و الهند منخفضا للغاية مقارنة مع الدّول مرتفعة الدّخل بمعنى أنّ أيّ احتمال لنموّ الدّخل المتاح في هذه الدّول سوف يؤدّي بالضرورة الى زيادة الطّلب على النفط بدرجة أكبر من هنا يتبيّن لنا أن عوامل السّوق سوف تستمرّ في تأكيد ضغطها على الأسعار.

2*العوامل المتعلّقة بجانب عرض النّفط:

1-تباطؤ الاستثمارات: يمكن تفسير الأسباب الرئيسيّة وراء الانخفاض في نموّ الانتاج الى أسباب تتعلّق بالفترات الطويلة التي مرّت بها صناعة النّفط من ركود في الاستثمارات و الطاقة التكريرية المتوفرة بالاضافة الى تعطلّ و عدم انتظام في بعض الامدادات علاوة على ذلك لم تشبّع الأوبك سياسة فعّالة للحدّ من ارتفاع الأسعار ففي حين أنّ مضاعفة انتاج الدّول غير عضو في الأوبك لم يرق الى مستوى التّوقعات بهدف التأثير على الأسعار سجّل انتاج الأوبك زيادة بمقدار 2.4 مليون برميل يوميا منذ عام 2003 بينما زاد الانتاج خارج الأوبك في نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون برميل يوميا.

2-تعطّل امدادات النّفط الى السّوق: بالرغم من عدم تسجيل تعطلّ حاد في الامدادات العكسية للنفط خلال السّنوات الخمس الماضية، فانه يقدر اجمالي التعطيل في الامدادات ب: 2 الى 3 مليون برميل يوميا بسبب عدد من الأحداث أهمها تعطلّ الامدادات النّفطية القادمة

من نيجيريا بسبب هجومات المتمردين، اعصار كارثيا فضلا من انخفاض القدرات الانتاجية لكل من فنزويلا و العراق و قد أدى اضطراب الامدادات النيجيرية عام 2008 الى مزيد من الانخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة و منه المساهمة في ارتفاع الأسعار. و أخيرا أدت المخاوف من احتمال تعطلّ الإمدادات بسبب احتمال مواجهة عسكرية مع ايران في المستقبل الى مزيد من الضغط على السوق من جانب العرض.

-نتيجة للعوامل السابقة تراجع الفائض في الصادرات الانتاجية في العالم يشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004*¹2009¹، لتبقى أقل بكثير من متوسطها خلال عشر سنوات. في ظلّ تضائل امكانية وجود قدرة كاملة لتحقيق فوائض كافية من جانب العرض، يكون من المستحيل على المنتجين مواجهة احتمال تعطلّ امدادات لاستعادة توازن السوق دون الحاجة لتغييرات هامة في الأسعار و بما أنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحقيق توازن بين نمو الطلب على النفط و نمو الكمية المعروضة سينتج عنه عجز تام في تحقيق طاقة انتاجية فائضة مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار في السوق الفورية.

و مع ذلك يبدو من الصعب الربط بين تحركات الأسعار في أسواق النفط سنة 2008 بتوازن الدقيق للعوامل الأساسية للسوق.

فبالنظر الى تطورات سوق النفط سنة 2008 يبدو أنها تتعارض على الأقلّ مع جزء من تبريرات أصحاب الرأي الأول . حيث أنه طوال النصف الأول من 2008 أين كانت أسعار النفط ترتفع كان التوازن بين العرض و الطلب يحقق مبدئيا و بشكل ضعيف علاوة على ذلك فإنّ الانهيار السريع لأسعار النفط من مستوى 150 دولار للبرميل الى نحو 40 دولار للبرميل في بداية 2009 ليستند مبدئيا الى تغيير طفيف في عوامل السوق القائمة، هذا يدلّ على أنّه اما أن يكون هناك زمن تأخير يفصل بين التغيير الذي حصل في عوامل السوق الى غاية تغيير الأسعار، و أو أنّ هناك عوامل أخرى أثّرت على حركة الأسعار.

¹ Michael W.Marters, Tertimony before the committee on Homeland Security and Governmental affairs, 2008, P65.

3* السياسات الحكومية الخاطئة: في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل و ظروف السوق على أنّهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004 يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المضطّر للأسعار في 2008. حيث لم تؤدّي تلك السياسات الخاطئة فقط الى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

من ناحية نجد أنّ عامل تأميم الموارد التّفطية في بعض البلدان المصدّرة للنفط مثل روسيا و فنزويلا قد أدّى الى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول و تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجّل في انتاج النفط. و في نفس الوقت كما هو الحال عليه في كثير من الاقتصاديات السوق الناشئة مثل ايران و روسيا حافظت حكومات هذه الدّول على الاعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الأسعار منخفضة بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار.

و مع ذلك فان استمرار ارتفاع الأسعار أدّى ببعض الدّول التي لم تستطع تحمّل مستويات الدّعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية الى بدء عدد من الدّول من اتخاذ اجراءات استثنائية بهدف خفض الدّعم على الوقود كالصين. أخيرا بالنظر الى بعض الدّول المتقدّمة نجد أنّ السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغيير أسعار الوقود في محطّات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

4* متغيرات الاقتصاد الكلي *انخفاض الدّولار*:

من العوامل العديدة التي لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدّولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية. ففي حين أنّ العلاقة بين أسعار النفط و الدّولار معقّدة و لم تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أنّ انخفاض قيمة الدّولار سيؤدّي الى ارتفاع سعر النفط بالدولار و العكس صحيح.

5* أسباب نفاذ المستثمرين غير التجاريين الى سوق العقود الآجلة:

ان أسباب الاهتمام المتزايد للمستثمرين الماليين بسوق العقود الآجلة للنفط متنوعة فنظرا للاتجاه التاريخي لحركة أسعار السلع الأساسية المعاكس لحركة الأسعار في أسواق الأصول تحوّلًا مؤخرًا بعض المستثمرين كصناديق المعاشات الى الاستثمار في السلع الأساسية يهدف الحدّ من المخاطر و فضلّ البعض الاستثمار في سوق العقود الآجلة للنفط من أجل تفادي الآثار السلبية كالتضخم و هبوط الدولار بينما تحوّل عدد منهم الى أسواق النفط بهدف البحث عن عائدات أعلى من تلك المحققة في أسواق الأصول.

6* تأثير الأسواق المالية و التنبؤات على سوق النفط:

انّ زيادة التدفقات المالية الى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمّة للسوق حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أنّ هذا أمر جيّد للسوق لأنّ إضافة سيولة للسوق ستمكّن من اكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية و استقرار السوق. لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلّبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجّلة في أسعار السوق الفورية. و قد أدّى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأنّ هذه التدفقات المالية و أنشطة المضاربين هي المسؤولة بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام. و مع ذلك فأنّه توجد فقط أدلة ضئيلة على ضلوع المتعاملين غير التجاريين في عملية تستهدف رفع أسعار النفط حيث استنتج التحقيق المؤخّر من قبل اللّجنة الأمريكية للتداول على البضائع الآجلة أنّه لا يوجد أيّ دليل على تغيير مواقع مختلف المجموعات التجارية في الأسواق بما في ذلك صناديق الاستثمار و تجار المبادلة.¹

¹ Amenc Noel , zhe hole of Spculation ,2008, P84

خاتمة الفصل الثاني:

إن الأحداث و التطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مثل تناقص الفجوة بين العرض و الطلب و أزمة الدولار عام 1971 ، غيرت منطق و اتجاه أسعار النفط الخام بشكل كبير ، لاسيما مع إنشاء منظمة الأوبك التي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية ، و هذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبيرا للصناعة و النمو الاقتصادي في العالم هذا من جهة و من جهة أخرى أن النفط يشكل ما نسبته 10 % من التجارة الدولية و لا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة .

بالإضافة إلى تلك التطورات و الأحداث فقد ساهمت الأسواق و البورصات العالمية بفعل قوى السوق و المضاربات في إحداث تقلبات حادة في أسعار النفط الخام لكن ما يميز بداية القرن الواضح و العشرون هو الارتفاع الحاد و المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من سنة 2000 ، نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية. بصورة أوضح لكل التحليل، لقد كان للنفط في الماضي و الحاضر أثر رئيسي في حركة العملات، التضخم، و سعر الصرف.



الفصل الثالث

تمهيد:

إنّ الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ربحها البترولي من مسيرتها التّنمويّة و خاصّة في فترة السّبعينيات و الثّمانينات و الألفينيات و تسعى للبحث عن السّياسة الرّشيدة فيما يتعلّق بنظام استغلال هذه الثّروة النّفطية و بما يتماشى مع سياستها التّنموية و أهدافها المسطرّة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني إذ أنّ حلّ التغيّرات التي تطرأ على سوق النّفط ستنعكس حتما على أسعار النّفط بالارتفاع أو الانخفاض و الذي سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار و بالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني الذي يعتبر أكثر الاقصاديات تأثراً بتقلّبات أسعار البترول و التي تنعكس إيجاباً أو سلباً على صادراتها النّفطية ثم على الاقتصاد الوطني و من هذا المنطلق قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، و في المبحث الثالث الأخير ارتأينا أن نقوم بدراسة قياسية لأثر تغيّرات سعر النّفط على الاستقرار النّقدي في الجزائر بعدما تطرّقنا إلى تداعيات و تحديات الجزائر لمواجهة لأزمة انخفاض البترول.

المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر

تعتبر الثروة النفطية المصدر الرئيسي للطاقة والموارد المالية من جهة أخرى حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي، لهذا فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال عملت على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، وذلك بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك وتأميم قطاع المحروقات، كما قامت بإعطاء شركة كل الصلاحيات لتصبح بذلك القائد لعملية تطوير قطاع النفط الجزائري.

المطلب الأول: النفط الجزائري وأنواعه

أولاً: اكتشاف النفط في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم² أي أنها تستحوذ على 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط الجزائري عام 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات كوتسفر عن أية اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود ليورانيوم... وغيرها من المعادن التي تزخر بها الجزائر¹.

في عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها في الجزائر سنريبال S.N.Répal على الزيت في حقل صغير بوادي قويطرني الواقع في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ الإنتاج سنة 1953 أقصاه حوالي 84 ألف طن، ولكنه بدأ يتناقص بسبب ضآلة المدخرات². وفي شهر جانفي سنة 1956 تم اكتشاف حقل

¹ يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 437.

² راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968، ص 229.

عجيلة النفطية وفي شهر جوان من نفس السنة اكتشف حقل حاسي مسعود أكبر حقول النفط في الصحراء الجزائرية كما توالى بعدها الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها.

ويتمركز النفط الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود قاسي الطويل، العقرب، غور البافل، حوض الحمرة، حاسي الرمل، حاسي بركين، حوض فدامس، والمنطقة الثانية تقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم وأهم حقولها حقول عجيلة، تفتورين، زارزتين، إيجلي ولا زالت الاكتشافات النفطية متواصلة إلى يومنا هذا¹.

ثانيا: أنواع النفط الجزائري

يعتبر النفط الجزائري من أجود أنواع النفط على المستوى العالمي، حيث يتميز بانخفاض نسبة الهيدروكربونات الثقيلة، ويعتبر نفط خفيف أي من أكثر أنواع النفط طلبا في الأسواق العالمية وذلك لإمكانية الحصول منه على أكبر كمية من المشتقات النفطية وخاصة المازوت GAZOLINE والذي يعتبر من أكثر المشتقات النفطية طلبا في العالم.

يتميز النفط الجزائري كذلك بانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يجعله من أجود أنواع النفط وذلك لسهولة تكريره، حيث أنه لا يتسبب في اتلاف الآلات عند عملية التكرير عكس أنواع النفط الأخرى الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت وبهذا اكتسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وأصبحت الجزائر من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية وأحد أهم الأقطاب النفطية والغازية على المستوى الدولي².

¹ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 174-175.

² سني محمد الأمين، تطور القدرات الطاقوية للجزائر، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية، على الموقع: <http://Snimedamine.maKtoob blog.com/1480812>

المطلب الثاني: نشأة شركة سوناطراك

أولاً: نشأة شركة سوناطراك

بعد اتفاقيات إيفيان أصبحت الشركات الفرنسية النفطية هي صاحبة القرار في قطاع النفط الجزائري حيث كانت لها صلاحيات الإنتاج والتسويق فكانت الجزائر تملك سوى 10% من الإنتاج الإجمالي عام 1962 وذلك لكونها كانت تعتمد في دخلها على مبيعات النفط والحمور، فأدركت الحكومة الجزائرية ضرورة وضع سياسة رشيدة من أجل تحريك عجلة التنمية. قامت بإنشاء شركة وطنية تعني بالشؤون النفطية فأصدرت المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 والصادر بتاريخ 1964/01/10 الذي ينص على قيام شركة سوناطراك الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات " برأس مال قدر ب 40 مليون دينار جزائري. وبموجب المرسوم رقم 66-292 المؤرخ في 1966/12/22 تغير الشكل القانوني للشركة حيث أصبحت سوناطراك "الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات وفي سنة 1969 انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC. كما يؤكد قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتمم بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 2006/07/29 بأن الشكل القانوني لشركة سوناطراك تكون ذات أسهم وأن الدولة تكون وصية عليها وعلى رأس مالها إلا أنها تتمتع باستقلالية التسيير. تحتل شركة سوناطراك المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل والمرتبة الثانية عشرة بين الشركات النفطية العالمية¹.

1 سوناطراك، التقرير السنوي، 2006، ص 14.

ثانيا: تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوفا إلى ملكية الدولة وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها.¹

لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات حيث مرت عملية التأميم بعدة مراحل تحضير التأميم 1971 فقامت الحكومة أولا بتأميم شركة British Petroleum عام 1967 ثم شركة Esso Mobil oil وشركة Shell عام 1968.²

في 1971/02/24 خلال الاحتفالات بعيد العمال جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين قراراته التاريخية بتأميم المحروقات فأصبحت بذلك شركة سوناطراك الوسيط الوحيد للثروات النفطية والغازية بالجزائر ونص خطاب الرئيس على ما يلي:

-السماح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي وذلك بعد أخذ 51% من حصة الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر.

-أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة وذلك بعد التأميم الكامل لحقوقول الغاز الطبيعي
-تأميم النقل البري للنفط والغاز.

وبعد عملية التأميم صدر المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 22 أفريل 1971 والذي وضع حدا للشركات الأجنبية التي كانت تتمتع بحق الامتياز.

- كرد فعل على قرار الجزائر تأميم النفط والغاز قامت الشركات الفرنسية بالضغط على الجزائر بأساليب مختلفة من أجل التراجع عن قرارها ومنها ما يلي:
-رفض تعبئة النفط الجزائري.

1 بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014-ص223.

2www.bp.com/statisticalreview

يلاحظ من الجدول رقم (3-1) الدور الأساسي الذي تلعبه إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث أن الجزائر تعتمد على مصدر أساسي وحيد في تمويل إيراداتها حيث أن هذا المؤشر لم يقل عن 60% من الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة، حيث وصل في بعض السنوات إلى ما يفوق 78% ومن هذا فإن واقع ومستقبل الجزائر مع انخفاض الأسعار النفط وهذا ما وقع في سنة 2014 حيث انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ومنه وصلت الجباية البترولية للجزائر سنة 2014 ما قيمته 1700 مليار دينار أي انخفاض قدره 58%

2- دور الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري:

تعتمد الجزائر لتمويل مشاريعها التنموية على عائدات صادراتها من النفط اعتمادا كليا بحيث أن النفط يلعب دور المحرك لكل من عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية يمثل قطاع النفط أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 50% وبنسبة 75% من مجموع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية وبنسبة 98% من قيمة الصادرات.

مع مطلع الألفية الجديدة صاحبة تدفقات مالية ضخمة للجزائر شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية حيث يمثل الفائض النفطي ذلك الفرق الموجب ما بين عائدات الصادرات النفطية ومجموع الواردات أي الفرق الموجب ميزان المدفوعات¹.

الجدول رقم (3-1): تطور الفوائض النفطية في الجزائر (2002-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2007	2010	2011	2012
الفوائض النفطية	949	3560	4090	12102	12443-	8452-	9333-

المصدر: التقارير السنوية لمنطقة الأوبك.

1 عيسى مقييد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ تطور للفوائض النفطية في الجزائر حيث وصلت عام 2007 إلى 12102 مليار دولار، كما أنها قد سجلت عجز منذ سنة 2010 ب 12443 مليار دولار نتيجة تراجع مستمر الصادرات النفطية من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى العجز مستمر إلى يومنا هذا نتيجة الانخفاض الحاد لصادرات النفط سنة 2015 قد حققت الجزائر منذ عام 2010 تراكما مالي بلغ 110,7 مليار دولار سنة 2007 ليصل عام 2014 إلى مليار دولار، لذلك استغلت الجزائر هذه الفوائض في عدة مستويات بشكل يضمن لها نمو هذه الفوائض أو على الأقل بقائها وعدم استنزافها من خلال إنشاء وإذا ما أردنا الحكم على مدى مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي فيلاحظ أن نسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي في ارتفاع مستمر من 8,57% سنة 2000 إلى حوالي 13,88% سنة 2004 و 22,72% سنة 2008 وهو ما يؤكد لمساهمة الواضحة للشركات الأجنبية التي تعمل في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي.¹

المطلب الثالث: الجباية البترولية ودور الفوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري

أولا- ماهية الجباية البترولية:

تشمل الجباية البترولية الضرائب بكل أنواعها والرسوم وكل الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة عن طريق نظام جبائي معين تطبقه لضمان حصولها على الإيرادات بصفة مستمرة. كما تعرف الجباية البترولية على أنها ضرائب تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية (البحث والإنتاج) حيث أنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها حيث أن الدول المنتجة بكميات معتبرة (دول منظمة الأوبك) يسعون إلى زيادة مداخيلهم من الجباية وذلك نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتهم

1 سيدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، مؤتمر علمي دولي، جامعة فرحات عباس-سليط، أفريل 2008، ص 41-42.

وتعتمد ميزانياتهم عليها، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى من جذب الشركات الأجنبية لزيادة إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة مخفضة¹.

يتكون النظام الجبائي الجزائري حسب القانون 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 من الوسم المساحي، الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي بالإضافة إلى الضريبة التكميلية على الناتج².

الجدول رقم (3-2): يوضح توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الإجمالي
2000	524	/	524
2001	732	/	732
2002	916.4	26.504	942.904
2003	836.06	448.914	1284.974
2004	862.2	623.561	1485.761
2005	899	1368.836	2267.836
2006	916	1798.001	2714.001
2007	973	1738.848	2711.848
2008	970.2	2288.159	3258.359
2009	1628.5	400.674	2029.174
2010	1835.8	1318.31	3154.11
2011	1472.4	2300.32	3772.72
2012	1561.6	2535.309	4096.909
2013	1615.9	2062.23	3678.13
2014	1577.73	1812.691	3390.421

المصدر: وزارة المالية.

1 غازي عنابة، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998، ص72.

2 بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص288.

يتضح من هذا الجدول أن الإيرادات الاجمالية للمحروقات تعود ملكيتها لشركة سوناطراك بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 10% وبهذا فإن الجباية البترولية هي ناتج عن فرض مجموعة من الضرائب والرسوم، هذه النفقات تستخدم لتمويل الميزانية العامة وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى قسطين: قسط يذهب لتمويل نفقات الموازنة العامة والقسط الآخر يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات¹.

وتعد سنة 2012 السنة التي شهدت تحقيق أكبر ناتج للجباية البترولية بمبلغ قدره 4096.909 مليار دج، موزع بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد، لكن سنة 2013 انخفضت حصيلة الجباية البترولية مقارنة بسنة 2012 وهذا الانخفاض يشير إلى المخاطر على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد الكلي ككل إذا لم تتصرف الدولة بعقلانية وإيجاد الحلول المناسبة. لم تكن الجزائر الوحيدة التي قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وإنما سبقتها عدة أول في إنشاء مثل هذه الصناديق ومع اختلاف تسمياتها والهدف وارد إنشائها يكمن فيما يلي:²

معالجة المشكلات التي تنشأ عن تقلب إيرادات النفط وعجز الدولة عن احتوائها وبالتالي تعتبر هذه الصناديق أداة تثبيت و ضبط ادخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة وبالتالي تعتبر كصناديق ادخار.

الجدول رقم (3-3): تطور هيكل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2011):

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2004	2006	2008	2011	2012
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	232,17	721,6	2931	4280	5381,7	5633,7

المصدر: تقارير وزارة المالية الجزائرية.

¹ صندوق ضبط الإيرادات: هو أداة لمواجهة أية صدمات سلبية قد يتعرض لها الاقتصاد مثلما حدث في أواخر سنة 2014 بداية انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

² بوفليج نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط وتعديل الميزانية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص 240.

المبحث الثاني: تقلبات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر.

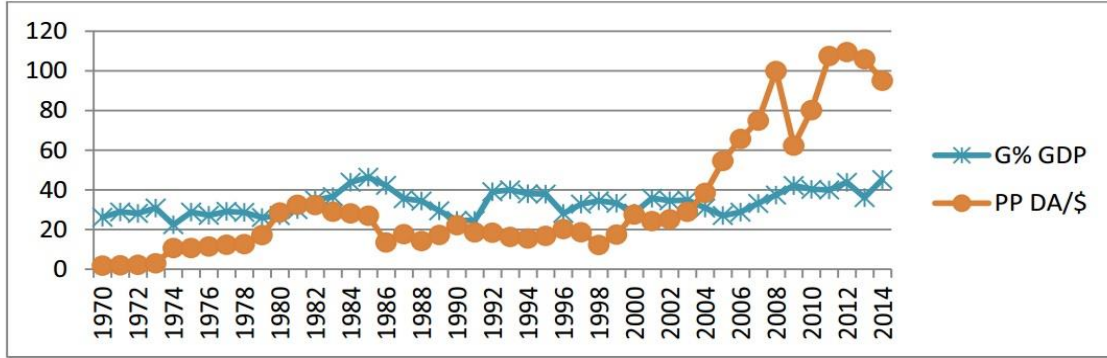
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.¹

تزخر الجزائر بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية و التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعمه، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات يبدو ضعيفا نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج القطاع المزدهر ، و هذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر و بشكل خاص الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة.

لقد كان لتدفق الإيرادات النفطية غير المتوقع على الخزينة العمومية و اقتران ذلك بزيادة حجم الإنفاق العام تأثير بالغ على الدولة، حيث عمل الربح على توسيع نفوذها و مجالات تدخلها كما نتج عنه توسيع قاعدة القطاع العام. و يؤدي الإنفاق العام كما هو معروف دورا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إيجاد طلب جديد انطلاقا من آلية المضاعف و هذا ما تجسد في الجزائر على الرغم من الاستبعاد الإيديولوجي للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ، حيث أدى الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة لصالح فئات معينة كما أدى إلى ارتفاع الأجور بمعدلات فاقت معدلات نمو الإنتاج ، كما حقق الإنفاق العام تحسنا في مستوى معيشة السكان من خلال التوسع في توفير السلع و الخدمات الأساسية و السلع الاستهلاكية المدعمة ، و بذلك سجل استهلاك العائلات نسبة نمو سنوية قدرت ب 8,2 % خلال الفترة 1967-1977.

¹ بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، ص29

الشكل رقم: 1-3 تطور الإنفاق العام % من GDP وأسعار البترول خلال الفترة 1970-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أهم ما ميز تطور الميزانية الوطنية تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول حيث شهدت الفترة 1975-1996 عجزا موازيا أساسيا قدر به 3% من GDP كمتوسط سنوي لهذه الفترة و هذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية السبعينات أين أدت تعديلات الميزانية دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر ب 2,3% للفترة 1996-2000، و قد ساهم في ظهور هذا الفائض الارتفاع المستمر في أسعار البترول. وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات التوازنية بالجزائر، حيث بلغ عجز الميزانية 3,9% خلال الفترة 1975-1980، 7% بين 1981-1985 و 4,7% بين 1989-1990، و 6,4% بين 1991-1995 و 6,4% بين 1996-2000، وبالتالي يتضح لنا جليا أن مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية مما جعل التوازنات الموازنة بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار¹ البترول. كذلك أدت الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من GDP من 8,27% سنة 1986 إلى 21,07% عام 1991، مما انعكس سلبا على ملائمة الدولة و مدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية و العجز الموازي في ذلك الوقت.

¹ بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

كما نلاحظ خلال الفترة 1970-1990 أن السياسة المالية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24,7% من إجمالي الإيرادات عام 1970 إلى حوالي 50% سنة 1985 مع تجاوزها لنسبة 60% أعوام 1974، 1980 و 1981 نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة حيث بلغت \$35,93، \$36,83 و \$46,04 للبرميل على الترتيب، بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا إذ انتقلت من 75,3% من إجمالي الجباية سنة 1970 إلى حوالي 50% سنة 1985 مع تحقيق أدنى مستوى سنة 1981 بنسبة 33,6%، و هذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب، غير أن انخفاض أسعار البترول إثر أزمة 1986 من \$27,56 عام 1985 إلى \$14,4 للبرميل سنة 1986 أدى إلى انخفاض الإيرادات الجبائية للبترول بحوالي 20% و انعكس هذا على إيرادات الدولة ككل بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من GDP بين (1985-1981) إلى 28% بين (1990-1986)، و لاستحالة تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية فقد حول الرصيد الموازي من فائض بنسبة 3,5% خلال (1981-1985) إلى عجز ب 2,7% بين (1990-1986).

أما فيما يخص الإنفاق العام فنعلم بأن الجزائر قامت خلال الفترة 1970 بتبني النهج الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بهدف إحداث تنمية شاملة و هذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبّر عنه ارتفاع حجم الإنفاق العام من 25,98% سنة 1967 إلى حوالي 43% سنة 1986، و قد تطلّب هذا النموذج استثمارات¹ ضخمة حققت معدّلات نمو اقتصادي إيجابية إذ بلغ 9,21% سنة 1978 وامتصت عدد لا بأس به العمالة لتتخفّف معدّلات البطالة إلى حدود 13,28% سنة 1983، وهذا ما دفع

¹ بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الدولة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الرأسمالي معتمدة في ذلك على الجباية البترولية.

لقد عرفت الإيرادات العامة بداية التسعينات نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج وكذا نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، وقد انخفضت نسبة الإنفاق خلال الفترة (1988-1991) من 34,42% إلى 24,6% على الترتيب ويرجع ذلك إلى تخلي الدولة عن المنهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، وقد ارتفع مجددا سنتي (1992-1993) ب 40% ويرجع ذلك إلى رفع الأجور و الرواتب وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 بالإضافة إلى تكاليف التطهير المالي.

ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6,1% من سنة 1993 إلى غاية 1998، ويفسر الانخفاض في نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي من 42,2% سنة 1993 إلى 24% سنة 1998، أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور والرواتب وفوائد الديون.

ولقد أدت عودة أسعار البترول إلى المساهمة بشكل مستمر منذ الثلاثي الأخير لعام 1999 إلى التأثير بشكل إيجابي على مدى قدرة الميزانية الوطنية على التحمل، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازي الكلي الذي انتقل عجزه من 0,09% سنة 1998 إلى فائض قدر ب 14,4% سنة 2006، وقد تمّ استغلال هذا الفائض في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية

¹تموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% عام 2003، فبلغ 155 مليار، الذي تمّ اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية نموّية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى و قد ساهمت السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرا ، لعل أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4,88 مليار دولار سنة 2007 كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات FRR إلى استغلال تلك البجوحة المالية في تخفيض خدمة الدين العام التي انتقلت من 3,2% سنة 1995 (نسبة من GDP) إلى حدود 0,8% عام 2008.

باعتقاد أنّ ارتفاع أسعار النفط في أغلب الأحيان تعبّر عن حدوث زيادة في الدخل فقد أدت الى تحسين في الانفاق العام خلال الفترة بين 1970-1985، و يرجع هذا الارتفاع الى ظاهرة التصنيع في الجزائر و ما تتطلبه من ازدياد حجم الاستثمارات الصناعية بالرغم من التراجع في حجم الإيرادات العامة سنتي 1972-1982 الناتج عن تراجع الجباية البترولية من 50954 مليون دج سنة 1981 الى 41458 مليون دج سنة 1982 و بالرغم من انخفاض مستوى الإنفاق العام سنتي 1986-1987 بسبب الأزمة البترولية العكسية إلا أنّه ارتفع في السنة الموالية بالرغم من تراجع الأسعار من 17,73 دولار للبرميل سنة 1987 الى 14,24 دولار للبرميل سنة 1988.

لقد عرفت الإيرادات العمومية تحسّنا في بداية 1990 إلا أنّه مع انخفاض أسعار البترول سنة 1991-1992-1993 الى 18,62 دولار، 16,33 دولار ، 15,53 دولار للبرميل على التوالي شهد الإنفاق العام ارتفاعا كبيرا و بشكل خاص سنة 1992 حيث انتقل من 212100

¹ بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 32

مليون دج عام 1991 الى 420131 مليون دج سنة 1992 أي ما نسبته 39,09% ، من الناتج المحلي الإجمالي لتواصل الارتفاع الى حدود 476624 مليون دج مع حلول عام 1993 لتمثل بذلك 40,06% من الناتج المحلي الإجمالي و هذا يبيّن أنّ الإنفاق العام ارتفع في الأوقات السيئة التي مرّت بها الجزائر. و مع حلول 1996 انتقلت أسعار البترول الى 20,29 دولار للبرميل مقارنة بـ 16,6 دولار للبرميل سنة 1995 و قد انخفض الإنفاق العام في هذه الفترة الى حدود 724607 مليون دج مقابل 759617 سنة 1995 و مع حلول سنة 2000 عرفت أسعار البترول قفزة إذ انتقلت من 17,48 دولار للبرميل عام 1999 الى 27,60 دولار للبرميل سنة 2000 و مع هذا الانتعاش نسجل تراجع في معدّل الإنفاق العام حيث مثل 28,31 من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ: 33,31% سنة 1999، كذلك انخفض معدّل نمو الإنفاق العام سنتي 2004-2005 حيث قدّرت نسبة التّفقات العامّة الى الناتج المحلي الإجمالي بـ 27.12% ، سنة 2005 و 30,87% سنة 2004 مقابل 35% سنة 2003 و هذا بالرغم من الانتعاش الذي عرفته الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار البترول الى 54,6 دولار للبرميل عام 2005. و مع التّراجع ي أسعار البترول الذي عرفته سنة 2009 حيث قدّر بـ 62,3% للبرميل مقابل 100 دولار للبرميل سنة 2008 ارتفع معدّل الإنفاق العام من حوالي 8917 مليار دج سنة 2008 الى 10026 مليار دج سنة 2009، كما ارتفعت التّفقات العامّة من حوالي 4439 مليار دج سنة 2010 إلى 7058 مليار دج بحلول سنة 2012 لتتخفّض إلى حوالي 6799 مليار دج سنة 2014 و يعود هذا إتباع سياسة التّشفّيف في ظل انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 90 دولار للبرميل. و بالتّالي نستنتج أنّ السّياسة المالية في الجزائر عموما هي غير دورية لكن هذا لا يمنع كونها اتّسمت بالدّورية أين انخفض الإنفاق العام بانخفاض أسعار البترول سنتي 1986-2009.

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أنّ الجزائر نجحت إلى حدّ بعيد في تحقيق توازنات كئيّة للاقتصاد ، حيث عرفت الفترة ما بين 2000 و 2014 استقرارا نقديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، و ما يمكن التأكيد عليه هو أنّ الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر .

أولا: أثر انخفاض سعر النفط على الناتج المحلي و الإجمالي.

خلال 2014 كانت عائدات التصدير 61,1 مليار دولار أي بانخفاض يبلغ 9% مقارنة بعام 2013 و هي 27% من الناتج المحلي الإجمالي، و لم تعد تغطي كلّ الاستيرادات التي وصلت الى 69,4 مليار دولار و من المقرّر أن تصل عائدات التصدير الى 38 مليار دولار عام 2015، و هو ما يمثل 17% من الناتج المحلي الإجمالي لذا لن تتمّ تغطية أكثر من 60% من الاستيرادات الإجمالية أي 50 مليار دولار. و قد ظلّت ميزانية التسيير و التجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار أي 40% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الإيرادات العادية فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013-2014 و هي تغطي أقل من 50%، من نفقات التسيير منذ عام 1990 و ربّما يصل عجز الميزانية بحسب التقديرات الى 18% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21% سنة 2014.¹

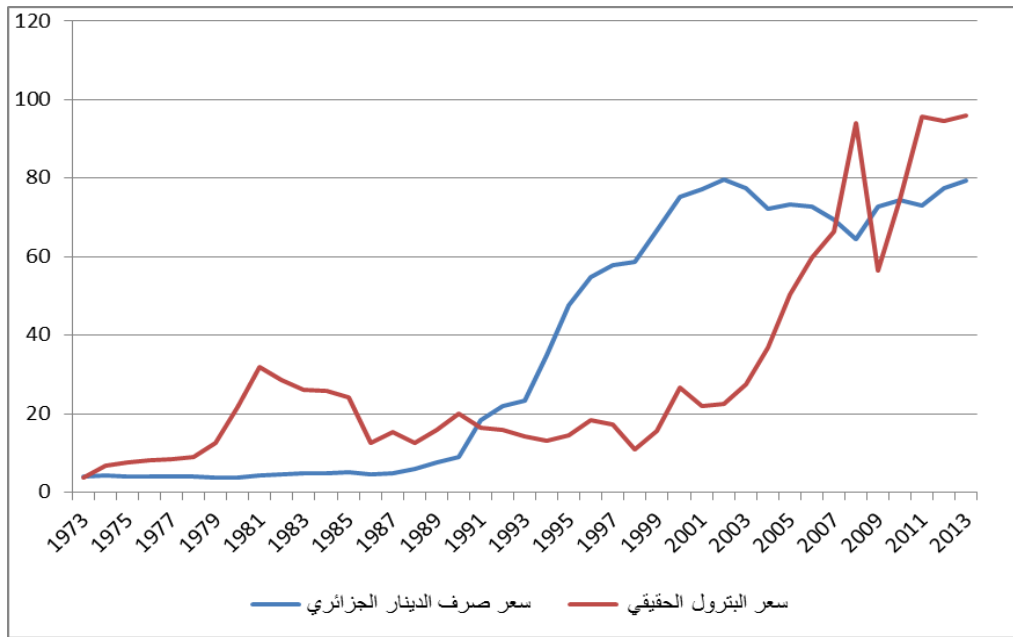
لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي 4,4% عام 2012، الى 7,1% عام 2014 مع توقعات بلوغه 12,1% عام 2015 و يجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات استنادا الى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعا جدّا.

¹ بن حبيب محمد، الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مذكرة ليسانس ، 2002.

و لكن بالتّظر الى ارتفاع الاستيرادات و عجز الميزانية سنة بعد سنة شهد هذا الصّندوق انخفاضاً بلغ نحو 40% عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار الى 45 مليار دولار. ينبغي أن نشير الى أنّ احتياطات الصّرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل الدّيون الخارجية للجزائر عام 2004 ثمّ أنّها تراجعت الى 179 مليار دولار عام 2014 و ربّما ستبلغ 160 مليار عام 2015. كما تجدر الإشارة أيضا الى انخفاض سعر برميل النّفط و تأثيره السّلبى في الاقتصاد الجزائري من جرّاء ارتفاع الدّولار خلال الفترة 2014-2015 ما أدّى الى انخفاض قيمة الدّينار الجزائري بنحو 25%.

ثانيا: أثر سعر النّفط على سعر الصّرف الحقيقي للدّينار الجزائري.

الشكل رقم 3-2 : أثر سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي للدّينار الجزائري.



المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على احصاءيات تطور سعر الصرف و الدّينار الجزائري في الفترة 1973-2013.¹

¹ بن حبيب محمد، مرجع سبق ذكره.

مرت السياسات المؤسسة لإدارة سعر الصرف في الجزائر بأربعة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي (Benhabib et al,2002):

المرحلة من 1962 حتى 1970 فرضت رقابة على الصرف ، و اعتمدت السلطات النقدية إجراءات أخرى كانت تهدف إلى مراقبة التجارة الخارجية ، وهذا من خلال تأسيس الديوان الوطني للتجارة ، و مراقبة كل عمليات التصدير و الاستيراد. و تم تعزيز هذه الإجراءات بخلق عملة نقدية وطنية ممثلة في الدينار الجزائري.

المرحلة من 1971 حتى 1988 تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات ، كان فيها معمل ترجيح الدولار الأمريكي مرتفعا نسبيا، باعتباره العملة المرجعية في تداول أسعار البترول (بسبب أهمية العائدات المتأتية من تصدير البترول بالنسبة للجزائر) و تسديد خدمات المديونية و بين سنتي 1986- 1988 تبنى بنك الجزائر سياسة سعر صرف نشطة سمحت بخفض قيمة الدينار الجزائري ب 31% بالنسبة لسلة من العملات ، كما أدت القيود المطبقة على توزيع العملة الصعبة ، و القيود المفروضة على الدخول لسوق الصرف ، و سياسة نظام الحصص المطبقة على الواردات إلى ظهور سوق الصرف غير الرسمي في الجزائر.

المرحلة من 1988 حتى 1994 تم تخفيض الدينار الجزائري بأكثر من 100% فأصبح الدولار الواحد يعادل 22 ديناراً و خلال الفترة الممتدة ما بين 1991-1994 كان متوسط معدل الانخفاض الإسمي السنوي للدينار الجزائري 4% مما جعل الدينار يحول ب 24 ديناراً للدولار الواحد في السوق الرسمي للصرف. و في الفترة من أكتوبر 1991 حتى نهاية 1993 فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية.

مرحلة ما بعد 1994 ابتداء من 1995 تم تطبيق نظام الصرف العائم المدار و الذي سمح بتقلب الدينار الجزائري مع إمكانية تدخل بنك الجزائر (البنك المركزي) في بعض الحالات للتأثير على سعر

الصرف الإسمي. و رغم اعتماد الجزائر ابتداء من سنة 1994 التحويل الجاري للدّينار ، إلا أن الرقابة على الصرف لا زالت صارمة. كما عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدّينار الجزائري تغيرات كبيرة تراوحت بين الارتفاع و الانخفاض و أدى الارتفاع الكبير لصرف الدولار في النصف الأول من سنة 1980 إلى ارتفاع محسوس في القيمة الحقيقية¹ للدّينار الجزائري (حوالي 50% خلال الفترة ما بين 1980 و 1985) مما أثر سلبيا على تنافسية الصادرات خارج المحروقات و حفز الواردات.

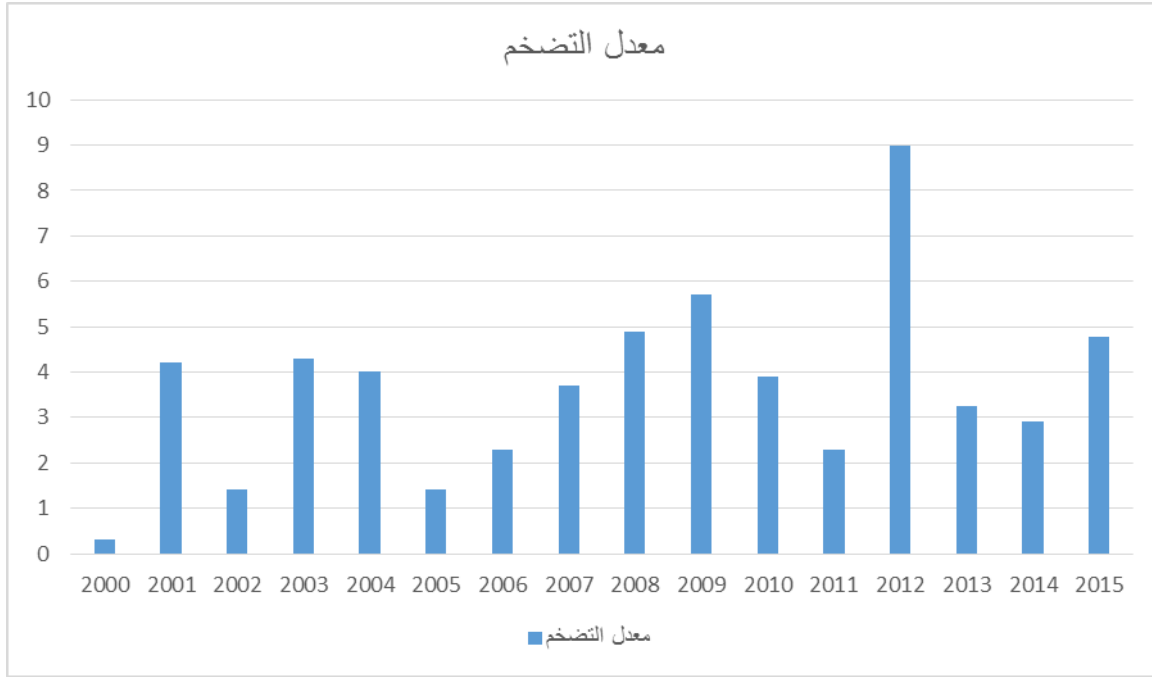
و في سنة 1996 تم تأسيس سوق للصراف ما بين البنوك. و بين سنتي 1995 – 1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 20% ليتراجع ينخفض ب 13% بين 1998 و 2001. و بعد الانخفاض الحقيقي أثناء الـ 16 شهرا التي تلت بداية 2002، و التي تزامنت مع ارتفاع صرف الأورو بالنسبة للدولار ، تدخلت السلطات في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من أجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002. و ما بين 2002 – 2003 انخفض سعر الصرف الحقيقي للدّينار الجزائري بأكثر من 17%. و كان لارتفاع سعر البترول في الجزائر على العموم تأثير على سعر الصرف الحقيقي

ثالثا: أثر سعر النفط على التضخم 2000-2015.

يعرف التضخم بأنه المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، كما يعرف أيضا بأنه مقدار انخفاض قيمة العملة لهذا البلد.

¹ بن حبيب محمد , مرجع سبق ذكره.

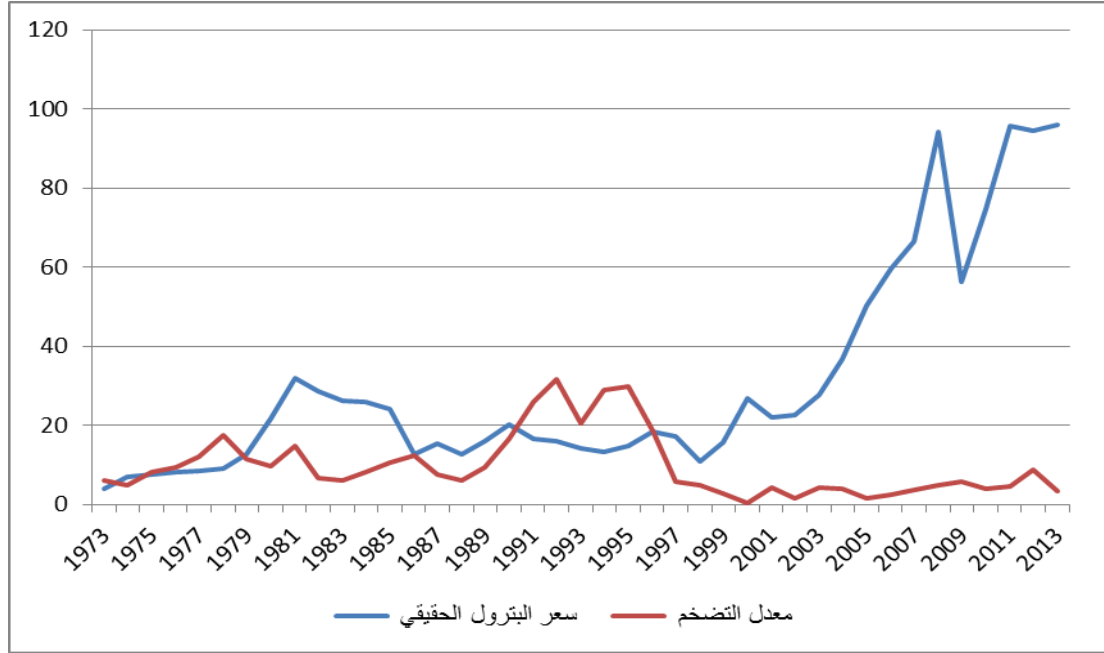
الشكل رقم (3-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد جدول احصاءيات تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2015.¹

¹حاج بن زيدان , أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي , جامعة أبي بكر بلقايد , 2012.

الشكل رقم 3-4 : أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم 200-2015.



من خلال الشكل البياني رقم (3-6) نلاحظ أنه مع مطلع سنة 2000 كان معدل التضخم السنوي منخفض 0.3 % وتميزت الفترة الممتدة خلال مرحلة الدراسة بأن معدل التضخم السنوي تارة في زيادة وتارة أخرى في انخفاض، حيث بلغ أقصى درجة سنة 2012 فقد وصل 8.98 % لينخفض سنة 2014 إلى 2.92 % ثم ارتفع سنة 2015 ليصل إلى 4.78 %.

يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم في الجزائر إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم من قبل الدول الصناعية الكبرى وذلك من خلال رفع أسعار المنتجات التي تستوردها الجزائر تعويضا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الداخلية والجانب الآخر يكمن في الفرص الاستثمارية الكثيرة التي قامت بها الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2006-2014) حيث قامت بمشاريع ضخمة هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب الداخلي على مختلف السلع والخدمات الأجنبية بصورة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة.

إن مستويات التضخم الحالية في الجزائر تتطلب معالجة لتجنب آثارها المستقبلية حيث أن قيمة العملة الجزائرية في انخفاض مستمر وذلك ابتداء من سنة 2014 إلى يومنا هذا حيث وصل سعر صرف 1 دولار = 100.44 دينار، كما أن القدرة الشرائية الداخلية قد تراجعت كثيرا مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية العامة.

إن العوامل التي ساعدت على ارتفاع مستويات التضخم في الجزائر خاصة أسعار النفط المرتفعة فإن قضية معالجة ظاهرة التضخم والحد من قدرتها باستخدام الأدوات الاقتصادية تعتبر مسألة في غاية الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: المرض الهولندي و الاقتصاد الجزائري

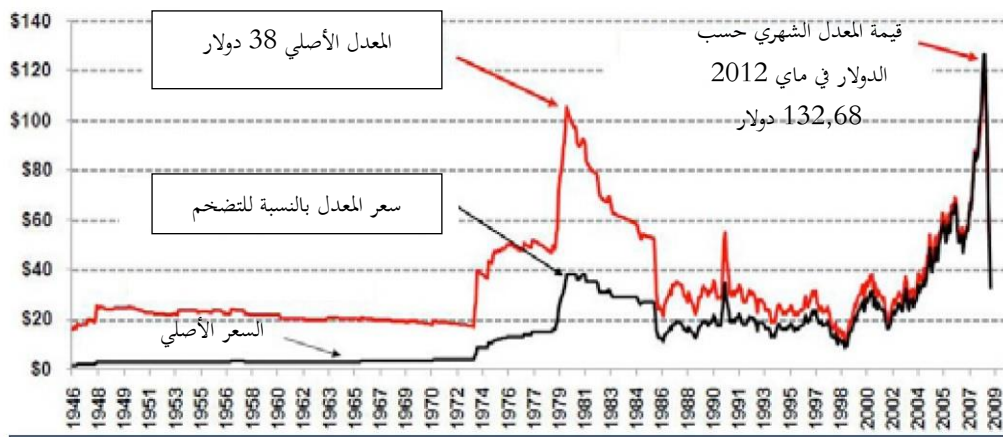
سمحت الطفرة النفطية الأولى للجزائر من تحسين قيم المبادلات في عقد السبعينات و التوفر على موارد مالية هامة بفضل صادرات النفطية و الاستدانة المضمونة من قبل هذه الأخيرة و ارتفع على إثره معدل الاستثمار إلى 40% ليصل في بعض الأحيان إلى 47% غير أن معدل النمو الاقتصادي لم تكن كافية بالنظر لحجم الاستثمارات المبدول (بن عبد الله 2006) و حسب نظرية المرض الهولندي فإنّ انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج و صادرات القطاع الصناعي، و ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (الخدمات، الأشغال العمومية، البناء) سنحاول فيما يلي استعراض أهم الخصائص التي طبعت الاقتصاد الجزائري في شقه المتعلق بأعراض المرض الهولندي.¹

¹د. محمد بن بوزيان, تغيرات أسعار النفط و الاستقرار النقدي , جامعة أبي بكر بلقايد '2012.

1-وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر(1963-2000)¹:

اتّسمت هذه الفترة بتحسّن واضح في معدّلات التبادل التجاري الدولي²، و خاصة عقب الطّفرة التّفطية الأولى (1973) حيث ارتفعت أسعار النفط بين سنتي 1974-1979 و هذا بالنسبة لمتوسّط الأسعار المسجّل في سنتي 1972 و1973 . و الجدير بالذكر أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أسعار التّفط تشهد تذبذبا كبيرا و ازداد هذا التذبذب بشكل أكثر في السنوات اللاحقة . فأسعار التّفط هي الأكثر تذبذبا من أيّ سلعة أخرى. و يوضّح الرّسم التالي المعدّل الشهري لأسعار التّفط التاريخية مع و بدون تأثير التضخّم (الشكل.3-5).

الشكل رقم:3-5: المعدل الشهري لأسعار النفط التاريخية مع و بدون تأثير التضخّم



المصدر: محمد رمضان 2012.

و لم تكن هذه التقلبات تمرّ دون أن تترك آثارا لاقتصاديات المصدّرة لهذه المادّة الحيوية و منها الجزائر سواء أكانت في شكل صدمات(سلبية) أو طفرات (إيجابية). و في هذا الصّدّد تشير دراسة قام بها "أوتي" (Auty,R.M,2003) حول مدى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي خاصة في شقّه المتعلّق بتأثير بالمرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، أنّ هذا الأخير تأثر بهذا المرض بشكل واضح خاصة في الفترة الممتدّة بين 1972-1990. حيث لاحظ انخفاض

نسبة مساهمة قطاعي الصنّاعة و الفلاحة في الناتج الداخلي الخام في حدود 16 و 11 %، على التوالي و هذا ما يوضّح تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري . كما أن يوسف بن عبد الله (Benadallah2006) اعتبر انطلاقاً من معطيات جزئية أن أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كانت واضحة في نفس الفترة محل الدراسة غير أنه تحدّث من جهة أخرى (سياسة التصنيع) اذا ما قارنا نسب نمو قطاع الصناعة من جهة و تلك المسجّلة في قطاعات المحروقات و البناء و الخدمات من جهة أخرى.

الجدول رقم (3-4): تطور نسبة نمو القيمة المضافة حسب القطاعات (1969-1985) %.

1985-1974	1979-1974	1969-1974	
4.3	8.6	5.3	الفلاحة
8.2	13.5	6.9	الصناعة
1.3-	3.2	4.3	المحروقات
5.7	16.3	9.6	البناء و الخدمات

فبالنسبة للجزائري كانت أعراض المرض الاقتصادي الهولندي واضحة، و ظهرت أعراضها من خلال تركّز جانب كبير من الاستثمارات العامة في القطاعات الصناعية الكثيفة رأس المال، خاصة قطاع المحروقات و تراجع مساهمة قطاعات سلع التّبادل التجاري (الصنّاعة و الفلاحة) في توسّع القطاعات خارج التبادل التجاري (البناء و الخدمات) و ارتباط نمو القطاع الحقيقي بنمو قطاع المحروقات.¹

¹ محمد بن بوزيان , مرجع سبق ذكره.

2- الطفرة النفطية و المتغيرات الاقتصادية الكلية:

يمثل التّقسيم القطاعي للاقتصاد الجزائري حال اقتصاد يعاني من المرض الهولندي بامتياز بالنظر لمكانة قطاع المحروقات كمحرك الاقتصاد الجزائري. و لم تتوقف مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن الارتفاع حيث قفزت من 29% سنة 1995 الى 45,10% سنة 2005. كما زادت مساهمة صادرات البترول في مجموع الصادرات المحلية لتصل سنة 2005 إلى 98,5% و كذلك الشأن بالنسبة للجباية البترولية التي مثلت ما نسبته 76,34%، من مجموع إيرادات الدولة سنة 2005 و رغم هذه المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري إلا أنه يعمل كقطاع مغلق لا يساهم في عوامل السوق المحلية، و لا يوظّف قطاع المحروقات إلا ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحليّة بالنظر لكثافة رأس المال في استثمارات هذا القطاع.

الجدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي للنمو الناتج الداخلي الخام 1979-2003

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
8.4	3.7	1.6-	4.9	6.1	4	6	المحروقات
17	1.3-	13.2	5-	2.7	11.4	13.5-	الزراعة
0.6	6.1	2.8-	15.9	3-	5.5	13.4-	السياحة
6.6	4.3	5	2.4	7	8.7	3.9	الطاقة و المياه
3.3-	1-	1.3-	1.9-	0.8-	9.2	7.6-	الصناعة
2.9	6.6	3	5.3	8	5	5	صناعات القطاع الخاص
5.5	8	2.8	5.1	1.4	2.4	2.5	السكن و الأشغال العمومية
4.5	5.3	6	2.1	3.5	5.4	2.4	الخدمات خارج الإدارة العمومية
	3	2.5	2.1	3	2.5	3	خدمات الإدارة العمومية
4.4	6.9	4.8	0.9	0.5-	5.4	0.5	الرسوم الجمركية
6.8	4.1	2.7	2.2	3	5.1	1.1	الناتج الداخلي الخام

Source services de la planification on Abdallah 2006.

عرفت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام زيادة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في سوق العالمية. وفي هذه السنة مثلت المحروقات 41,4% من الإنتاج و من سنة 1975 حتى سنة 1984 تراوحت مساهمة قطع المحروقات في الإنتاج ما بين 30 و35%، أما الفترة ما بين 1985-1989 فقد تميّزت بانخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج و هذا في حدود 21% نتيجة انخفاض أسعار البترول.

المبحث الثالث: المشاكل و الإجراءات التي تواجه الجزائر في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط و الإستراتيجيات البديلة

المطلب الأول : الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط.

1) الإجراءات:

1. لمواجهة هذا الطرف الاقتصادي الصّعب اتّخذت السّلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:
 1. استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامّة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحدّ من أثر تراجع التّفط.
 2. سمحت الجزائر بسعر انخفاض الصّرف، كإجراء لرفع حصيللة مداخيل التّفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.
 3. تكريس تدابير التّقشّف في النفقات العامة في قانون المالية و الميزانية لعام 2016 بغرض خفض التّكاليف التي تتحمّلها المالية العامة حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%.
 4. اقترح الحكومة لقانون مالية تميلي خارج المخطط الخماسي و الضّغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات و وضعية الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطي الصّرف و صندوق ضبط الإيرادات.

5. التدخل الاستراتيجي المبني على العودة لمفهوم الاستشراف و التخطيط للمدى البعيد، حيث يقوم على أساس تصميم ورقة الطريق المؤدية في المدى المتوسط إلى بداية تنويع الاقتصاد و فك الارتباط الحالي بسعر المحروقات و تحقيق مستوى نمو بين 7.5%، و تحسين القدرة و اطلاق نظام وطني للحكومة الاقتصادية من شأنه متابعة الاستثمار و وصف الحلول الدّكية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.
6. إنشاء خلية أزمة تجمع ممثلين عن كل الوزارات و خبراء محايدين تحت وصاية الوزير الأول.
7. تخفيض رواتب موظفي الرئاسة و أعضاء الحكومة و التي لها مدلول اقتصادي أكثر منه مادي.
8. العمل أكثر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي وصل نشاطها إلى نقطة الحياد و تسيير جذر لاحتياطات الصّرف بالعملة الصّعبة في الخارج.
9. تجميد المشاريع التي تحظى بالأولوية و التي ليس لها أثر اقتصادي على غرار مشاريع الترامواي في الناطق قليلة الكثافة السّكانية و كذلك الطريق السيار للهضاب.
10. إعادة النّظر في طريقة استثمار سوناطراك و التي لا يجب أن تبقى من تمويلها الدّاتي معتبرا أن أي قرار استراتيجي يخصّ الطاقة يجب أن لا يتخذ من طرف سوناطراك و وزارة الطاقة و حدهما، بل برعاية من المجلس الأعلى الوطني للطاقة.
11. على الحكومة العودة إلى ديناميكية خصّصة الشّركات و مراجعة المنظومة المصرفية و تسيير نشاط الموانئ و تمكين تجّار السوق السوداء من سجلّات تجارية بتسعيرة ضرائب خرافية و الحرص على الحرص أن يكون القرض الاستهلاكي فقط للمنتجات التي تتوفّر على نسبة اندماج ما بين 40 و 50% و اقترح مسول على الحكومة شدّ الحزام أكثر لترشيد التّفقات.
12. عمل السّلطات العمومية على إيجاد طرق ملائمة لتحقيق استقلالية الميزانية عن الجباية التّفطية و هذا بإدراج تشريعات تحدّ من تمويل الجباية التّفطية في الميزانية العامة للدولة.
13. وضع إصلاح جبائي كبير بإدراج مفهوم الجباية المحلية و توسيع قاعدة الضّرائب القائمة و إدخال مصادر جديدة للضّرائب و الرّسوم خاصّة منها العقارية و كذا الضّريبة على الثّروة.
14. وضع إطار ميزاني ملائم يسمح بحماية الميزانية من تقلّبات الدّورة الاقتصادية.
15. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدّة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الآتي:

التحدي الأول: مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لا بدّ من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

التحدي الثاني: لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقلّ ثمنًا من مصادر الطاقة الأخرى المثلثة والبديلة من حيث القيمة الحرارية. وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا- كمادة أولية- في عدّة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب وصناعات البتروكيماويات بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كوقود لإحلال المنتجات البترولية "البوتاجاز-الكيروسين-السولار-المازوت" في محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية وفي القطاع التجاري.

التحدّي الثالث: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتمد دول الاتحاد الأوربي فرضها على الاستهلاك الوقود العضوي(البترول-الفحم) بغرض الحدّ من الاستهلاك من هذا الوقود و كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود ان الداعين الى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني ، و قد تمّ تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول و غيره من الوقود الكربوني لأن من المنتج و المستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي و من آثارها أن فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي الى ارتفاع ثمنها و هذا الارتفاع في الثمن يؤدي الى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة و كذلك من السلعة الأخرى المكملة لهذه السلعة و كذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها

تدفع المستهلكين الى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها أو إتباع الأسلوبين معا، تكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة وكذلك الحال بالنسبة للبترول.

التحدّي الرابع: لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعدّدة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل و أضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصّة أكبر من السوق، و كذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية و بتكلفة منخفضة ممّا يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى و من ثمّ السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

التحدّي الخامس: زيادة معدّلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كلّ المشاكل الاقتصادية على حدّ تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "ادوارد براسكوت" الذي يقول "الأمر المهمّ اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد و كيف لنا أن ندفع بالإنتاجية هي الحلّ لكلّ المشاكل هي التي تساعد في رفع الدّخل و هي التي تخلق الفرق بين الدّول و مستوى معيشة الأفراد فيها"¹

المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع النفط

أولاً: القطاع الفلاحي خيار استراتيجي

يعتبر الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد طلي أي اقتصاد يستورد ولا يصدر وهذا لأنه غير فعال حيث فشل في تغطية الاحتياجات الرئيسة لمواطنيه وبالدرجة الأولى الاحتياجات الغذائية، بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني والتقلبات المناخية.

¹ عيسى مقيّد , قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية , مذكرة ماجستير , 2006-2007.

ويتميز القطاع الزراعي بأنه من أهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم عليها اقتصاديات بلدان العالم فهو العصب الحساس الذي يضمن العيش والاستمرار للسكان.

فالزراعة بمختلف أنواعها تلعب دورا كبيرا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة حيث أن القطاع الزراعي يتميز بأهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية بشكل دائم وذلك لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبهذا فإن الزراعة تمثل الركيزة الأساسية للتنمية ببعدها البيئي أيضا وذلك من خلال المحافظة على التنوع الحيوي والتوازن البيئي.

تصنف الجزائر ضمن الدول المستوردة للغذاء وهذا لأنها لا تملك أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي ولهذا يجب على الحكومة الجزائرية تصميم وتنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الفادح في العرض الزراعي وهذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال:

- إقامة علاقات منسجمة بين القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة وتقوم الزراعة بتوفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع.

- الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية ومعاقبة كل مخالف للقانون لحماية هذه الأراضي من الاستنزاف.

- استصلاح المزيد من الأراضي وإضافتها إلى المساحات الزراعية المستغلة وهذا من أجل زيادة إنتاج الغذاء وتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

- الاستغلال الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن استغلالها بالطرق العشوائية كالرعي الجائر،¹ الري الزائد ينتج عنه التصحر أو إتلاف الأراضي الصالحة للزراعة.
- تشجيع وترقية الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة من قبل القطاع الخاص، وهذا لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة في المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار.
- محاربة ظاهرة الفساد والرشوة والبيروقراطية التي تؤدي إلى فساد الاقتصاد الوطني الكلي.
- استغلال المياه استغلال عقلانيا وهذا لأن الجزائر تتميز بندرة سقوط الأمطار خاصة في الآونة الأخيرة حيث تعتبر المياه العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وذلك لعدم فصل مسألة الأمن الغذائي عن وفرة المياه.
- ضرورة الاستفادة من المخلفات الزراعية من أجل توفير تكاليف شراء الأسمدة وتحويلها إلى سماد عضوي تام ومفيد للتربة الزراعية.
- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا فأى إستراتيجية تهدف لتطوير القطاع الفلاحي لا بد لها من إعطاء الأولوية للبحوث في مجالات الهندسة الوراثية وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية.
- القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم وإعطائهم على الأقل الخطوط العريضة في المجال الفلاحي من أجل زيادة الإنتاجية.

¹ عيسى مقيلد , مرجع سبق ذكره.

- القيام بالحملات التحسيسية والتوعوية للفلاحين حيث تعتبر همزة الوصل بين النتائج التي يتم التوصل إليها في البحوث والمزارع التجريبية وبين السكان الريفيين من أجل تطبيق هذه الأساليب وبالتالي تحسين الإنتاج الزراعي.

ثانيا: القطاع السياحي خيار استراتيجي

يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول حيث يعتبر القطاع السياحي قطاع يخلق الثروة ومصدر لحلول الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية التي وجدت في هذا القطاع ضالتها فقامت باستغلال مواردها وإمكاناتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويجنبها الاعتماد على مورد ناضب، وخير مثال على ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت تطورا كبيرا في مجال الخدمات السياحية واستقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السياح سنويا.

والجزائر من الدول التي تتمتع بإمكانات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى العالمي لما تحتويه من آثار قديمة ومناطق متنوعة كالصحراء والشواطئ و الحمامات المعدنية، إلا أن كل ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية جيدة تبقى السياحة الوطنية بعيدة كل البعد على ما هو منتظر منها من أجل تحقيق التنمية للاقتصاد الجزائري، مساهمتها تبقى ضئيلة جدا وبالرغم من هذا يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري بحيث يمكن أن يكون بديلا لقطاع النفط، والجزائر تملك بنية تحتية سياحية وهبها لها الخالق عز وجل ولم يبقى لها إلا العمل الجدي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة تساهم في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي خاصة في الوقت الراهن الذي يتميز بعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي عدم استقرار واردات النفط.

إن التقييم الحقيقي لقطاع السياحة في الجزائر يجب أن يشمل طبيعة الخدمات التي يوفرها للأجانب وذلك نظرا لكونه قطاع جد استراتيجي والنهوض به يؤدي إلى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى بحيث أنه لا يمكن أن نتصور تحقيق تنمية سياحية بدون تحقيق تنمية لقطاع الخدمات والقطاع البنكي وقطاع النقل.

ونظرا لكون الجزائر دولة نفطية فإن اقتصادها مرهون بمدخيل هذا القطاع وعليه يجب على الحكومة تنويع مصادر الدخل والقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية من أجل النهوض باقتصادها ونظرا لتوفر الأمن والاستقرار وتوفر الموارد المالية الضخمة، كل هذه الظروف تساعد على استقطاب السياح على المستوى العالمي بالإضافة إلى عدم استقرار العديد من الدول العربية الناهضة بقطاع السياحة والأكثر جذبا للسياح مثل مصر، تونس، سوريا، العراق ولهذا وجب على الجزائر أن تستغل الظروف الحالية بالاستثمار في هذا القطاع وهذا لكون السوق العالمي للسياحة يعتبر سوقا عملاقا، وهذا ما أكده طالب الرفاعي الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة في رسالة موجهة للجزائريين قال فيها: { الجزائر بلد واعد، وبإمكانه أن يصبح وجهة سياحية كبيرة، السياحة هي البترول الحقيقي لجزائر الغد والذي لا يستنفذ، فبمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق حدة البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتخفيف صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي}.

رغم كل الجهود التي قامت بها الجزائر في الفترة 2000-2015 والمبالغ المالية الكبيرة التي استثمرها للنهوض بهذا القطاع وذلك بإنشاء العديد من الهياكل السياحية الجديدة وترميم وصيانة الفنادق والمنتجعات السياحية والمرافق إلا أن حصيلة واردات هذا القطاع تبقى جد ضئيلة وذلك لعدم استقطاب السياح الأجانب.

ثالثا: القطاع الصناعي خيار استراتيجي

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تشغيل اليد العاملة وتحقيق الإيرادات المالية تساهم بها في الميزانية السنوية، وبهذا أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع الصناعة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9 بالمائة سنويا وهذا راجع إلى سياسة الحكومة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات من خلال المخطط الخماسي الأول (2005-2009) الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) قامت الحكومة بترقية وتطوير المؤسسات وذلك لتشجيع الصادرات خارج قطاع النفط وهدفت إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى تأهيل 20 ألف مؤسسة واتخذت بذلك عدت إجراءات كانت كما يلي:

- اعتماد برنامج خماسي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (2008-2015) بحوالي 1.2 مليار يورو هذا ما أدى إلى اعتماد 2577 مشروع بحث.
- إقرار الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد الجزائري ماجعلها تحت الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية وذلك لكونها مصدرا للابتكار وتنمية

روح المبادرة والنتائج المتحصل إليها هي كالتالي:

- رغم كل ما بدلته الجزائر من مجهودات معتبرة من أجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الأهداف الموضوعة لم تتحقق بعد.

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الجديد الذي يعتمد عليه لإنشاء ومضاعفة الثروة والبدل لقطاع النفط.

- لا يزال هذا القطاع يعاني من مدرة المعلومات والدعم المعلوماتي من طرف الهيئات الرسمية وبالتالي ضعف التنسيق بين مختلف مراكز الدعم.

التوصيات التي تقدم لإنعاش هذا القطاع هي:

- الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني تهيئة كل الشروط المناسبة لتطويرها ونموها.

- إنشاء أنظمة للمعلومات على المستوى الوطني والمحلي.

- عملية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية مشتركة بين مختلف القطاعات ويجب أن تبدأ من ترقية وتطوير التعليم والبحث العلمي والتعليم والتكوين المهنيين.

الجدول رقم (3-6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

*2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القيمة بالمليون دولار
2 063	2 582	2 165	2 062	2 062	1 526	1 066	1 937	1 332	1 158	1 099	الصادرات المحروقات
35 724	60 304	63 752	69 804	71 427	55 527	44 128	77 361	58 831	53 456	43 937	صادرات المحروقات
37 787	62 886	65 917	71 866	73 489	57 053	45 194	79 298	60 163	54 613	45 036	مجموع الصادرات
51 501	58 580	54 852	50 376	47 247	40 473	39 294	39 479	27 631	21 456	20 048	الواردات
13- 714	4 306	11 065	21 490	26 242	16 580	5 900	39 819	32 532	33 157	24 989	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية.

من الجدول رقم (3-9) يتضح بأن مساهمة الصادرات خارج قطاع النفط لا تتجاوز 5 % ونتيجة لهذا فإن حلول قطاع الصناعة محل قطاع النفط في الصادرات لا يزال بعيد الأمل وذلك لأن صادرات النفط تتجاوز 95 %.

من الجدول رقم (3-7): تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري في فترة 2000-2015

الاستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي الحقيقي	سعر النفط	متوسط الدخل الفردى الحقيقي	معدل التضخم	معدل البطالة	السنوات
280.10	7.48	23.726	2487.3	0.3	28.89	2000
1107.90	7.72	32.813	2567.2	4.2	27.3	2001
1065.00	7.89	52.197	2675.7	1.4	28.9	2002
633.70	8.25	45.455	2831.0	4.3	26.3	2003
881.90	8.72	46.206	2912.3	4	17.6	2004
1081.10	9.34	53.28	3038.7	1.4	15.3	2005
1795.40	9.74	70.619	3391.0	2.3	12.3	2006
1661.80	10.3	100	3846.0	3.7	13.8	2007
2593.60	10.5	120.30	4787.1	4.9	11.3	2008
2746.40	10.9	137.07	3771.0	5.7	10.2	2009
2264.00	11.06	98.90	4350.0	3.9	10	2010
2571.00	11.2	112.26	5272.0	2.3	10	2011
1500.40	11.7	111.18	5310.2	8.98	11	2012
1691.00	16.6	108.85	5510.0	3.25	9.8	2013
1504.00	17.2	99.19	5490.0	2.92	9.5	2014
/	/	55.30	/	4.78	/	2015

المصادر: بنك الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات - صندوق النقد الدولي.
- تقارير منظمة الأوبك - البنك الدولي.
- تقارير منظمة الأوبك - وزارة المالية.

خاتمة الفصل الثالث:

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تعتمد على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية هذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري وجعله يفقد التوازن لصالح قطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2000.

من خلال دراسة أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري كشفت عن التأثير الكبير لسعر النفط على معظم المؤشرات الاقتصادية وذلك لوجود علاقات فيما بينها من جهة ولتأثير سعر النفط عليها من جهة أخرى وذلك لتحكمه في مجمل المؤشرات الاقتصادية من خلال مداخيله المالية.

ومن هنا فإن الاقتصاد الجزائري مهدد ومرهون لسعر النفط في الأسواق العالمية وبعد الصدمة النفطية الانعكاسية لسنة 2014 أدت إلى اتخاذ الحكومة الجزائري عدت إجراءات للتخلص التدريجي من التبعية النفطية من جهة ولإعطاء أهمية للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة التي يمكن أن تكون البديل الحقيقي لقطاع النفط.

فالقطاع الزراعي يمكن الجزائر أن تحقق نموا حقيقيا ومستمر نتيجة توفر الجزائر على بنية تحتية زراعية بامتياز، وتوفر مخزون هائل من المياه الجوفية بالإضافة على مقومات أخرى.

والقطاع السياحي كذلك يعتبر قطاع حساس وذلك للموقع الجغرافي الجيد للجزائر فهي تحتوي على كل أنواع السياحة من سياحة حموية، سياحة ساحلية، سياحة صحراوية، سياحة بحرية، سياحة جبلية، ولم يبق إلا الاستغلال الأمثل لهذه المقومات السياحية من أجل تحقيق التنمية المحلية.

أما القطاع الصناعي فيعتبر قطاع جيد وحساس وذلك لما يساهم به هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة وجلب الموارد المالية، واستغلال موارد القطاع الزراعي وبالتالي فإن هذا القطاع يعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية جلب لرأس المال الأجنبي إذا ما توفر المناخ الجيد للاستثمار وعليه يجب على الحكومة الجزائرية منح تحفيزات للأجانب من أجل استقطاب رأس المال الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي ومنه التخلي التدريجي عن قطاع النفط.



خاتمة عامة

يعتبر التّفط مادة أساسية أثارت الكثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد و تؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر و أوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي و كذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى و ليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

التّفط مادة غير متجدّدة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة و لهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرّره عوامل العرض و الطلب و تكاليف الإنتاج فقط، و إنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية و ثمن البدائل المتاحة و من ينظر إلى تسعيرة التّفط اليوم على أنه خاضع للعرض و الطّلب و ميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه، لذلك فإن الدعوة إلى تجميد الأسعار و هي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي و بالتالي الحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي، هذه الدعوة من الوجهة الاقتصادية تصدر عن قصر نظر كما أنّها تؤدي من الوجهة السياسية إلى كارثة محققة.

و لهذا فقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة أثر تطوّرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي.

و قد تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر البترول انطلاقا من مفهومه، و أنواعه و أهم العوامل المؤثرة و المحدّدة له، ثم الى محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط.

أما الفصل الثاني تطرّقنا فيه إلى العلاقة بين أسعار التّفط و الاستقرار النقدي حيث قمنا في المبحث الأول باستعراض دور السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي، أما في المبحث الثاني فتطرّقنا على أزمة العملات في البلدان المصدّرة للنفط في ظل الصدمة التّفطية

الراهنة، أما في المبحث الثالث، فارتأينا أن نشخص أهم المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على الاستقرار النقدي من خلال ذكر العلاقة بينه و بين أهم مؤشرات الاستقرار النقدي.

أما في الفصل الثالث و الأخير فقد تطرقنا إلى ثلاث مباحث الأول حول الواقع النفطي في الجزائر و المبحث الثاني ذكرنا من خلاله بدراسة تحليلية لأثر سعر النفط على السياسة المالية و مؤشرات الاستقرار النقدي أما في المبحث الثاني ذكرنا الإجراءات التي تواجه الجزائر في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط و الاستراتيجيات البديلة.

اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى فهناك مجموعة من محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية نذكر منها الطلب و العرض على البترول ، موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة، إضافة الى عوامل سياسية و اقتصادية.
- فيما يخص الفرضية الثانية حول أثر تغيرات سعر النفط على مؤثرات الاستقرار النقدي، فقد توصلنا إلى أن الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محليا يسانده التزام بسعر صرف أجنبي اسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تتحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة.
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة ففي ظل الأزمة النفطية الراهنة فان الجزائر تواجه مجموعة من التحديات و أهم تحدي هو إيجاد مصدر طاقة بديل لقطاع النفط.

-نتائج البحث:

- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية و المشاكل السياسية و الحروب و التغيرات المناخية و الكوارث.

- إنّ أساس الطلب و العرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية لها دورا رئيسا في تحديد أسعار النفط العالمية مثل العوامل الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية و الأزمات النفطية و انخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية و عامل المضاربة في الأسواق الآجلة.
- تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي و التحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي من خلال السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية، لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، و المناقاة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم و تعزيز الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك التجارية و مع منح قدر أكبر من الاستقلالية لبنك المركزي.
- إن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد و للتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و عائدات النفط.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- أن التقلبات السعوية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني في اختلال و هو ما أكدته أزمة 1986، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

- لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدرّه عائدات البترول التي تسيطر على 98% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت مرتبطة بأسعار النفط و بتحسين قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة.

التوصيات:

- إعادة التفكير في سعر النفط بغير الدولار الأمريكي سواء تسعيره بالأورو أو بسلة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للنفط المصدر.
- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول و لكن يأتي ذلك بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي و ترشيد نفقات الدولة و ترخيص مبادئ تسيير أكثر شفافية و أكثر فعالية لضمان نمو اقتصادي فعلي و حقيقي.
- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.
- تحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مما أكث ثبات في المدى المتوسط و عموما تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار النشر عمان، 2006،
- 2- باري سيحل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، الرياض، دار المريخ للنشر، 1984،
- 3- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 2006،
- 4- أحمد منور، أحمد رمضان، «اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية»، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990،
- 5- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005،
- 6- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005،
- 7- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة.
- 8- عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاد الكلية، در النهضة العربية القاهرة، 1977،
- 9- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل الجزائر
- 10- كامل بكري و آخرون، الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط 1986،
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية، ط01، دار الجامعية، إسكندرية 2015،
- 12- يوسف كمال محمد، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1996،
- 13- عبد اللطيف بن آشنه، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،.

- 14- بلعيز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،
- 15- بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014-
- 16- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1968،
- 17- مبحث صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001،
- 18- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998،

باتنيا: الاطروحات:

- 1- أمينة مخلفي، "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية"، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 2- عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك، عمان، دار و مكتبة حامد للنشر، 1999
- 3- بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول و دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،
- 4- بول كروغمان، أنخوا هذا الكساد الآن، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015،
- 5- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000،
- 6- خليفة محمد المهدي، تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد في مصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، 1996.
- 7- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية،
- 8- صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة أكتوبر 2000، متوفرة على الموقع التالي: WWW.MOENR.GOV.AE
- 9- عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، 1981
- 10- ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية، عربية، العدد 41 سنة 2008

- 11- عصام خوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق 2002، ص 2011،
- 12- محمود عبد الفضيل، النفط و الوحدة العربية، تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية و العلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1981،
- 13- عصام نعمان، "العرب و النفط و العالم"، دار مصباح الفكر، بيروت، ط1، 1982،
- 14- مصطفى رشديحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985.
- 15- مفكر إقتصادي، زعيم المدرسة الكينزية (1964-1983)، أهم أعماله: كتاب النقود (1913)، ألف كتاب الإصلاح النقدي (1923)، كتاب النظرية العامة للتوظيف و النقود و الفائدة سنة 1936.
- 16- منذر المصري، "قضايا عربية معاصرة"، المؤسسة العربية للنشر،
- 17- محمد الجاسر، أثر الدورات الاقتصادية على السياسيين المالية والنقدية،
- 18- عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
- 19- مهداوي هند و آخرون: "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر"، أكتوبر 2009،
- 20- سيدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، مؤتمر علمي دولي، جامعة فرحات عباس-سطيف، أبريل 2008،
- 21- بوفليج نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط وتعديل الميزانية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004،
- 22- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1992،

بالتالى: المجلات:

- 1- المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.
- 2- مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008،
- 3- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 / 2013،
- 4- نور الدين هومز، "تغيرات أسعار النفط و عوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1 سنة 2007،
- 5- مجلة جامعة الأزهر- غزة-، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، العدد 1.
- 6- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مجلة الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، ديسمبر 2014،

رابعاً: التقارير:

- 1- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة 2002-2003،
- 2- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، أعداد مختلفة.
- 3- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.
- 4- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.
- 5- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32 سنة 2005.
- 6- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 33 سنة 2006.
- 7- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34 سنة 2007.
- 8- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34 سنة 2007.
- 9- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36 سنة 2009.
- 10- سوناطراك، التقرير السنوي، 2006،

خامساً: المؤتمرات:

- 1- وليد نزعت، نشأة أسعار النفط الدولية و أبعادها على سياسة الدول، المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22 ديسمبر 2011.

سادساً: المواقع الالكترونية:

- 1- <http://www.ica.org.op>
- 2- www.bp.com/statisticalreview
- 3- Amenc Noel , zhe hole of Spculation ,2008, P84
- 4- André Icard : les ffets de la politique monétaire dans un environnement financière en mutatiom, 1992, banque de France,
- 5- Beatrice qizilfalh , capabilities , well being and humain developement A survey, 1993,
- 6- Chandra. D Imcone velocity of money in various sectors of economy, indian of economics vol 25.no, 275, 1998,
- 7- Corina Pons, Brian ellsuorth , le venezuela assouplit son régime de change.
- 8- einzing , Monetary PolicyM : Means ands, Penguin books harnonsd worth Midlesex, 1964 ,P50

- 9- <http://www.iletesima.com/vp/showthread-t39672.html> consulté le 14-09-2012.
- 10- <http://www.islamicnews.net/common/vienitem.aspdoc>.
- 11- http://www.rb-ency.com/index.php?module=pnuncyclopedia,func_display-term_fid=12428fm=1.
- 12- <http://Aljazeera.net/lebusiness/42d46b0-4a2d4> consulté le 12-09-20
- 13- http://Fr.rbth.com/en_bref2016.
- 14- <http://Hortednews/qfp/articlaleqm5jf>.
- 15- <http://www.lea.org>
- 16- <http://www.lea.org.op>
- 17- Joseph E.Gagnon, *Confating Currency Manipulation*, Peterson Institute for International economics, 12-19 , july 2012.
- 18- MAURICE DUROUSSET. «le march du pétrole» ;edition ellips ;1999
- 19- Michael W.Marters, *Tertimony before the commitee on Homeland Security and Governmental affairs*, 2008,
- 20- Mohsen Bahmani, *Are devaluation expansionary or Contractionary*, A survey, part2 2003.
- 21- Pablo druck , Nicolas E.Magud ;and Rodrigo Mariscal Colletral Damage, « Dollar Stregth and Emerging markets Grouth » , IM Working Paper, July 2015.
- 22- Tobias Vanderbulcke *Iran ; Oil and striât of Hormuz*.

ملخص:

عالجت الدراسة موضوع أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر وذلك بتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع النفط.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي من خلال التأثير على كل من معدل التضخم، سعر الفائدة، و سعر الصرف في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: قطاع النفط، الاستقرار النقدي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

The study deal with the subject of the impact of changes of oil prices on monetary stability in Algeria and so with diagnosis of the Algerian economy position during the changes of oil prices in global markets which helps to clarify the relevance of the national economy to the oil setor.

The study concluded that the national economy and in spite of the efforts undertaken by the State is still linked to the oil sector incomes which makes it a hostage to external shocks, which calls for finding alternative strategies for this sector and diversify sources of income.

Key Words : Oil Sector, Monetary Stability, Algerian Economy.

Résumé :

L'étude portait sur le sujet de l'impact des chocs des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques dans l'économie algérienne et que le diagnostic de l'état de l'économie algérienne à la lumière des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, ce qui contribue à expliquer la pertinence de la secteur national des hydrocarbures de l'économie dans l'économie algérienne.

L'étude conclut que l'économie nationale et en dépit des efforts déployés par l'État est toujours lié aux revenus du secteur pétrolier qui en fait un otage aux chocs extérieurs, qui appelle à trouver des stratégies alternatives pour ce secteur et diversifier les sources de revenus Algérienne.

Mot Clés : secteur de pétrole, Stabilité Monétaire , Economie Algérienne.